الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

**تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي**

# دراسة مقارنة تحليلية لمؤشرات عمل المصارف الإسلامية الجزائرية والمصارف التشاركية المغربية (من 1990م إلى 2019م)

**إعداد الطلبة:**

**سعيدة الأسود**

**أيمن جديد**

**معمر حمصي**

**تحت إشراف الأستاذ:**

**د. فوزي محيريق**

**المشرف المساعد:**

**د. علي باللموشي**

**لجنة المناقشة**

| الاسم واللقب | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|
| د. لطفي مخزومي | جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي- | رئيسا ومناقشا |
| د. فوزي محيريق | جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي- | مشرفا ومقررا |
| د. علي باللموشي | جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي- | مساعد مشرف |
| د. بوسواك أمال | جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي- | مناقشا |

**السنة الجامعية : 2020/2019**

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِين

(النمل: من الآية 19)

**بداية نحمد الله عز و جل على فضله و نعمه التي لا تعد ولا تحصى و نحمده على نعمة العلم التي أمدنا بها وجعلنا ممن يكون لهم هذا الفضل العظيم، ونحمده لتيسيره لي إتمام هذا العمل وإخراجه بالصورة النهائية، وامتثالا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله " نود أن نتقدم بالشكر الجزيل لسعادة الدكتور:**

**"فوزي محيريق"**

**بالإشراف على إعداد هذه المذكرة و الذي لم يبخل علينا بنصحه و إرشاده إلى حين إتمام المذكرة، راجين من المولى عز وجل أن يجعل كل أعماله في ميزان حسناته، و الدكتور الفاضل:**

**"علي باللموشي"**

**على المرافقة الكريمة و المتابعة الحريصة إلى حين الاطمئنان على اتمام هذه المذكرة وتعاملهما ذو الميزة العالية وكل الميزات التي تركت انطباعا على صفحات هذا الموضوع .**

**كما نوجه ونتقدم بالشكر الجزيل و الخالص من القلب إلى الأستاذ الفاضل " الطاهر بن علي " مدير بنك البركة – وكالة الوادي- على ما قدمه لنا من معلومات و ترحيب، نسأل الله أن يجعل كل أعماله في ميزان حسناته، و نشكر أيضا السيد: " نور الدين بن ثامر" على مساعدته القيمة، كما نشكر صاحب مكتبة بسر بالوادي على مساعدته في طباعة وكتابة المذكرة، كما نوجه خالص شكرنا إلى أعضاء لجنة المناقشة رئيسا و مناقشا على قبولهم مناقشة مذكرتنا، و إلى كافة أساتذة و إطارات كلية العلوم الاقتصادية، و إلى كل من قدم يد العون من قريب أو من بعيد، نشكرهم جميعا....**

# الإهداء

**إلى والدي الفاضل الذي غادرنا ولم يراني في مقامي هذا ..أسال اللّه أن يجمعني به في الفردوس الأعلى**

**إلى التي عجز الفؤاد عن مدحها وشكرها إلى النور الذي يضئ دربي إلى حبيبة الروح والفؤاد**

**"أمي الغالية " حفظك اللّه ورعاك وأدامك اللّه تاج فوق رأسي**

**إلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم كل باسمه ...**

**إلى أخي وأستاذي الذي لم يبخل علينا يوما في سبيل العلم والمعرفة فكان الموجه والمرشد استاذنا الكريم " فوزي محيريق"**

**إلى كل الأحبة الأهل والأقارب إلى كل الزملاء والزميلات في العمل والدراسة**

**إلى كل من ساعدنا وسندنا من قريب أو من بعيد**

**لكم جميعا اهدي عملي المتواضع هذا.**

**سعيـــــدة**

# الإهداء

نحمد الله تعالى الذي قدرنا على شرب جرعة ماء من هذا العلم الواسع ، فالعلم لا يتم إلا بالعمل و إن العلم كالشجرة و العمل به كالشجرة .

الشكر الأول و الأخير لله عز وجل على توفيقه لي لهذا العمل المتواضع .. إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك

و لا يطيب النهار إلا بطاعتك ...ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ... و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك .

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة و رفع عنها الغمة .. إلى معلم البشرية و منبع العلم نبينا و قدوتنا

و إمامنا محمد عليه أفضل الصلاة و أزكى التسليم .

إلى من علمتني إن الحياة جهد و كفاح و غمرتني بفيض الحب و الحنان " إليك أمي" فلترضي عني يا من تحت قدميك الجنان و ليحفظك الرب الواحد المنان .

إلى من رباني و كان سندا لي أبي الثاني " بشير بن موسى " .

إلى كل معلم و أستاذ مخلص درسني خلال مسيرتي الدراسية و أخص بالذكر الدكتور الفاضل الذي وقف معي في مذكرة ليسانس و الماستر " فوزي محيريق ".

إلى من تحلو الدنيا بوجودهم إخواني و رفقاء دربي محمد الصالح لشهب ـ لزهاري قريوي

إلى زملائي في الدراسة جميعا.

و إلى كل من نسيهم قلمي و تذكرهم قلبي .

أيـــــمن

# الإهداء

**أهدي هذا العمل إلى أول شخصين ناضلا من أجل أن يتحقق حلمي**

**إلى من بدقات قلبها وضياء وجهها أحيا واستنير.**

**إلى من منحتني نبع حنانها وفيض عطائها،إلى التي كان دعائها سندا وعونا لي إلى قرة عيني واعز**

**وأمثل شخص في حياتي.**

**امي اطال الله في عمرها**

**إلى الذي وهب لي الحياة ودف فيا الأمل وحب العمل وقاس برودة الشتاء وحرارة الضيف.**

**أبي العزيز أطال الله في عمره.**

**معمـــــر**

**الملخص:**

تطرقت الدراسة إلى المصارف الإسلامية من حيث النشأة والتطور، وتطبيق المصارف الإسلامية للشريعة الإسلامية في تعاملاتها بعيدا عن المعاملات الربوية، وتناولت أيضا خصوصيات العمل بالمصارف الإسلامية في كل من الجزائر والمغرب والتحديات والصعوبات التي تواجهها أمام القوانين والتشريعات في كل من الدولتين، وعرفنا أن المغـــرب كان أكثر استغـــلالا ونموا إذ حقق في وقت قصير ما لم تحققه الجـــزائر، ومن خلال هذه الدراسة خلصنا إلى أن الجزائر كانت السباقة في تبني الصيرفة الإسلامية وأظهرت الدراسة المصارف الإسلامية العاملة بالجزائر والمغرب وأوجه التشابه والاختلاف بين الصيرفة الإسلامية في الجزائر و الصيرفة الإسلامية في المغرب من خلال عدة مؤشرات مقارنة تمثلت في النشأة, عدد البنوك، أسماء البنوك، العلاقة مع البنك المركزي، التشريعات والقوانين، حجم الودائع، حجم الصيغ، صيغ التمويل، وتناولت الدراسة آفاق الصيرفة الإسلامية في هذه الدول.

**الكلمات المفتاحية:**

المصارف الإسلامية – النوافذ الإسلامية – النظام المصرفي – المصارف الإسلامية في الجزائر – المصارف التشاركية في المغرب.

Summary:

The study touched on Islamic banks in terms of origination and development, and the application of Islamic banks to Islamic law in its dealings away from usurious transactions, and also dealt with the peculiarities of working with Islamic banks in both Algeria and Morocco and the challenges and difficulties it faces in front of laws and legislation in both countries, and we knew that Morocco was more Exploitation and growth, as it achieved in a short time what Algeria did not achieve, and through this study we concluded that Algeria was the first to adopt Islamic banking. The study showed Islamic banks operating in Algeria and Morocco and similarities and differences between Islamic banking in Algeria and Islamic banking in Morocco through several comparative indicators Represented in

the genesis, number of banks, names of banks, relationship with the central bank, legislation and laws, size of deposits, size of formulas, financing formulas, and the study examined the prospects for Islamic banking in these countries.

**key words**:

Islamic banks – Islamic windows – banking system – Islamic banks in Algeria – participatory banks in Morocco.

## فهرس المحتويات


| العنـــــوان | الصفحة |
|---|---|
| الإهداء | |
| الشكر والتقدير | |
| الملخص | |
| فهرس المحتويات..... | V-I |
| فهرس الجداول ..... | VI |
| فهرس الأشكال البيانية..... | VII |
| فهرس الآيات..... | VIII |
| فهرس المصطلحات الأساسية..... | VIII |
| فهرس الرموز..... | IX |
| المقدمة ..... | أ-د |
| **الفصل الأول – الأدبيات النظرية للمصارف الإسلامية** | **(41-1)** |
| تمهيد..... | 02 |
| المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية..... | 03 |
| المطلب الأول: تعريف المصارف الإسلامية ونشأتها..... | 03 |
| أولا: تعريف المصارف الإسلامية..... | 03 |
| ثانيا: نشأة المصارف الإسلامية..... | 04 |
| ثالثا: أهم تطورات المصارف الإسلامية..... | 05 |
| المطلب الثاني: نوافذ وفروع الصيرفة الإسلامية..... | 08 |
| أولا: طبيعة عمل الفروع الإسلامية بالمصارف التقليدية..... | 10 |
| ثانيا: الأنشطة التي تقدمها الفروع..... | 11 |
| _الآثار الايجابية ..... | 11 |
| _الآثار السلبية ..... | 12 |
| ثالثا: إجراءات وأهداف تأسيس البنوك إسلامية وفروعها ..... | 12 |
| _إجراءات تأسيس بنوك إسلامية وفروعها..... | 12 |
| _ أهداف الفروع الإسلامية..... | 12 |
| المطلب الثالث: موارد و استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية..... | 13 |

| | |
|---|---|
| أولا: خدمات المصارف الإسلامية..... | 13 |
| ثانيا: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية..... | 14 |
| ثالثا: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية..... | 15 |
| المبحث الثاني: علاقة المصارف الإسلامية بالبنك المركزي..... | 19 |
| المطلب الأول: طبيعة عمل البنك المركزي مع البنوك الإسلامية..... | 19 |
| أولا: أشكال علاقة المصرف المركزي مع المصارف الإسلامية ..... | 19 |
| ثانيا: الرقابة في المصارف الإسلامية ..... | 20 |
| ثالثا: الأدوات المستخدمة في البنك المركزي للرقابة على المصارف الإسلامية..... | 23 |
| المطلب الثاني: تحديات عمل المصارف الإسلامية..... | 24 |
| _تحديات داخلية ..... | 25 |
| _التحديات الخارجية..... | 26 |
| _الحلول المقترحة لتجاوز تحديات عمل المصارف الإسلامية..... | 26 |
| المبحث الثالث: دراسات سابقة حول المصارف الإسلامية في الجزائر والمغرب..... | 28 |
| المطلب الأول: الدراسات السابقة للمصارف الإسلامية في الجزائر..... | 28 |
| الدراسة الأول بعنوان "العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر الواقع والأفاق "(2001)..... | 28 |
| الدراسة الثانية بعنوان" الصيغ التمويلية ومعالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة دراسة تطبيقية بنك البركة الجزائرية "(2003)..... | 28 |
| الدراسة الثالثة بعنوان: "متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر"(2010/2009م)..... | 29 |
| الدراسة الرابعة بعنوان "تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق دراسة تقييميهمختصرة" (2006)..... | 29 |
| الدراسة الخامسة بعنوان: "البنوك الإسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطرة دراسة مقارنة بن بنك السلام وبنك دبي الإسلامي"(اكتوبر2018)..... | 29 |
| الدراسة السادسة بعنوان: "تأطير ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية في الجزائر" (2019م)..... | 30 |
| الدراسة السابعة بعنوان :"الأدوات التمويلية في المصارف الإسلامية الجزائرية مصرفي السلام والبركة نموذجا "(جوان2018)..... | 30 |

| | |
|---|---|
| الدراسة الثامنة بعنوان: "علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية دراسة حالة لعلاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر..... | 31 |
| الدراسة التاسعة بعنوان: "النافذة الإسلامية ببنك الخليج كخطوة في طريق تطوير المعاملات المالية الإسلامية بالجزائر(ديسمبر2019)..... | 31 |
| المطلب الثاني: الدراسات السابقة حول المصارف التشاركية في المغرب..... | 31 |
| الدراسة العاشرة بعنوان "بيع المرابحة كصيغة تمويلية جديدة في العمل البنكي "(2019م)..... | 31 |
| الدراسة الحادية عشر بعنوان "المتطلبات القانونية لممارسة صيغ التمويل التشاركية "(2019م)..... | 32 |
| الدراسة الثانية عشر بعنوان: "التمويل بالمرابحة في البنوك التشاركية بين القانون والواقع..... | 32 |
| الدراسة الثالثة عشر بعنوان: "صيغة التمويل بعقد المشاركة كأداة لتحقيق دالة التعاقدية"(2019)..... | 32 |
| الدراسة الرابعة عشر بعنوان: "منظور الفقه لبيع السلم كأحد منتوجات البنوك التشاركية"(2019)..... | 33 |
| الدراسة الخامسة عشر بعنوان" آفاق التمويل بالاستصناع في البنوك التشاركية "(2019م)..... | 33 |
| الدراسة السادسة عشر بعنوان "العوائق و الصعوبات التي تواجه صيغ السلم في البنوك التشاركية"(2019)..... | 33 |
| الدراسة السابعة عشر بعنوان "معيقات التعامل بسائر الصيغ التمويلية التشاركية دراسة إحصائية"..... | 34 |
| الدراسة الثامنة عشر بعنوان: "ضمانات التمويل بالمرابحة العقارية في إطار البنوك التشاركية "(2019م)..... | 34 |
| الدراسة التاسعة عشر بعنوان "آفاق المرابحة بهامش ربح متغير في البنوك التشاركية بالمغرب الشرعية والضوابط..... | 35 |
| الدراسة العشرون بعنوان "البنوك التشاركية بالمغرب من واقع الفراغ القانوني إلى مرحلة التقنين"(2019)..... | 35 |
| المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة للدراسات السابقة..... | 36 |

| | |
|---|---|
| الدراسة الأول..... | 36 |
| الدراسة الثانية..... | 36 |
| الدراسة الثالثة ..... | 36 |
| الدراسة الرابعة ..... | 36 |
| الدراسة الخامسة..... | 36 |
| الدراسة السادسة..... | 37 |
| الدراسة السابعة..... | 37 |
| الدراسة الثامنة..... | 37 |
| الدراسة التاسعة ..... | 37 |
| الدراسة العاشرة..... | 37 |
| الدراسة الحادية عشر..... | 38 |
| الدراسة الثانية عشر..... | 38 |
| الدراسة الثالثة عشر..... | 38 |
| الدراسة الرابعة عشر..... | 38 |
| الدراسة الخامسة عشر..... | 38 |
| الدراسة السادسة عشر..... | 38 |
| الدراسة السابعة عشر..... | 39 |
| الدراسة الثامنة عشر..... | 39 |
| الدراسة التاسعة عشر..... | 39 |
| الدراسة العشرون..... | 39 |
| خلاصة الفصل الأول ..... | 40 |
| **الفصل الثاني مقارنة تحليلية بين المصارف الإسلامية الجزائر والمصارف التشاركية في المغرب** | **(41–68)** |
| تمهيد الفصل الثاني..... | 42 |
| المبحث الأول: منهجية وأدوات المقارنة..... | 43 |
| المطلب الأول: منهجية التحليل والمقارنة..... | 43 |
| أولا: القانوني والتشريعات..... | 43 |
| ثانيا: النشأة والحجم..... | 44 |

| | |
|---|---|
| ثالثا :النتائج المالية الإسلامية في الجزائر والمملكة المغربية..... | 45 |
| المطلب الثاني: الصيرفة الإسلامية في الجزائر..... | 46 |
| أولا: أهم التطورات الصيرفة الإسلامية في الجزائر..... | 46 |
| 1-بنك البركة..... | 49 |
| أ)أهم المراحل التي مر بها البنك..... | 49 |
| ب)تطورات حجم التمويلات والودائع..... | 50 |
| 2-بنك السلام..... | 51 |
| أ)تطورات النشاط في بنك السلام خلال (2016_ 2018 م)..... | 52 |
| 3-نوافذ إسلامية في المصارف الجزائرية..... | 53 |
| بنك الخليج الجزائري (AGB)..... | 53 |
| المطلب الثالث: المصارف التشاركية العاملة في المغرب..... | 54 |
| أولا: تعريف ونشأة البنوك التشاركية..... | 54 |
| 1-تعريف المصارف التشاركية..... | 54 |
| ثانيا: نشأة وتطور الصيرفة التشاركية..... | 56 |
| 1_ نشأة الصيرفة التشاركية..... | 56 |
| ثالثا: حصيلة البنوك التشاركية في المغرب..... | 59 |
| رابعا :التعريف بنك "وفا" كنموذج..... | 61 |
| المبحث الثاني :أهم الفوارق الجوهرية للمصارف الإسلامية في الجزائر والتشاركية في المغرب..... | 62 |
| المطلب الأول: أهم الفوارق بين النظام المصرفي الإسلامي في الجزائر والمغرب أوجه التشابه والاختلاف ..... | 62 |
| المطلب الثاني: تحديات وأفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر والمغرب..... | 64 |
| أولا: تحديات وآفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر..... | 65 |
| 1_ تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر..... | 65 |
| 2_أفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر..... | 65 |
| ثانيا: تحديات وآفاق الصيرفة التشاركية..... | 66 |
| 1_تحديات الصيرفة التشاركية..... | 66 |
| 2_أفاق العمل التشاركي في المغرب..... | 66 |
| خلاصة الفصل الثاني..... | 67 |

| | |
|---|---|
| الخاتمة..... | 69 |
| قائمة المراجع والمصادر..... | 73 |


**فهرس الجداول**


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | تطور عدد المصارف الإسلامية في العالم | 04 |
| **02** | تطور عدد الفروع بالمصارف الاسلامية (2018/2013م) | 09 |
| **03** | جدول يوضع بيان مصادر واستخدام الأموال في المصارف الإسلامية | 17 |
| **04** | يمثل التطورات الصيرفة الإسلامية في الجزائر | 46 |
| **05** | هيكل المساهمين الرئيسيين لبنك البركة 2017م | 49 |
| **06** | حجم التمويلات في بنك البركة (2012_2018م) | 50 |
| **07** | تطورات النشاط في بنك السلام خلال (2016_ 2018 م) | 52 |
| **08** | حجم التمويلات لبنك الخليج الجزائر | 53 |
| **09** | البنوك التشاركية المأذون لها من قبل البنك المركزي إلى حدود سنة 2018 م | 55 |
| **10** | تطور المصارف التشاركية في المغرب | 58 |
| **11** | يوضح حصيلة البنوك التشاركية في المغرب من تمويلات و الودائع 2019م | 59 |
| **12** | يوضح إنجازات وفاء بنك 2017م-2018م | 61 |
| **13** | جدول يوضح أهم أوجه التشابه والاختلاف بين الصيرفة الإســـــلامية في الجزائر و والتشاركية في المغرب. | 62 |

## فهرس الأشكال البيانية


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | أهم المحطات التي مر بها التمويل الإسلامي | 06 |
| **02** | حجم أصول المصارف الإسلامية في العالم( ملياردولار) | 08 |
| **03** | عدد النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية | 09 |
| **04** | عدد الفروع الإسلامية في العالم | 09 |
| **05** | هيكل تنظيمي لطبيعة عمل الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية | 10 |
| **06** | مخطط أنواع المصادر التمويلية في المصارف الإسلامية | 15 |
| **07** | صيغ و أساليب التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية | 16 |
| **08** | المصادر واستخدام الأموال في المصارف الإسلامية | 18 |
| **09** | مخطط توضيحي للرقابة في المصارف الإسلامية | 23 |
| **10** | يوضح البنوك التقليدية والنوافذ والمصارف الإسلامية في الجزائر | 44 |
| **11** | حجم الأصول الإسلامية الجزائرية في العالم | 48 |
| **12** | تطورات حجم التمويلات وودائع في بنك البركة 2012-2018 | 50 |
| **13** | تطورات النشاط في بنك السلام خلال (2016_ 2018 م) | 52 |
| **14** | حجم التمويلات لبنك الخليج الجزائر | 54 |
| **15** | حجم الأصول الإسلامية المغربية في العالم | 56 |
| **16** | حصيلة البنوك التشاركية في المغرب (تمويلات ، الودائع) 2019م | 60 |
| **17** | أهم إنجازات وفاء بنك 2017م-2018م | 61 |

## فهرس الآيات


| السورة ورقم الآية | بداية الآية | الصفحة |
|---|---|---|
| 1.سورة البقرة، الآية (278). | (أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ.....) | 03 |
| 2.سورة البقرة، الآية (278، 279). | (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ.....) | 08 |
| 3. سورة الحديد، آية 11 | (مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ.....) | 16 |
| 4. سورة الأنبياء، الآية 7 | (مَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ.....) | 20 |


## فهرس المصطلحات الأساسية

| المصطلح | شرحـــــــــــه |
|---|---|
| نوافذ إسلامية | جزء من فرع تقليدي يقدم خدمات إسلامية |
| فروع إسلامية | هي منشئات داخل المصارف التقليدية تقدم خدمات إسلامية |
| التمويلات الإسلامية | وهي الصيغ التي تمنحها البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع كالمرابحة والسلم و المغارسة.. |
| نظام مزدوج | هو نظام مصرفي يقدم فيه خدمات تقليدية مع خدمات إسلامية |
| مبدأ الغنم بالغرم | مشاركه في النتائج (الأرباح والخسائر) |
| التامين التكافلي | وهو عقد تامين جماعي يلتزم بموجبه كل مشترك بدفع مبلغ من المال على سبيل التبرع لتعويض الأضرار التي تصيب أخدهم عند تحقق الخطر المؤمن عليه . |
| نظام مصرفي إسلامي | وهو ذلك النظام الذي يطبق المنهج الإسلامي في المؤسسات المصرفية |
| الودائع | وهي تلك الأموال المودعة في البنوك لمده معينة او غير محددة وفق شروط متفق عليها بين صاحب المال والبنك وهذا من اجل استثمارها او الاحتفاظ بيها |
| الصيرفة التشاركية | وهو نظام مصرفي إسلامي |

## فهرس الرموز

| الرمز | تفسيره |
|---|---|
| **دج** | دينار جزائري |
| **AGB** | بنك الخليج الجزائري |
| **Global finance** | التمويل العالمي |
| **ص** | صفحة |

# مقـــــــدمة

**تمهيد:**

بسم الله الرحمان الرحيم و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين، شهدت الصيرفة الإسلامية في الآونة الأخيرة تطورات هائلة في اقتصاديات العالم، نتيجة الإنجازات التي حققها القطاع المصرفي، من خلال تمويله للمشاريع الاستثمارية، وهذا بتعبئة المدخرات و إعادة توزيعها على المشاريع التنموية.

إن منهجية سياسة البنوك التقليدية في منح التمويلات المبنية على نسبة الفائدة (الربا) من جهة والالتزام الديني للفرد من جهة أخرى يقفان أمام الطلب المتزايد للتمويلات الإسلامية .

ولأن الحرام بين والحلال بين وامتثالا لقول الله تعالى: (**وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا** ) ولقوله أيضا: (**وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا**)، والبنوك الإسلامية تنتهج المنهج الإسلامي بعدم التعامل بالربا، وبروز دورها الفعال و مدى مساهمتها في تحقيق التنمية و الاستقرار الاقتصادي عبر عدة دراسات لخصت الصورة المتكاملة للصيرفة الإسلامية، ومدى نجاعتها في تصديها للأزمات المالية.

فكانت البنوك الإسلامية كدواء للاقتصاديات التي تعاني تذبذبات وعدم استقرار اقتصادها وكذا لتقوية اقتصاديات الأخرى، فقد تمكنت المصارف الإسلامية من جذب المدخرات غير المستغلة وتوظيفها في الاقتصاد وتوزيعها في مشاريع استثمارية.

وهذا ما ساعدها على الانتشار و جعلها وجهة للكثير من الدول الإسلامية وغير الإسلامية من أجل بناء نظام مصرفي متكامل، يقف أمام الأزمات ويحقق أهداف تنموية و استثمـــارية تكون سدا لتحقيق الاستقـــرار و النمو الاقتصادي.

ومن خلال بحثنا هذا أردنا تسليط الضوء على واقع الصيرفة الإسلامية في كل من الجزائر والمغرب باعتبارهما ذوي ازدواجية النظام (التقليدي والإسلامي). وفي ظل تبني النظام الإسلامي حديثا بالنسبة للمغرب ومدى تأثير الصيغ التمويلية الممنوحة على التنمية الاقتصادية ككل.

ومنه فإن إشكالية البحث تندرج ضمن إمكانية إيجاد آليات للمقارنة بين أداء المصارف الإسلامية الجزائرية والمصارف التشاركية في المغرب وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بينهما، و بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الجوهرية التالية:

**2.المشكلة الرئيسية :**

ما هي أوجه المقارنة تشابها و اختلافا بين الصيرفة الإسلامية في الجزائر و الصيرفة التشاركية في المغرب؟

وحتى يسهل علينا الإجابة عن المشكلة المطروحة، وجب علينا تقسيمها إلى أسئلة فرعية والمتمثلة في :

**3.الأسئلة الفرعية :**

1-ما المقصود بالمصارف الإسلامية؟ و متى نشأت الصيرفة الإسلامية؟

2- كيف تعمل النوافذ الصيرفة الإسلامية؟

3-ما هي الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية؟ و ما هي موارد و استخدامات المصارف الإسلامية؟

4-كيف يتم تحديد العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنك المركزي؟

5-على أي أساس يتم تحديد أوجه الاختـــلاف والتشابه بين آليات المقـــارنة بين طبيعة عمل المصـــارف في الدولتين؟

6- ما المقصود بالصيرفة الإسلامية في الجزائر؟ و ما المقصود بالصيرفة التشاركية في المغرب؟

7- ما هي أهم الفروقات بين الصيرفة الإسلامية في الجزائر، و الصيرفة التشاركية في المغرب؟

**4.فرضيات الدراسة :**

1- تقدم المصارف الإسلامية خدمات وفق المنهج الإسلامي البعيد عن الفائدة، فهو مؤسسة مالية مصرفية وظيفتها تعبئة المدخرات وتوزيعها وفق الصيغ الإسلامية.

2- تعمل المصارف الإسلامية تحت مبدأ المشاركة والتكافل، مما شجع المستثمرين للعمل، وإسهامهم في نمو الاقتصاد.

3- تمنح المصارف الإسلامية صيغ بين تمويل ومشاركة، اللذان يعتبران دعائم للتنمية الاقتصادية.

4- وجب على البنك المركزي من إعادة تعديل السياسة النقدية و وضع القوانين والتشريعات في خدمة الصيرفة الإسلامية.

5- توفير آليات مناخ قانوني واجتماعي ملائم يتماشى مع طبيعة عمل النظام الإسلامي.

6- إتاحة الفرص الاستثمارية وجذب وتوظيف الأموال المكتنزة من خلال فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية.

7- من خلال دراسة مقارنة لخصوصيات النظام المصرفي الإسلامي لكل من الدولتين التي يتحدد من خلالها مجموعة من النقاط التشابه والاختلاف، نذكر منها عدد البنوك والصيغ والتمويلات الممنوحة، وكذا مدى تطور حجم الودائع.

## 5.مبررات اختيار الموضوع:

هناك العديد من الدوافع والمبررات الذاتية والموضوعية أدت بنا لاختيار هذا الموضوع نذكر منها :

_الرغبة الشخصية في الغوص في مواضيع الاقتصاد الإسلامي والمصرفي عموما.

_قلة المراجع التي تمزج بين كيفية دراسة مقارنات للمصارف الإسلامية بين دولتين.

_التعرف على واقع التحديات أمام الصيرفة الإسلامية حديثة العهد.

_الوقوف عند أهم الاختلافات الموجودة بين المصارف الإسلامية.

## 6.أهداف الدراسة وأهميتها:

- أهداف الدراسة:

✓ التعرف على المصارف الإسلامية ودورها.

✓ تقييم واقع الصيرفة الإسلامية وفق الوضع المعاش.

✓ توضيع العلاقة المصرف الإسلامية والبنك المركزي.

✓ تقديم مقترحات تتماشى وفق الشريعة الإسلامية للنهوض بالاقتصاد ومواكبة العولمة الاقتصادية.

- أهمية الدراسة:

تستمد أهمية الدراسة من أهمية الموضوع بحد ذاته، من خلال معالجة المشكلات الفرعية للبحث، والتي تحدد تأثير المصارف الإسلامية ومساهمته بانتعاش الاقتصاد هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كيف يتم تحليل المقارنة بين المصارف الإسلامية، وهذا لمعرفة واقع النظام ومدى تأثيره من اجل تقديم اقتراحات مصرفية واجتماعية تغرس روح التشارك والتكافل بين الأفراد، ولأننا لم نجد مرجعا يقارن بين المصارف الإسلامية في الجزائر ،والمصارف التشاركية في المغرب ربما تكون هذه المذكرة مرجعا تتحدد من خلاله آليات المقارنة بين الدولتين .

## 7.الإطار الزماني والمكاني:

الإطار المكاني يمثل إطارا مكانيا للدولتين قيد الدراسة ،المصارف الإسلامية في الجزائر والمصارف التشاركية في المغرب أما جانب الإطار الزمني فيحدد تلقائيا بمتغيرين هما: من تاريخ إنشاء أول بنك إسلامي في الجزائر بنك البركة 1991م، وتاريخ إنشاء أول بنك تشاركي بالمغرب بنك أمنية 2017م إلى غاية سنة 2019م.

**8.المنهج والأدوات المستخدمة:**

لمعالجة هذه الدراسة استخدمنا المنهج التاريخي من خلال سرد التطـــور التاريخي للمصـــارف الإســـلامية، والمنهج الوصفي بإعطاء صور للدراسات المختلفة السابقة للمصارف الإسلامية، وفي الفصل الثاني فقد امتزج فيه أيضا المنهج الوصفي من خلال التعريفات بالبنوك المصرفية الإسلامية في الجزائر و المغرب، وأخيرا المنهج التحليلي لتتبع الاختلافات والتعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين الصيرفة الإســـلامية في الـــدولتين مع الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات والنسب لتحليل النتائج.

**9.صعوبات البحث :**

- الأزمة الصحية التي ألمت بالجزائر والعالم ككل انتشار فيروس كورونا، والتي فرضت من خلاله السلطات الحجر الصحي للسكان، كانت من أهم العوائق التي واجهتنا في البحث والسفر للحصول على المراجع.
- ضيق الوقت المخصص لإعداد البحث.
- صعوبة التنقل والحصول على التقرير والإحصائيات من المؤسسات المصرفية من اجل دراسات ميدانية للمؤسسات بسبب إغلاقها لانتشار الفيروس.
- انعدام المراجع من جانب المقارنات.
- صعوبة التواصل بالمؤطر بسبب نقص الانترنيت أو انعدامها أحيانا

**10.محتوى البحث :**

تم تقسيم البحث حسب طريق (IMRAD ) حيث قسمه إلى فصلين نظري وتطبيقي فشمل:

- الفصل الأول: الأدبيات النظرية للمصارف الإسلامية الذي تنـاولنا فيه ثـــلاث مباحث حيث تطرقنـــا في المبحث الأول ماهية المصارف الإسلامية، والمبحث الثاني تناولنـــا فيه علاقة المصـــارف الإسلامية بالبنك المركزي، وكما تطرقنا في المبحث الثالث الدراسات السابقة حول المصارف الإسلامية في الجـــزائر و التشاركية في المغرب.
- أما الفصل الثاني مقارنه تحليلية للمصارف الإسلامية في الجزائر التشاركية في المغرب وتناولنا في مبحثين الأول عن المصارف العاملة في الدولتين، والحـــديث في المبحث الثاني حـــول أهم الفوارق الجـــوهرية بين النظام الإسلامي في الجزائر والنظام التشاركي في المغرب.

# الفصل الأول

## الأدبيات النظرية للمصارف الإسلامية

**تمهيد:**

تمثل المصارف الركيزة الحتمية والأساسية في الحياة الاقتصادية، فهي تلعب دورا مهـــم في التعاملات المـــالية من خلال تأثيرها الفعال في تسيير الأسواق التجارية والمالية وامتصاص الكتلة النقدية، ورغم تزايد خدمات المصارف وتنوعها غير أن عزوف بعض الأفراد والمستثمرين من توظيف مدخراتهم واستغلالها في تمويل المشاريع. أدت إلى عدم النهوض بالاقتصاد نتيجة السياسات المطبقة في البنوك المركزية من جهة، والعقلية الدينية من جهة أخرى، وهذا ما حدث في أغلب الدول العربية، فكان لزاما عليها إنشاء مصارف إسلامية تتبع المنهج الإسلامي في محاولة لاستقطاب المستثمرين واستغلال مدخرات الأفراد اللذين يريدون توظيف أموالهم وفق إطار إسلامي.

وبغية تصحيح مسار رأس المال في المجتمع والنهوض بالاقتصاد وتحقيق مبدأ التعاون وتكافؤ الفرص الاستثمارية، فإن المصارف الإسلامية تهدف لتحقيق تنمية شاملة في المجتمع، باستقطاب الأمـــوال واستثمارهـــا في الاقتصاد، وبغرس القيم والأسس الشرعية في التعاملات المالية، مما جعل بعض البنوك التجارية تقوم بفتح نوافذ إسلامية، وحتى تحويل العمل إلى نظام إسلامي بدلا من النظام الربوي، مما ساهم في زيادة وانتشار المصارف الإسلامية وتأثيرها على اقتصاديات العـــالم. وسنسلط الضوء على واقـــع تجربة المصارف الإســـلامية في كـــل من الجزائر والمغرب.

وللتعمق أكثر حول إبراز واقع المصارف الإسلامية قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** ماهية المصارف الإسلامية
- **المبحث الثاني:** علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي
- **المبحث الثالث:** دراسات سابقة حول البنوك الإسلامية في الجزائر والتشاركية في المغرب.

## المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية

تحمل الشريعة الإسلامية في طياتها مبادئ التعاون والتكافل ورفع الحرج، وتسعى كل الدول الإسلامية إلى غرس هذه المبادئ في مجتمعها، وفي جميع معاملاتها. فكان لزاما عليها إنشاء مصارف تتماشى وفق المنهج الإسلامي البعيد على الربا، فلاقت استحسانا وقبولا واسعا، من خلال انتشارها الهائل عبر ربوع العالم، وهذا لما حققته من تنمية وثورة اقتصادية ضخمة.

ومن هذا المنطلق وجب علينا معرفة ماهية المصارف الإسلامية وتطورها حول العالم وتحدياتها الراهنة أمام واقع اقتصاديات العالم.

### المطلب الأول: تعريف المصارف الإسلامية ونشأتها

#### أولا: تعريف المصارف الإسلامية

تعددت آراء الباحثين حول تعريف المصارف الإسلامية إلى:

المصارف الإسلامية هي منظمة مالية ومصرفية واقتصادية و اجتماعية، تسعى إلى جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات وتعمل على استخدامها الاستخدام الأفضل، مع أداء الخدمات المصرفية المتعددة، وتعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس المال، كما تسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع وتلتزم بمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية، وذلك بهدف تحقيق التنمية الإيجابية و الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمؤسسات مع مراعاة ظروف المجتمع.[1]

المصرف الإسلامي هو مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا.[2]

وامتثالا لقوله تعالى:

**(أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ).**[3]

---

[1].محمد الطاهر الهاشمي، "**المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**"، ط 1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2010م، ص ص 123، 124.

[2].لقمان محمد مرزوق، "**البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي** "، وقائع ندوة، رقم 34، معهد للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، مكتبه الملك فهد الوطنية، 1417هـ، ص129.

[3]. سورة البقرة، الآية (278).

ومن خلال ما سبق نستخلص أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية مالية تقوم بتقديم خدمات تتماشى وفق صيغ معاملات إسلامية وتهدف إلى:

- ❖ المشاركة في الأرباح والخسائر.
- ❖ توفير موارد وتوظيفها حسب متطلبات العملاء.
- ❖ المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ❖ تعزيز مبدأ التكافل والتعاون في المجتمع.
- ❖ تطبيق المنهج الإسلامي في التعاملات المالية.
- ❖ تطوير واستحداث أدوات مصرفية إسلامية لجذب المدخرات.
- ❖ تصحيح النظريات و الإختلالات القائمة في المصارف التقليدية.

وهذا ما جعل المصارف تشهد توسعا وانتشارا عبر العالم، واعتمادا على مصادر مختلف نبين في الجدول التالي تطور عدد المصارف الإسلامية في العالم.

**جدول (01)**: تطور عدد المصارف الإسلامية في العالم

| السنة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **عدد المصارف الإسلامية** | 169 | 171 | 175 | 182 | 190 | 191 |

**المصدر**: سوداني نادية، زيان بروحة علي،"**واقع التمويل الإسلامي والهيئات الداعمة لهذا التمويل** "،ورقة مقدمة إلى مؤتمر التكافل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،الجزائر،ص1572.

**ثانيا: نشأة المصارف الإسلامية.**

تعتبر تجربة البنوك الإسلامية في العالم الإسلامي وغير الإسلامي حديثة مقارنة بالبنوك التقليدية، فقد كانت أغلب الدول الإسلامية تحت وطأة الاستعمار الذي يتبنى النظام التقليدي الذي يقوم على الفائدة في تحقيق الربح. هذا الأمر أدى إلى عدم النهوض بالنظام الإسلامي وتطوير عمل المؤسسات المالية الإسلامية. فدعا المسلمين مطالبين بتوظيف أموالهم وفق الشريعة الإسلامية والحصول العادل للثروات والفرص الاستثمارية.

وقد تمثلت الدعوة في التحرر الاقتصادي تدعيما للاستقلال السياسي، وبالعودة إلى الهوية وتطبيق شرع الله والالتزام بإحكامه في مجال المال والمعاملات. وظهرت هذه الدعوة في كتابات جمال الدين الأفغاني ومحمد إقبال و ابن باديس ومحمد عبده ورشيد رضا وحسن البنا والمودودي وغيرهم.[1]

و يعود النظام المصرفي الحديث إلى 1940 م عندما أنشأت في ماليزيا صناديق تعمل بدون فائدة وفي سنة1950 م بدأ التفكير بوضع تقنيات تمويلية تتماشى مع المنهج الإسلامي.

توالى بعد ذلك تأسيس البنوك الإسلامية في مختلف الدول، حيث شهدت فترة السبعينيات والثمانينيات انتشارا واسعا للمصارف الإسلامية التي تميزت بتجسيدها وفق المبادئ الإسلامية في المعاملات المالية.

وسنحاول إعطاء نبذة عن تطور نشأة المصارف الإسلامية في العالم والمتمثلة فيما يلي:

1963م: أول تجربة إنشاء بنوك الادخار المحلية بمصر.

1971م: إنشاء بنك ناصر الاجتماعي بمصر.

1974م: إنشاء بنك التنمية الإسلامي بالسعودية.

1975م:مصرف دبي الإسلامي بالإمارات العربية المتحدة.

1977م:إنشاء بنك فيصل الإسلامي بالسودان.

1982م:إنشاء بنك فيصل الإسلامي بالبحرين.

1983م:إنشاء مجموعة بنوك البركة الإسلامية.

وكذا تم إنشاء أول بنك إسلامي في الجزائر بنك البركة سنة 1991م،وكذا في المغرب بنك أمينة 2017م وشهدت هذه البنوك تطورا ونموا متسارعا، مع تزايد حجم أعمال سواء حجم الودائع و الاستثمارات، فشهدت بذلك الإقبال والاهتمام المستمر، مما أثار عليها ظاهرة متنامية سواء من جانب المحبذين لها أو غيرهم.

بالرجوع لما سبق نستنتج أن نشأة تطور المصارف الإسلامية مرت بثلاث مراحل وهي مرحلة الدعوة ثم الانتقال لمرحلة التوسع والانتشار وأخيرا مرحلة العالمية.

**ثالثا: أهم تطورات المصارف الإسلامية**

عقب القبول والانتشار الواسع الذي شهدته المصارف الإسلامية حول العالم، الذي منحها القوة لفرض نفسها نتيجة لزيادة الاستثمارات، وتحقيق النمو الاقتصادي، مما جعل اغلب اقتصاديات العالم تتبناه في نظامها الاقتصادي حيث مر بعدة مراحل منذ تأسيس أول بنك إسلامي إلى يومنا هذا موضحه حسب المخطط التالي:

[1]- شهاب احمد سعيد العز عزي، "**إدارة البنوك الإسلامية**"، ط1، دار النفائس، عمان، 2012م، ص12.

**شكل(01)**: أهم المحطات التي مر بها التمويل الإسلامي

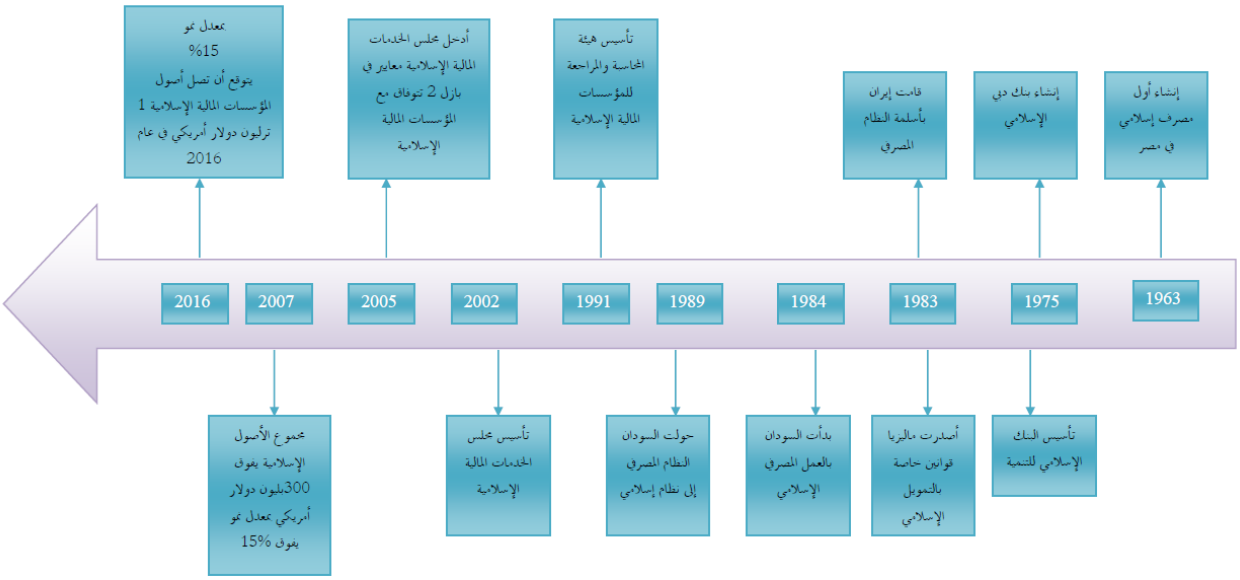


**المصدر**: 1- شوقي ورتية،"**الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية-دراسة تطبيقية مقارنة-**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010، ص13.

2- وائل اللبابيدي، البيان الاقتصادي-تقرير تومسون رويتر، 2016.

3- وائل اللبابيدي، تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي، تومسون رويترز، البيان، 2021.

ونتيجة هذا التطورات كانت هذا من خلال [1]:

- عمليات الاندماج وإعادة الهيكلة بين المصارف الإسلامية.
- تطور الأسواق المالية والمحافظ الاستثمارية.
- التحول التدريجي نحو المصرفية الإسلامية.
- تزايد الاهتمامات العلمية بالمصارف الإسلامية.
- الاهتمام بفعالية وأداء هيئات الرقابة الشرعية.
- دخول مصارف عالمية للتجربة الإسلامية
- صدور القرارات الحكومية تتبنى التجربة.
- تطور إجراءات معايير خاصة للتصنيف والتقييم الفني.
- تطور المشاركة في السياسات للبلد.

[1]. عبد اللطيف حمزة القراري، "**المصارف الإسلامية النظرية والتطبيقات**"، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2011م، ص27/19، (بتصرف).

و يعتمد لتطوير الخدمات المصرفية الإسلامية على ثلاث مرتكزات أساسية وهي:

- ✓ تخليص الإعمال المصرفية من كافة أشكال التعامل الربوي.
- ✓ إبراز عنصر الخدمة الإسلامية المصرفية.
- ✓ وضع الضوابط والأسس الشرعية في التنظيمات المصرفية.[1]

ومنه فإن المصارف الإسلامية لعبت دورا مهما في تحقيق التنمية ومساهمتها في ازدهار الاقتصاد، وهذا من خلال:

- ✓ قدرتها على تجميع الودائع.
- ✓ تكافؤ الفرص في توزيع الأرصدة.
- ✓ العدالة في النتائج.
- ✓ الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- ✓ مصداقية في الوساطة المالية.
- ✓ ابتكار صيغ تمويلية جديدة.
- ✓ تدعيم البيئة الاجتماعية والاقتصادية.

ولهذا فإن البنوك الإسلامية تهدف إلى خدمة المستثمرين، وفق المنهج الإسلامي في تحقيق أرباح تمويلية وتنمية اجتماعية واقتصادية متكاملة، عبر مجموعة من القواعد التي أدت البنوك الإسلامية إلى الزيادة في حجم أصول المصارف الإسلامية.[2]

1-قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية: والمتمثلة في عدم التعامل بالربا.

2-قواعد ومبادئ المصرفية :ومنها حماية القدرة الشرائية والتأثير على المستوى الإنتاجي.

3-قواعد والمبادئ الاقتصادية :ومنها الاستفادة من فرص التوظيف الاستثماري.

4-القواعد والمبادئ الاجتماعية والثقافية :والمتمثلة في المسؤولية والشمولية ومحاربة الفقر..الخ.

وكما سنوضح في الشكل التالي حجم تزايد أصول المصارف الإسلامية:

---

[2]. سامي حسن احمد حمود، "**تطوير الإعمال المصرفية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية** "، ط2، مطبعة الشرق ومكتبتها، عمان، الأردن، 1976م، ص ص86، 85.

[2].عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، "**الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**"ط1،مكتبة الملك فهد الوطنية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، رقم 66،جدة، 2004م, ص ص 281،289 ، بتصرف.

**الشكل(02):** حجم أصول المصارف الإسلامية في العالم( ملياردولار)

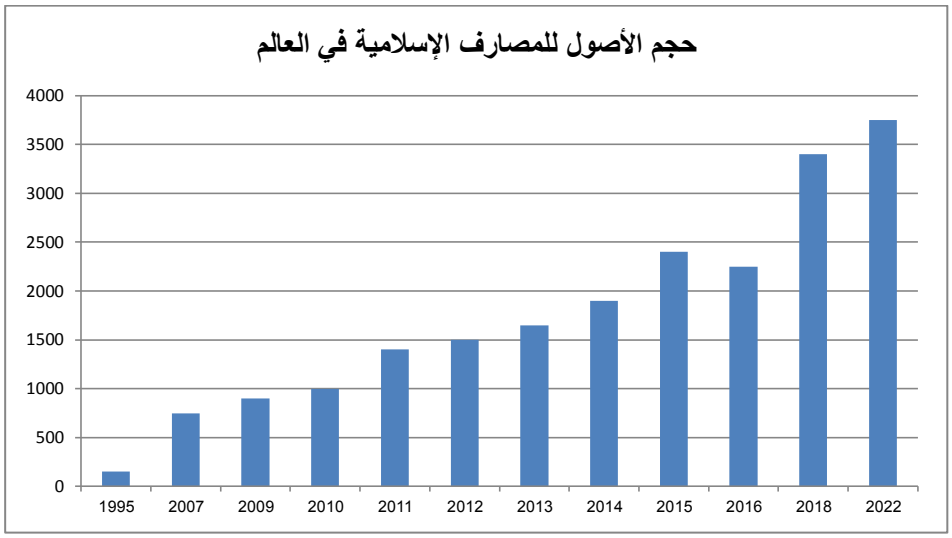


**المصدر: من إعداد الطلبة بناء على**

-مريم سعد رسم "**تقييم مداخلة تحول المصارف التقليدية إلى المصارف إسلامية**"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا،2014م،ص54.

-صليحة حفيفي، فتحية بن حاج جيلالي مغراوة "**التمويل الإسلامي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الأسواق الجديدة الصكوك الإسلامية نموذجا**"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية،ص239.

وهنا نلاحظ التزايد المستمر في حجم الأصول للمصارف السلامية خلال فترة 1995م إلى 2015م،لينخفض سنة 2016م، إلى ما دون 204مليار دولار، ليشهد بعدها قفـــزة تجاوزت من خلالها 3مليار دولار، ومتـــوقع أن تتجاوز حجم الأصول للمصارف الإسلامية عتبة 3.5مليار دولار أمريكي سنة 2022م.

**المطلب الثاني: نوافذ وفروع الصيرفة الإسلامية**

عقب التزايد المستمر للمصارف الإسلامية في اغلب دول العالم، ومع صعوبة العمل بازدواجية سيرورة النظامين التقليدي والإسلامي معا. كان لزاما على الـــدول التي تتبني النظام التقليـــدي من فتح نوافذ إســـلامية في مصارفها، بغية جذب اكبر عدد من المستثمرين والذين يفضلون المعاملات المالية المصرفية الإسلامية.

وقوله تعالى: **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ).**[1]

[1].سورة البقرة، الآية(278، 279).

ولأن الفروع هي منشئات داخل المصارف التقليدية تقوم أيضا بتقديم خدمات وفق الشريعة فإن النوافذ هي تخصيص جزء من الفرع الربوي لتقديم خدمات مصرفية إسلامية، وقد شهدت فترة 2013 /2018م زيادة مستمرة في فتح الفروع والنوافذ الإسلامية والمبينة في الجدول التالي :

**جدول(02)**:تطور عدد النوافذ بالمصارف الإسلامية (2018/2013م)

| السنة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **عدد النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية** | 83 | 85 | 85 | 83 | 83 | 81 |
| **عدد الفروع الإسلامية** | 28717 | 28790 | 29858 | 29904 | 29718 | 29652 |

**المصدر** : سعيدة بورديمة،"**الصناعة المصرفية الإسلامية قراءة في الانجازات المحققة بعد أربعة عقود من الممارسة** "ورقة مقدمة إلى مؤتمر الدولي التكامل لمؤسسي للصناعة والمصرفية المالية، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،الجزائر،18/17 ديسمبر2019م،ص1530.

**شكل (03)**: عدد النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية **شكل (04)**: عدد الفروع الإسلامية في العالم

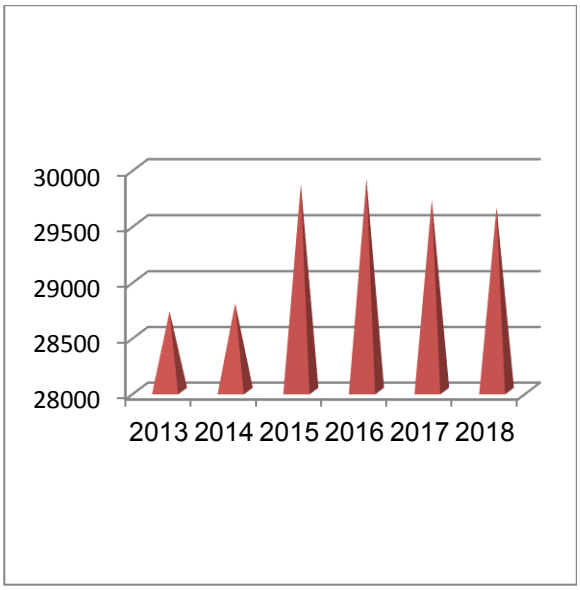


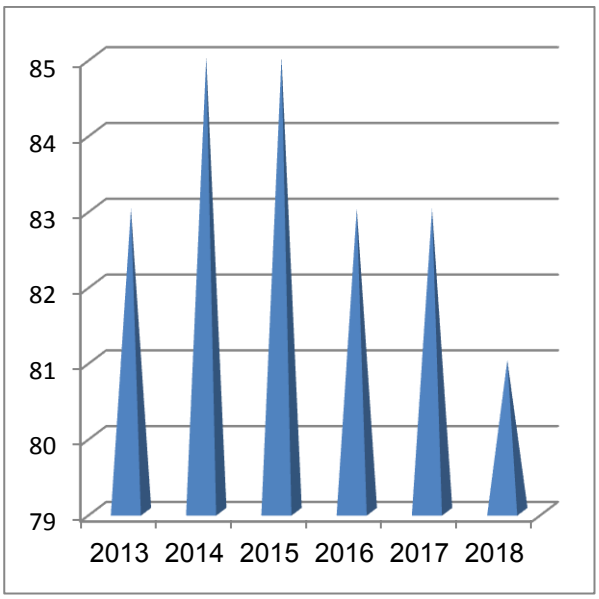


**المصدر** : من إعداد الطلبة بناء على ما سبق

ويوضح الجدول الزيادة المستمرة في عدد الفروع بحوالي 155فرع في كل سنة وزيادة بنسبة مئوية تقدر بـ 3.25%خلال 6سنوات، بينما نلاحظ تذبذب في عدد النوافذ حيث كان الاستقرار في سنتي2016/2015 بـ

85 نافذة إسلامية في البنوك التقليدية بعدما كانت منخفضة 83نافذة فقط سنة 2013م لتعود في سنة2016و2017 م إلى 83 نافذة إسلامية لتسجل بعدها انخفاض بـ 2 لتكون 81نافذة إسلامية في البنوك التقليدية سنة 2018م.

**أولا: طبيعة عمل الفروع الإسلامية بالمصارف التقليدية:**

- ❖ علاقة من حيث الملكية والتكييف القانوني: وتتمثل في تبعية الفرع للمصرف التقليدي، وكذا لا يتمتع بأي شخصية ولا صفة مستقلة.
- ❖ عـــلاقة من حيث تمويـــل رأس المال: حيث خصص له جزء من رأس المال المصرف التقليدي، ويمنح له في شكل قرض حسن أوفي شكل وديعة استثمارية أوفي شكل مخصص رأس مال للفرع.
- ❖ علاقة من حيث الإدارة: فهو لا يتمتع بالاستقلالية الإدارية فهو تابع للمصرف الربوي الذي يقوم باتخاذ كل القرارات والإجراءات للفرع.
- ❖ العلاقة من حيث الميزانية: حيث يفصل بين ميزانية المصرف الربوي عن ميزانية الفرع الإسلامي داخليا فقط، نظرا لعدم تمتع الفرع بالاستقلالية لذا تدخل ميزانيته ضمن ميزانية المصرف التقليدي.[1]

ومن خلال هذا سنوضح طبيعة هيكل علاقة الفروع بالمصارف التقليدية:

**شكل(05)**: هيكل تنظيمي لطبيعة عمل الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية

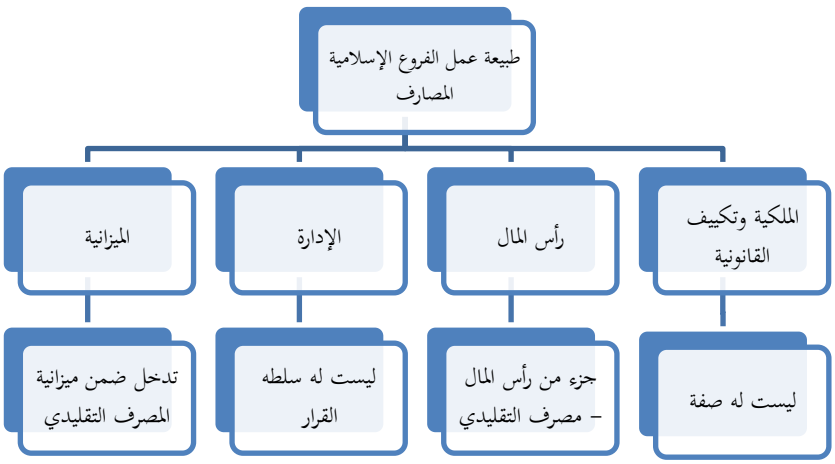


**المصدر**: من إعداد الطلبة بناء على مما سبق.

[2].فهد الشريف، "**الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية** "، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، بدون سنة، ص ص20، 17، بالتصرف.

**ثانيا: الأنشطة التي تقدمها الفروع**

تمارس الفروع الإسلامية مختلف الخدمات المصرفية وفق المنهج الإسلامي ويمكن تقسيمها على النحو التالي:

- خدمات مصرفية عامة: وتشمل القيام بجميع الخدمات الخالية من الفائدة الربوية.
- الاستثمارات الإسلامية: وتشمل الصيغ الاستثمار المعروفة لدى المصارف الإسلامية.
- التمويل الشخصي الإسلامي: وتشمل شراء مستلزمات وإعادة بيعها للزبون بالتقسيط ليتحصل على قيمة من الربح.[1]

ولعل من بين الأسباب التي أدت إلى فتح الفروع والنوافذ في المصارف التقليدي نذكر:

- ✓ تعظيم الأرباح من خلال التنافس وجذب المستثمرين.
- ✓ الزيادة المستمرة في عدد المسلمين في الدول الغربية.
- ✓ استغلال أموال المسلمين.
- ✓ التحول التدريجي إلى مصرف إسلامي.

ويبقى التزايد المستمر للنوافذ والفروع وليد نجاحات وقبول المصارف الإسلامية وانتشارها عبر العالم، وقد ترتب على إنشاء فروع ونوافذ الإسلامية في مصارف ربوية أثار اقتصادية منها ايجابية وأخـــرى سلبية والمتمثلة في:

- **الآثار الايجابية**: ونلخصها فيما يلي[2]:

1_رغبة الأفراد بالتعامل بالمنهج الإسلامي.

2_نجاح النظام المصرفي من خلال التزايد في فتح فروع في المصارف الربوية.

3_تحول الفروع إلى مصارف إسلامية.

4_بروز دور فعالية النظام الإسلامي من خلال فتح نوافذ إسلامية في مصارف ربوية في الدول الإسلامية والغير الإسلامية.

5_ استغلال خبرات المصارف الربوية وتوظيفها في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية.

6_إعادة توزيع الودائع بين النظام التقليدي والإسلامي من خلال التوسع البنوك الإسلامية على البنوك التقليدية.

[1] فهد الشريف، المرجع سابق، ص ص 20، 17.

[1] .نفس المرجع السابق، ص ص53، 50.

- **الآثار السلبية:** وهي:

1_موقف المصارف المركزية وتحفظها اتجاه المصارف الإسلامية.

2_عدم الجدية وتقاعس مسؤولي بالقيام بعملهم بالتعامل وفق المنهج الشريعة.

3_إعاقة إنشاء مصارف إسلامية نتيجة فتح نوافذ إسلامية في المصارف الربوية.

4_استغلال أموال المسلمين من الفروع وتوظيفها في الخارج لدى المصارف الربوية.

5_ عدم وضوح الموقف الشرعي من أموال الفروع من المصارف الربوية.

6_يترتب على استمرار فتح الفروع استمرار المصارف الربوية.

**ثالثا: إجراءات وأهداف تأسيس البنوك إسلامية وفروعها**

**1** _إجراءات تأسيس بنوك إسلامية وفروعها:

تنص جل القوانين المنظمة للنظام المصرفي في الدول التي اعتمدت نظام البنوك الإسلامية إجراءات تتسق بصفة عامة مع الإطار العام لإجراءات تأسيس البنوك التقليدية المتبعة في معظم دول العالم، إذا نجد على سبيل المثال أن المادة 88من مذكرة المستندات الواجب تقديمها عموما مع طلب التأسيس وهي كالاتي[1]:

_بيان أسماء المؤسسات، وجنسياتهم وعناوين وحصة كل منهم في رأس المال.

_مشروع عقد التأسيس والنظام الأساسي.

_دراسة بالجدوى الاقتصادية لإنشاء البنك.

_أي مستندات أخرى يطلبها البنك المركزي.

**2**_أهداف الفروع الإسلامية :

- ✓ اهتمام وتدريب الكوادر لإدارة الفروع الإسلامية.
- ✓ الاتجاه إلى اللامركزية الكامل في إقامة الفروع الإسلامية.
- ✓ العمل على تشجيع عملي تعبئة الأموال ذات متوسط و قصير الأجل.
- ✓ الربط بين فروع المعاملات الإسلامية والتنسيق بينها من اجل التعاون والتكافل.
- ✓ إتاحة الفرص للاستفادة من الدراسات والخبرات السابقة.

[1].شعاشعية لخضر، "**الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية** "، المركز الجامعي بغرداية، ص97.

✓ العمل على القبول فروع المعاملات الإسلامية كأعضاء مراقبين.[1]

**المطلب الثالث: موارد واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية**

لا تختلف مهام المصارف التقليدية عن المصارف الإسلامية من حيث هدفهما في تحقيق التنمية وازدهار الاقتصاد، غير أنهما يختلفان من حيث مصادر الأموال وطريق استخدامها.

وسنتطرق بشكل أوسع موارد واستخدام الأموال من خلال ميزانية المصارف الإسلامية:

**أولا: خدمات المصارف الإسلامية**

وعلى هذا الأساس فالبنك الإسلامي يقوم بمجموعة من الخدمات تتمثل في:

❖ **تعبئة الموارد**: وهي من مستلزمات تمكين البنك الإسلامي من القيام بمهامه المختلفة، علاوة على كونه أداة مهمة في تجميع مدخرات المجتمع، وتوجيهها لوجهه الصحيح لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن أشكالها المساهمة في رأس المال بالبنك والحسابات الجارية وودائع الأمانة والودائع الاستثمارية وحسابات الاستثمار، وكما تعتبر أموال الزكاة والصدقات والهبات والمنح والدعم مصادر أخرى لدخل البنوك الإسلامية تنفرد في معظمها على البنوك التقليدية.[2]

❖ **توظيف الأموال**: يعد التوظيف والاستثمار أساس عمل البنوك الإسلامية، وتتم ممارسته وفقا للقواعد الشرعية التي تحكم المعاملات بشكل يضمن نماء رأس المال وزيادته من خلال توظيفه في مختلف أوجه النشاط الإنتاجي من سلع والخدمات يحتاجها المجتمع، وهناك العديد من الصيغ المعترف بها من قبل الفقهاء يمارسها البنك الإسلامي أهمها المرابحة المحلية والدولية والمشاركات الإسلامية لأجال متفاوتة والمشاركات المتناقصة أو المنتهية بالتمليك، والمضاربات الإسلامية الثنائية أو متعددة الأطراف، والمتاجرات الإسلامية كالبيع بالتقسيط والإجارة وبيع السلم وعقود المزارعة والمصانعة و المساقاة والصفقات المتكافئة.

❖ **إدارة الاستثمارات**: يرمي البنك الإسلامي إلى محافظة على العملاء واستقطاب عملاء جدد وترتكز جهود البنك في هذا المجال في عدد كبير من القضايا التي تهم المسلم والمجتمع منها تأسيس الشركات وإدارتها، وعمل دراسات الجدوى الاقتصادية، وتصفية التركات وتنفيذ الوصايا، وإدارة العقارات وتسويقها، والوفاء بالتزامات نيابة عن العميل وعمليات الشحن و غيرها.

---

[1].احمد عبد العزيز، "**حركة البنوك الإسلامية** "، ط1، شركة سيرينت، القاهرة 1993 م, ص 372-373.

[1].لقمان محمد مرزوق، "**البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي**"، وقائع ندوة رقم 34، معهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بنك التنمية الإسلامي، المحمدية بالمملكة المغربية، 1990م.ص202، بتصرف.

❖ **تقديم الاستشارات المالية والاقتصادية:** ولكون البنوك الإسلامية تضم مجموعة من الخبراء والكفاءات الاقتصادية، يساعدها هذا في تقديم خدمات استثمارية مالية، وكذا في مجال الإنتاج، والتسويق والتخطيط والتنظيم، وإدارة الأفراد، والتعاون الاقتصادي، وتصميم العقود المالية و القانونية المنظمة لعمليات تعبئة الموارد وتوظيفها.[1]

**ثانيا: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية**

1) المصادر الداخلية: وهي عبارة على حقوق الملكية وتضم رأس المال والاحتياطات وأرباح غير موزعة

أ) رأس المال: وهو المصدر الأساسي لبدء النشاط، بالإضافة على انه مركز الأمان والثقة بين المودعين، ويعتبر تأمينا على الخسائر المتوقعة حدوثها.

ب) الاحتياطات: وهي تلك الأموال التي تتحصل عليها من أرباح البنك لدعم مركزها المالي.[2]

ج)الأرباح المحتجزة: وهي الأرباح الفائضة بعد عملية التوزيع. ويمكن للبنك أن يحتجزها ويعيد استخدامها في السنوات قادمة تحت مسمى أرباح مرحلة أو الغير الموزعة.[3]

2) المصادر الخارجية: و هي:

أ) الحسابات الجارية: وهي تلك الأموال المودع تحت الطلب لدى المصارف الإسلامية في حسابات الاستثمار.

ب) حسابات الاستثمار: وهنا تطبق قاعدة "الغنم بالغرم" من خلال قيام المصارف الإسلامية بتوظيف أموال المودعين في استثمارات بغية الحصول على العائد.

ج)حسابات التوفير: وهي الأموال المودعة للطوارئ أو المصروفات للمناسبات استثنائية لدى المصارف الإسلامية.[4]

ويظهر حاليا مما سبق أن موارد البنوك الإسلامية تتكون من مصدرين: مصادر داخلية و مصادر خارجية.

---

[2].لقمان محمد مرزوق، مرجع السابق، ص202.

[2].على جمعة محمد، "**موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية**"، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 2009م، ص10، بالتصرف.

[3].محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص161.

[4].عبد اللطيف حمزة القراوي، "**المصارف الإسلامية النظرية والتطبيق** "، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2011م، ص ص118، 120.

**شكل (06):** مخطط أنواع المصادر التمويلية في المصارف الإسلامية

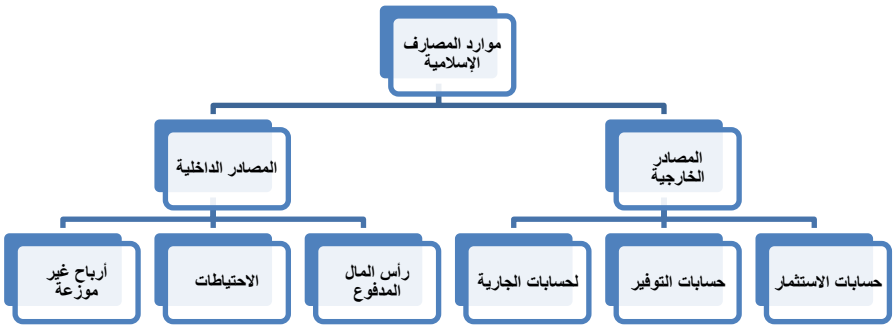


**المصدر**: من إعداد الطلبة بناء على ما سبق

**ثالثا: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية**

وأما بالنسبة لاستخدامات الأموال التي تمول من خلالها المشاريع وفق صيغ معاملات مالية مصرفية إسلامية، فإنها يحددها طبيعة تمويل النشاط، حيث سنوضح في جدول استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية، وأساليب تمويلها، من خلال الصيغ التمويلية الممنوحة وهي:

1. **المشاركة**: وهي أسلوب تمويلي يشترك بموجب المصرف الإسلامي مع طالب التمويل في تقديم المال اللازم لمشروع ما أو عملية ما، ويوزع الربح بينهما بحسب ما يتفقون عليه أما الخسارة فبنسبة تمويل كل منهما[1].
2. **المرابحة**: بيع ما يملكه بالعقد الأول بالثمن الذي قامت به السلعة وزيادة ربح معلوم يتفقان عليه[2].
3. **الإستصناع**: هو عقد بيع على عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها[3].
4. **السلم**: هو عقد على ما يصح بيعه موصوف بما يضبطه في ذمة مؤجل بثمن مقبض بمجلس العقد[4].
5. **المضاربة**: هي اتفاق بين طرفين يقدم احدهما بموجبه ماله للأخر ليعمل فيه على أن يكون برح ذلك بينهما على ما يتفقان عليه[5].
6. **المغارسة**: عقد يقوم بمقتضاه شخص يسمى الشريك العامل أو المغارسة بغرس أشجار على ارض تعود ملكيتها إلى شخص أخر يسمى صاحب الأرض على أن يكون للشريك العامل أو المغارس حصة شـائعة من الأرض والأشجار عند بلوغها حدا معلوما أو حد الإثمار.

---

[1]. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سبق ذكره، ص283.

[2]. عاشور عبد الجواد عبد الحميد، "**البديل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية** "، ط1، دار الصحابة للتراث، بطنطا، القاهرة، 1992م، ص 42.

[3]. عبد الستار الخويلدي، "**الفروق الأساسية في المعاملات المالية الإسلامية**"، ط1، معهد دبي القضائي، 2015، ص69.

[4]. عبد العزيز بن الدغيثر، "**التمويل بعقد السلم في السلع الدولية**"، المفهوم والشروط والآثار دراسة فقهية تطبيقية، شبكة الألوكة، 2002م، ص03.

[5]. لقمان محمد مرزوق، مرجع سبق ذكره، ص276.

7. **المساقاة**: هي دفع الشجر إلى من يصلحه بجزء من ثمره[1].

8. **المزارعة** :عقد بين مالك أرض ومزارع مستعد للعمل فيها، ومشاركتها في غلتها بنسبة يتفقان عليها كالنصف أو الثالث أو الربع...[2]

9. **الإجارة** :عقد لازم على منفعة مدة معلومة بثمن معلوم [3]

10. **القروض الحسنة** : هو دفع مال لمن ينتفع به ويرد بدله، وهو نوع من السلف لانتفاع المقترض بالشيء الذي يقترضه[4]،وتبعا لقوله تعالى: **(مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ)**[5]

**شكل(07)**: صيغ و أساليب التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية

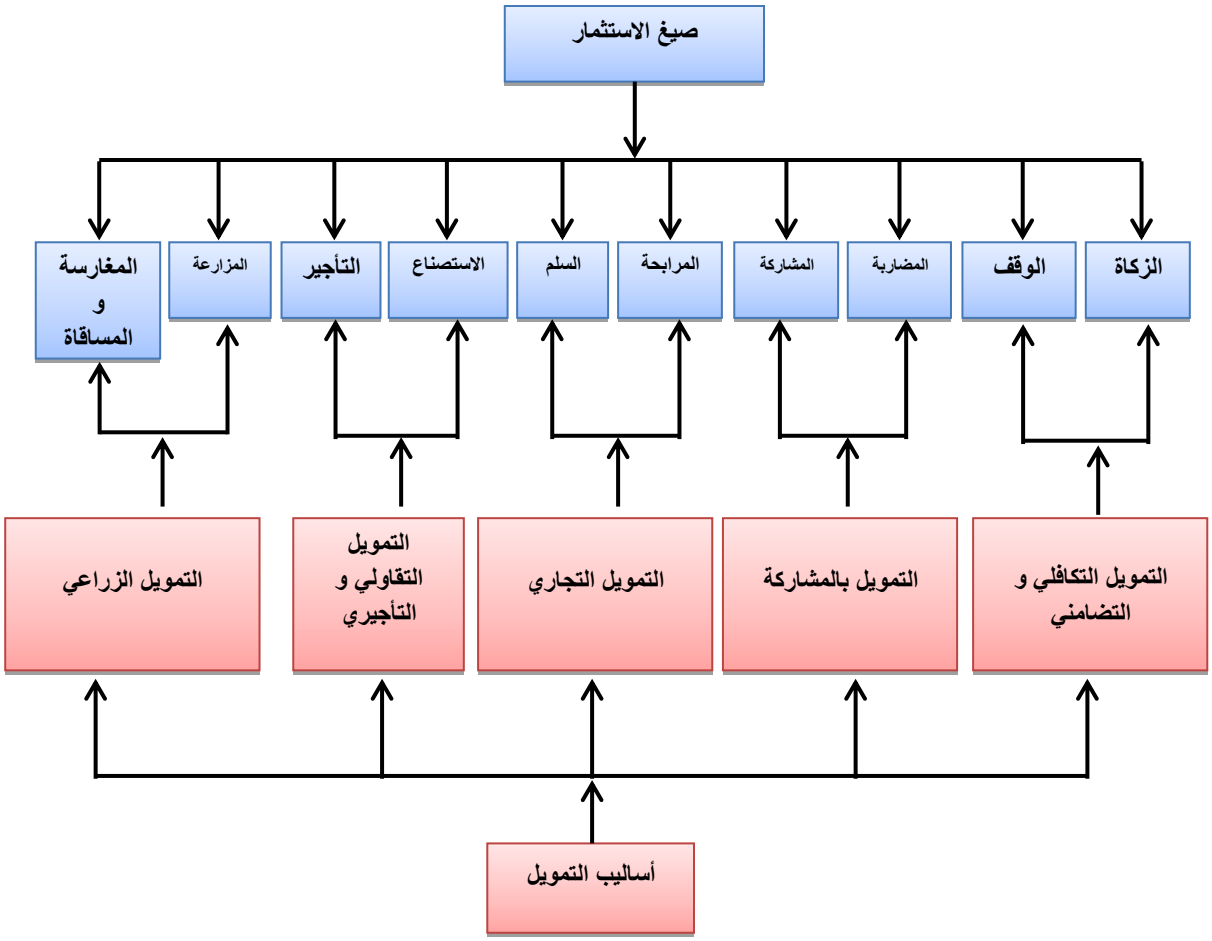


**المصدر**: عبد الحليم غربي وصالح صالحي، المرجع السابق،ص4.

[6]. عبد الستار الخويليدي، مرجع سبق ذكره، ص118.

[7]. عبد القادر شاشي، "**العقود الإسلامية الممكنة لتمويل الزراعة**"، محاضرة ألقيت بمؤتمر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات التمويل، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،البحرين،2012/5/8م. ص 12.

[8].خالد عبد المنعم، "**ملخصات موسوعة الاقتصاد الإسلامي** "،مركز الدراسات المعرفية، الزمالك، القاهرة، بدون سنة،ص82.

[1].سيف هشام، "**أثر القرض الحسن المقدم من المصارف الإسلامية في تنمية المجتمع** "،قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير، تخصص اقتصاد ومصارف إسلامية، جامعة سانت كليمنتس، 2008م،ص8.

[2].سورة الحديد، آية 11.

**جدول رقم (03)**: جدول يوضع بيان مصادر واستخدام الأموال في المصارف الإسلامية

| استخدام الأموال (أصول ) | مصادر الأموال (خصوم) |
|---|---|
| **موجودات نقدية** | **الودائع (الموارد الخارجية )** |
| -نقود حاضرة بخزينة المصرف | -الحسابات الجارية |
| -أرصدة لدي المصرف المركزي | -حسابات التوفير/ الادخار |
| -مطلوبات جاري لدي المصارف | -حسابات الاستثمار |
| -استثمارات سائلة | -احتياطات غير مخصصه للتوزيع |
| استثمارات مختلفة (أسهم، محافظ، صناديق استثمار) | **موارد أخرى** |
| **تمويل قصير الأجل** | توزيعات عوائد ودائع |
| -تمويل تجاري (مرابحة) | تأمينات نقدية |
| -تمويل رأسمالي عامل | -مخصص مخاطر استثمار |
| -تمويل استهلاكي (فردي) | -حسابات وصناديق الزكاة |
| -مشاركات ومضاربات قصيرة الأجل | -أوراق الدفع |
| -تمويل بيع سلم | **حسابات نظامية** |
| -القرض الحسن | (التزامات العملاء مقابل الضمانات والقبولات) |
| **تمويل متوسط وطويل الأجل** | |
| -مشاركات/ تمويل | |
| مضاربات متكررة | |
| -البيع بالتقسيط (متوسط الأجل ) | |
| البيع التأجيري (إيجاد منتهية بالتمليك) | |
| -تمويل مشروعات / عقارات | |
| **استثمارات رأسمالية** | |
| -مساهمة في مشروعات وتأسيس شركات | |
| **أصول أخرى** (أصول ثابتة ومخزون سلعي ) | |
| **حسابات نظامية** (التزامات العملاء مقابل الضمانات والقبولات ) | |

**المصدر**: محمد الطاهر الهاشمي، "**المصارف الإسلامي والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية** "،ط1،دار المكتبة الوطنية، بنغازي، ليبيا 2010،ص158.

**شكل(08)**: المصادر واستخدام الأموال في المصارف الإسلامية

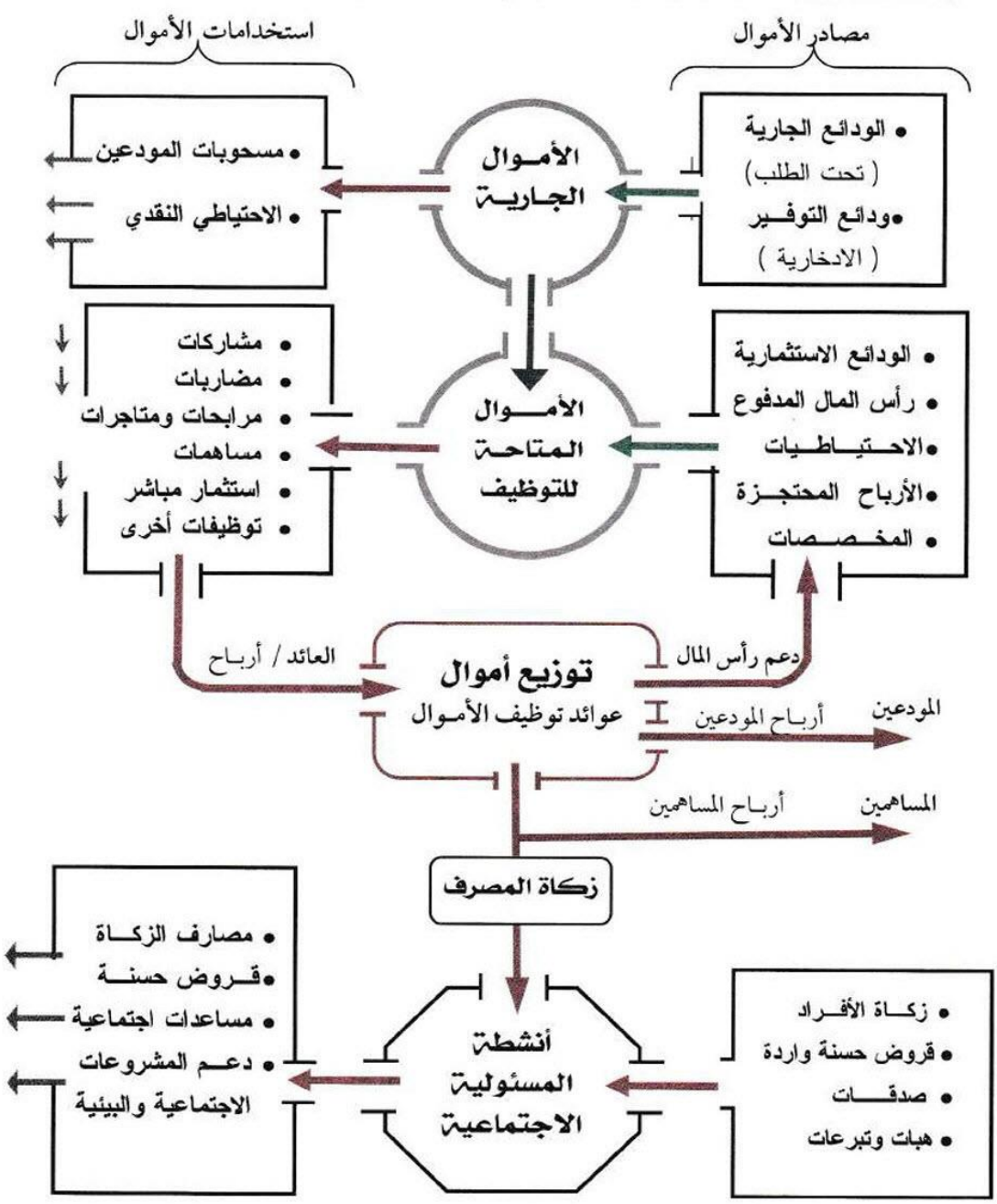


**المصدر**: محمد الطاهر الهاشمي، المرجع السابق، ص211.

## المبحث الثاني: علاقة المصارف الإسلامية بالبنك المركزي

قبل التطرق إلى هذه العلاقة وجب علينا معرفة أنوع البنوك الإسلامية والتي أحصى عددها حوالي مئتي بنك ومؤسسة إسلامية، حيث قسمت إلى أربعة مجموعات من حيث علاقتها بالبنك المركزي والتي يمكن تصنيف أنواعها حسب طبيعة نظرة المساهمين إليها، فهناك بنوك إسلامية محلية ودولية وهناك بنوك خاصة وعامة، وإذا نظرنا إليها حسب طبيعة عملها فهناك بنوك اجتماعيا واستثماريا وبنوك للتنمية وبنوك متعددة الأنشطة، ومنه فإن علاقة البنك المركزي مع البنوك الإسلامية تكون حسب:

### المطلب الأول: طبيعة عمل البنك المركزي مع البنوك الإسلامية

#### أولا– أشكال علاقة المصرف المركزي مع المصارف الإسلامية

يتعدد أشكال العلاقات بين المصارف الإسلامية والمصرف المركزي حسب طبيعة النظام المصـــرفي، وتنقسم إلى أربعة مجموعات وهي:

❖ بنوك مركزية إسلامية:[1]

وتمثلها الدول التي حولت مصارفها بالكامل إلى مصارف إسلامية بما فيه البنـك المـــركزي كإيران والســودان و باكستان، وهي بنوك مندمجة مع النظام المصرفي وليس لديها مشكلات كبيرة مع البنوك المركزية، باستثناء بعض المشكلات الناتجة عن الأوضاع السياسية في البلاد مثل السودان التي حرمت من بعض التسهيلات، كما حاول البنك المركزي وضع عمليات المصارف الإســـلامية تحت سيطرته ولهذا فإن علاقتهما يسودهـــا بعض الجـــذر و التشنج أحيانا.

❖ بنوك ذات علاقة خاصة:

وتمثله الدول التي أعطت عناية خاصة لها، فأصدرت لها قوانين تحدد علاقتها مع بنك المركزي مع بقاء النظام التقليدي مثل تركيا وماليزيا والإمارات العربية المتحدة حيث أصدر في ماليزيا قانون البنوك الإسلامية 1972م تضمن عملية الإشراف والتصريح من البنك المركزي بصورة متشابهة مع البنك التقليدي، مع وجود بعض التعديلات وهذا ما يقضيه طبيعة النشاط في البنوك الإسلامية.

[1]. كمال توفيق حطاب، "**دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية**"، ج 1، النشر العلمي، جامعة الشارقة، 2002م، ص116.

❖ بنوك ذات علاقة استثنائية:

وهي مجموعة البنوك الإسلامية التي أصدرت لها قوانين استثنائية أو مؤقتة وحصلت على إعفاءات صريحة أو ضمنية، كاملة وجزئيا كالبنوك الإسلامية في مصر والجزائر والبحرين، فبيت الكويت لا يخضع لأي رقابة أو توجيه من البنك المركزي، وفي الفلبين فقد صدر قانون بنك الأمانة وتضمن تفاهمات خاصة بين بنك الأمانة وبنك المركزية فيما يتعلق بنسبة السيولة والاحتياطات النقدية، و أعفي بنك الأمانة من تطبيق نصوص البنك المركزي ذات الصلة بالفوائد أو القروض أو أي أداة تحمل طابع الفائدة[1].

❖ بنوك دون تنظيم خاص:

مجموعة البنوك التي قامت دون تنظيم خاص يحكمها، ودون إعفائها من النظام المصرفي التقليدي مثل: الدنمارك وبريطانيا، ففي الدنمارك أنشئ المصرف الإسلامي الدولي بعد مفوضات مع السلطات الحكومة توصلت في النهاية إلى تفاهم مشترك يقوم على أساس أن السلطات النقدية لا يمكنها إعفاء البنك من قوانين المصرفية السارية المفعول، كما أن إدارة البنك يمكنها مباشرة العمل المصرفي الإسلامي ضمن إطار القوانين المصرفية السارية[2].

**ثانيا: الرقابة في المصارف الإسلامية**

تلعب الرقابة دور مهم وبارز في المؤسسات المالية، وبما أن طبيعة علاقة المصارف المركزية بالمصارف الإسلامية تختلف عن علاقتها بالمصارف التقليدية كونها إسلامية.

ولقوله تعالى: (**وَمَاأَرْسَلْنَاقَبْلَكَإِلَّارِجَالانُوحِيإِلَيْهِمْفَسْئَلُواأَهْلَالذِّكْرِإِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ** )[3].

لذا فالمصارف الإسلامية تخضع للرقابة الشرعية في نشاطها والتي تمثل جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات، ويعهد لها توجيه نشاط المؤسسات المالية الإسلامية وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة. وتتكون هيئة الرقابة الشرعية من أعضاء لا يقل عددهم من ثلاثة ولهيئة الرقابة الشرعية الاستعانة بمختصين في إدارة الأعمال أو الاقتصاد أو القانون أو المحاسبة وغيرهم[4].

---

[1]. كمال توفيق حطاب، مرجع سابق، ص116.

[2].سورة الأنبياء: الآية (7).

[3]. خولة فريز النوباني وعبد الله صديقي، "**حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية** "، شركة إرفاق للاستثمارات المالية الإسلامية والتدريب، دعم برنامج البحثية كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية، المشروع رقم 27-11، 2016م، ص35.

ولهذا وجب مراعـــاة طبيعة عمـــل هذه المصـــارف الإسلامية من خلال الوســـائل المطبقة في عملية الرقابة التي نلخصها فيما يلي:

- ❖ تطبيق الإجراءات المتبعة مع البنوك التقليدية نفسها على البنوك الإسلامية ومن هذه الإجراءات منها:

_الترخيص بإقامة البنوك ومزاولتها لأنشطتها والسماح لها بفتح فروع.

_ الحدود الدنيا لرأس المال.

_الاشتراطات الخاصة بالعضوية مجالس العضوية إدارة البنوك وتعيين مراقبي الحسابات.

_الالتزامات بالتعريف الموضوعية لأسعار الخدمات المصرفية.

_الضوابط الموضوعية للتعامل في النقد الأجنبي.

_الالتزامات بتقديم البيانات المطلوبة للسلطات النقدية في مواعيدها.

_الالتزام بمواعيد العمل المقررة للجمهور.

- ❖ وضح حد أقصى لا تتعداه ملكية أي فرد(أو التابعين له ) أو شخص معنوي وشركاته التابعة له لأسهم البنك الإسلامي، كما يلزم وضع حد أقصى لحقوق التصويب التي يتمتع بها كل مساهم الأسس المطبقة.
- ❖ ينبغي أن يتوفر رأس المال المناسب للبنك الإسلامي، نظرا لطبيعة الدور الذي يقوم به نشاط البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية. كما يلزم التنبيه إلى أهمية تكوين احتياطات من نسبة محددة من الأرباح قبل التـــوزيع على المساهمين.
- ❖ يشترط في مديري البنوك وموظفيها الاشتراطات نفسها في البنوك التقليدية.
- ❖ يسمح للبنوك الإسلامية بتلقي الودائع الجارية التي لا تشارك في الربح أو الخسارة، وبذلك مضمونة، كما يسمه لها بتلقي ودائع استثمارية في المخاطر والربح والخسارة. وبالنسبة للاحتياطي القانوني، يجب أن تلتزم به البنوك الإسلامية فيما يتعلق بالحسابات الجارية وفقا لنفس الأسس المطبقة على البنوك الأخرى، ولكن بالنسبة لتطبيق نسبة الاحتياطي القانوني على حســـابات الاستثمـــار فإن هذا يتعـــارض مع طبيعة هذه الحسابات، ويجب على البنوك المركزية أن تأخذ ذلك في اعتبارها عند تحديد نسبة الاحتياطي القانوني.

كما يجب أن يراعي البنك المركزي كل ما سبق أيضا عند تحديد نسبة السيولة على حسابات الإيداع بالبنوك الإسلامية.

- ❖ يكون البنك المركزي السلطة للإشراف على عمليات الاستثمار والتمويل وتنظيمها بمراعاة طبيعة عمليات تلك البنوك ولوائحها ومجالات توظيفها وذلك بإصدار التوجيهات في مجالات متعدد منها:

- ✓ تحديد المجالات التي يجوز أو لا يجوز تمويلها والحد الأقصى لهذا التمويل والهامش الذي تحتفظ به ونسبة الضمان التي يحصل عليها بخصوص بعض أنواع التمويل وتوزيع المخاطر بتنويع عمليات الاستثمار.[1]
- ✓ تحديد حجم الاستثمار المخصص لكل عميل أو صناعة أو قطاع بالنسبة لرأس مال البنك واحتياطاته.
- ✓ تقدير الحد الأدنى والحد الأعلى للأجر الذي تأخذه البنوك مقابل الخدمات المصرفية.

❖ للبنك المركزي حق التفتيش على البنوك الإسلامية في أي وقت يشاء وفحص سجلاتها وحساباتها وباعتبار وسبط ماليا وعلى البنك المركزي أن يراعي المعايير والضوابط التي تناسب نشاط تلك البنوك.

❖ إذا رأى البنك المركزي إخلالا في البنوك بالقواعد أو أن إدارته تضر بالمودعين أو أن حالة السيولة لديه سيئة أو في طريقها إلى ذلك فم حقه اتحاد واحد أو أكثر من الإجراءات التالية:

_ أن يطلب من البنك أن يتخذ أي خطوات يراها ضرورية لمواجهة ذلك.

_تعيين مستشار أو أكثر لتقديم المشورة لإدارة عمليات البنك.

_إيقاف أو عزل أي مدير أو موظف.

_إيقاف عمليات البنك أو سحب رخصته[2].

ومن خلال ما سبق فإن الرقابة الشرعية هي الفصل بين البنـــوك التقليدية والإسلامية فهي تضـــم فئة من الكفاءات والمختصين في الشريعة وفي فقه المعاملات ليكونوا بذلك الجهة الآمنة والموثوق فيها في تطبيق والأخلاق والأسس الشرعية في معاملات وتقديم الخدمات التي تتجسد في الرقابة الذاتية، فهي تضمن العمل السليم وبالإضافة إلى الوسائل الأخرى من الرقابة الإدارية والمحاسبة والاقتصادية.

وسنوضح في الهيكل التالي مخطط عمل للرقابة في المصارف الإسلامية:

[1]. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، "**الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**"، بحث رقم 66، المعهـد الإســـلامي للبحـــوث والتدريب، كلية التجـــارة، جـــامعة المنصورة، ص366، 364.

1.عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، نفس المرجع السابق، ص366.

**شكل (09)**: مخطط توضيحي للرقابة في المصارف الإسلامية

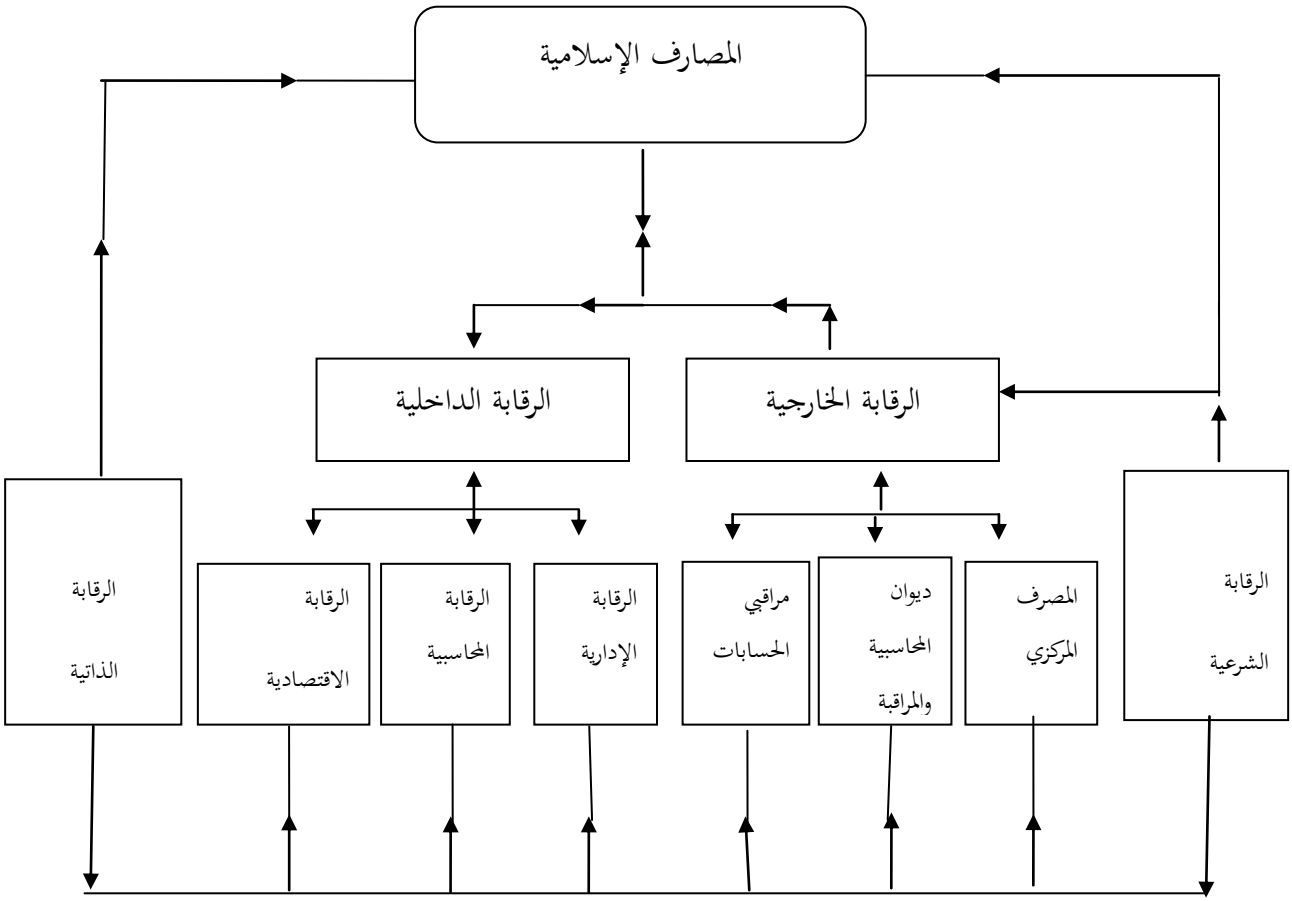


**المصدر**: عوف محمود الكفراوي،"**البنوك الإسلامية البنوك والنقود في النظام الإسلامي**"، مصدر سبق ذكره، ص 325.

**ثالثا: الأدوات المستخدمة في البنك المركزي للرقابة على المصارف الإسلامية**

ومن بين أهم الأدوات المقترحة لدى البنك المركزي التي تهدف إلى تحقيق أهداف قصيرة الأجل تضمن فعالية ونسبة ربح أعلى لدى البنوك الإسلامية ما يلي:

- عمليات السوق المفتوحة:

ويقصد بذلك تعامل السلطات النقدية مع جمهور المدخرين بالبيع والشراء بصفة يومية، في صكوك وسندات تخضع حصيلتها لمبدأ الربح والخسارة، وتقوم السلطات بإصدار هذه الصكوك على قوة صناديق استثمار تقوم بإدارتها عن طريق البنوك الاجتماعية التابعة لها، ويقترح أن تأخذ الصناديق المذكورة شكل صناديق الاستثمار في أنشطة إنتاجية مختلفة وهذه الصناديق تحتوي على أسهم وصكوك خاصة بشركات إنتاجية و خدماتية تابعة لمختلف القطاعات الاقتصادية بالدولة (صناعة وزراعة وتجارة خارجية وداخلية)وعلى مستوى كل من القطاعين

العام والخاص، وهذا بهدف تأثير على حجم العملة المتداولة في الأسواق مما تساهم أيضا في تحقيق أهداف أخرى متوسطة الأجل.

- تغير معدل الربح على عمليات المضاربة والمشاركة مع شركات مختلفة: حيث تساهم في تحقيق الأهداف طويلة الأجل، من خلال الدخول في عمليات المضاربة والمشاركة مع شركات أعمال مختلفة سواء بمساهمتها في رأس المال أو تمويل جزء من نشاطها.
- تنظيم عمليات البيع المؤجل: حيث تتم من خلال السلطات النقدية عن طريق إصدار قرارات ولوائح معينة تستهدف تنظيم عمليات البيع بالتقسيط التي تقوم بها الشركات الإنتاجية ومراكز البيع والوكلاء بحيث يسمح بالتوسع في استخدام هذا النشاط أو الحد منه حسب الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد (كساد _تضخم) ويمكن أن تشمل هذه القرارات تحديدا لأنواع السلع التي تدخل ضمن نطاق هذا النظام والمدة القصوى للسداد وقيمة المبالغ المدفوعة مقدما وكذا الأقساط المدفوعة حتى تمام السداد.
- القروض الحسنة: يمكن إنشاء بنوك اجتماعية تابعة للحكومة يتحدد نشاطها في الاحتفاظ بأرصدة الحسابات الجارية المحولة إليها من البنوك التجارية، وتنفيذ المدفوعات التحويلية المقترحة تنفيذها، وفقا الهيكل المصرفي المقترح ووفقا لما تحدده الدولة في خططها السنوية، وتشمل هذه المدفوعات قروض حسنة قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل مقابل ضمانات عينة أو شخصية مناسبة.
- تنظيم عمليات جمع وتوزيع الزكاة والصدقات: وهي أداة لتحفيز الطلب الكلي في الأوقات التي يتراخى فيها الاستهلاكي أو الاستثماري في السوق، حيث يمكن القيام بجمع الزكاة قبل حلول الحول وتوزيعها على مصارفها المستحقة مع مراعاة كافة الشروط التي اشترطها الفقهاء من خلال شرعية هذا الإجراء.[1]
- أساليب رقابية أخرى: هناك أساليب أخرى متعددة يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية والإسلامية على حدا سواء، لما في ذلك مصلحة راجحة وأمان مع هذه البنوك بصفة عامة[2].

**المطلب الثاني: تحديات عمل المصارف الإسلامية**

نظرا لطبيعة عمل المصارف الإسلامية في وسط بيئي يتبع للنظام مصرفي التقليدي مما يجعلها أمام مجموعة صعوبات تعرقل مسيرتها التطورية ومن هذا المنطلق علينا معرفة الصعوبات وطرح بدائل وحلول ترتقى بالخدمة المصرفية الإسلامية، والتي تنقسم إلى:

[1]. حسين كامل فهمي، "**أدوات السياسة التي تستخدمها البنك المركزي في اقتصاد الإسلامي**"، معهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2006م، صمن101، 106، بالتصرف..

[2]. حسين كامل فهمي، مرجع سابق، ص107.

❖ تحديات داخلية:

1_نقص الموارد البشرية: ويتضح حجم المشكلة في عدد الموظفين في المصارف الإسلامية وصل إلى 250الف موظف في الشرق الأوسط منه 85%من ذوي الخلفيات المالية التقليدية، والتي قد ينجر عنها ما يلي:

- عدم توفر الكوادر البشرية التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي.
- عدم وجود معايير موحدة لتعيين وتطوير العاملين في المصارف الإسلامية.
- تواضع وقلة خبرة اغلب العاملين في المصارف الإسلامية بطبيعة وجوهر فقه المعاملات المالية الإسلامية.
- عدم كفاية وقلة اغلب العاملين في المصارف الإسلامية بطبيعة وجوهر فقه المعاملات المالية الإسلامية.

2_الرقابة الشرعية: ومن أهم المشاكل التي تعاني منها نذكر:

- استقلالية هيئات الرقابة الشرعية ويقصد بالاستقلالية سلطة تمكن هيئة الرقابة الشرعية من ممارسة اختصاصها بتجرد وحرية تامة. حيث تعاني العديد من الهيئات التي يتم اختيارها من قبل مجلس الإدارة والجمعية العمومية للمصرف التدخل المباشر وغير المباشر في أعمالها مما يجعلها تخضع لهذا المجلس أو تلك الجمعية وبذلك تكون غير مستقلة في قراراتها وأحكامها الشرعية.
- ما تمارسه بعض الإدارات المصرفية تجاه هيئات الرقابة من خلال صياغة السؤال وتكييفه بطريقة معينة بالرغم من مجافاته للواقع بهدف إباحة هذا التصرف أو التصرف على الصورة التي طرح فيها التساؤل.[1]
- تواضع التعاون من إدارة المصرف الإسلامي وهيئة الرقابة الشرعية مما يعني عدم التجاوب مع قرارات الهيئة وبالتالي استمرار المخالفات الشرعية.
- قلة عدد الفقهاء المتخصصين في علوم الشريعة وعلماء الاقتصاد وخاصة في المعاملات المالية الحديثة.

3-الواقع العملي للمصرف الإسلامي: والمتمثلة في تجميع المدخرات واستثمارها لأحكام الشريعة وهذا من خلال:

- طبيعة العلاقة بين المصارف الإسلامية والمستثمرين.
- تشويه صورة عمل المصارف الإسلامي بعد التزامها بالمنهج الشرعي.
- تراجع الدور التنموي والاجتماعي للمصارف الإسلامية من خلال تركيزها على صيغ تمويلية كالمرابحة بتطبيقاتها المختلفة مما يعني أن هدف المصرف هو التمويل وليس الاستثمار.
- محدودية الأساليب التمويلية.[2]

[1]. محمد على سميران، وآخرون، **"صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي"**، جامعة أل البيت، معهد العالي للدراسات الإسلامية، الأردن، 2011م، ص ص79، 81.
[2]محمد على سميران، وآخرون، المرجع السابق، ص86، 85

❖ التحديات الخارجية:

1_ وهي تلك المتعلقة بالإطار الإستشرافي وآليات الرقابية التي تفرضها البنوك المركزي على البنوك الإســـلامية وقد قسمتها إلى ثلاث نماذج، تبعا للقوانين والتشريعات المنصوص عليها.

- نظام مصرفي إسلامي الذي يخضع لرقابة بنك مركزي إسلامي كالسودان.
- نظام مصرفي إسلامي يخضع لرقابة بنك مركزي تقليدي، في ظل وجود قانون خاص بالبنوك الإسلامية كتركيا.
- نظام مصرفي إسلامي يخضع لرقابة البنك المركزي، في ظل عدم وجود قانون خاص بالبنوك الإسلامية.[1]

2_ القدرات الهائلة للأجهزة المالية على الأعلام المضادة لفكرة وحركة البنوك الإسلامية.[2]

❖ الحلول المقترحة لتجاوز تحديات عمل المصارف الإسلامية

1_بالنسبةللموارد البشرية

- عدم اللجوء إلى خبرات وكواد العمل المصرفي إلا بعد إخضاعها إلى برامج تأهيلية في مبادئ الشريعة الإسلامية والتحقيق من قدرتها في العمل المصرفي الإسلامي.
- وضع معايير إسلامية لاختيار العمال.
- الاهتمام بالمورد البشري من خلال تقييم الأداء بعيدا عن المحسوبية.

2_بالنسبة للرقابة الشرعية

- ضرورة تقنين استقلالية هيئة الرقابة الشرعية من قبل الجهات الرقابية على المصارف الإسلامية وهذا لممارسة نشاطها دون تدخلات.
- إعادة قواعد البيانات الالكترونية، حيث تعتمد هذه القواعد كمرجع معتبرة بعد تحميص من قبل لجان فقهية وعلمية متخصصة لتشكل تعاونا بين إدارات المصارف بعيدا عن التكرار وتوفير للجهد والوقت.
- عقد الندوات والمؤتمرات الدورية المتخصصة في المعاملات المالية وهذا بمناقشتها وإعطاء حلول شرعية حسب المستجدات.
- ضرورة النهوض باختيار الهيئات الرقابة الشرعية من ذوي الخبرات والتخصصات الشرعية بعيدا عن المحسوبية وتقديم الدعم لهم.

[1].سليمان ناصر، "التحديات الراهنة للمصرفية الإسلامية"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2015م، ص 4.

[2]محمود الأنصاري وآخرون، "البنوك الإسلامية "، كتاب الثامن، الإسكندرية، 1988 م، ص 109.

3_بالنسبةللسوق المالي الإسلامي

- العمل على تجميع الجهود وتضافرها لوضع معايير موحدة لصناعة المنتجات المالية من أجل رؤية واضحة للضوابط الشرعية للمنتجات وتعزيز ثقة الجمهور والمساهمين بها.
- تشجيع البحث العلمي وتخصيص عوائد مالية من أرباح المنتجات المالية لأغراض الدراسات والبحوث العلمية التي تهدف لتطوير المنتجات.
- العمل على إنشاء سوق مالية إسلامية تضمن تسويق مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية لتأمين السيولة اللازمة.
- تأسيس وتفعيل دور المؤسسات البنية التحتية في الصناعة المالية مثل: مجلس الخدمات الإسلامية والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها في مجال التطوير والابتكار.

4_بالنسبةللرقابة المصرفية

- تخفيض نسبة السيولة والاحتياطات النقدية في المصارف الإسلامية بشكل متفق عليه مع البنك المركزي وخاصة للودائع الاستثمارية.
- تطوير أدوات مالية إسلامية قصيرة الأجل وحسابات متخصصة.
- هناك عمليات فيها نسبة كبيرة من الضمانات كالمرابحة واحتسابها ضمن عناصر السيولة المطبقة قانونا.
- مساهمة المصارف الإسلامية بحصص في بعض المشـــروعات القـــومية الرابحة واحتســـاب تلك الحصص من الاحتياطات ونسب السيولة المطلوبة قانونا.
- اتفاق المصارف الإسلامية وتعاونها في ما بينها بشأن التسهيلات الائتمانية المتبادلة على أساس نظام المشاركة في الأرباح وصافي استخدام تلك التسهيلات خلال فترة زمنية يساوي الصفر.
- تعاون المصارف الإسلامية على إنشاء صندوق مالي مشترك لدى البنك المركزي كجزء من متطلبات الاحتياطي القانوني لتوفير التسهيلات الائتمانية.
- تحرير الخدمات المصرفية.
- التحولات في فلسفة الإدارية للمصارف الإسلامية.
- الاندماج المصرفي[1].

[1]. محمد على سميران، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص89، 83.

**المبحث الثالث: دراسات سابقة حول المصارف الإسلامية في الجزائر والمغرب**

في هذا المبحث سوف نسلط الضوء على الدراسات السابقة في النقد و التحليل، ونشير إلى أنه لم نجد دراسات مقارنه بين مصارف إسلامية للدولتين، فضلا عن عدم وجود دراسة مباشرة تعالج اشكاليتنا، وهي المقارنة بين المصارف الإسلامية في المغرب والجزائر. غير أننا وجدنا مراجع تتحدث عن الصيرفة الإسلامية في الجزائر والمصارف التشاركية بالمغرب كل على حدا، وفي حدود ما توفر لدينا فإن الدراسات تناولت غالبا تجارب الصيرفة الإسلامية والصيغ التمويلية الممنوحة في المصارف الجزائرية والمغربية.

**المطلب الأول: الدراسات السابقة للمصارف الإسلامية في الجزائر**

❖ الدراسة الأول بعنوان "**العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر الواقع والأفاق** "(**2001**).[1]

تهدف الدراسة إلى تقييم للنظام المصرفي الإسلامي في الجزائر، من خلال أداء البنـــك البركـــة وواقعه على النمو الاقتصادي في الجزائر، والتي تعتبر ناجحة بكل المقاييس، نظرا للواضع الراهن الموجود في الجزائر وحداثة تبنيها للنظام الإسلامي. وقد خلصت الدراسة بالتطلعات النظام المصرفي الإسلامي وتحدياته في ظل المتغيرات الدولية.

❖ الدراسة الثانية (2003) بعنوان:" **الصيغ التمويلية ومعالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة دراسة تطبيقية ببنك البركة الجزائرية** ".[2]

تهدف الدراسة إلى إظهار خصوصـــيات الصيغ التمويلية وأســـلوب تطبيقها، وإبراز المعالجة المحاسبية لهـــا، من خلال التعريف بالمصارف التشاركية وصيغ التمويلية الممنوحة، وبخصائصها وأهدافها وسبل معالجتها محاسبيا وتجسيدها في بنك البركة الجزائري كنموذج. حيث قامتا الباحثتان بإعطاء نبذة تعريفية للبنك، وكذا حجم صيغ الاستثمارية، ومدى قدرته على تعبئة موارده، وتمويل استثماراته.

وخلصت الدراسة باقتراح توصيات نذكر منها على البنك المركزي أن يغير سياسته تجاه مصارف المشاركة والعمل على وضع سياسة تتماشى مع الطبيعة المميزة لها، وكذا العمل على توحيد معالجات المحاسبية لصيغ التمويل بين المصارف المشاركة، والاهتمام بتدريب وتأهيل المستخدمين من خلال الدورات التدريبية والتعليمية.

[1].سليمان ناصر، ورقة بحث مقدمة الملتقي "النظام المصرفي الجزائري، واقع وأفاق" دراسة تقييميه مختصره، 5-6 نوفمبر، الجزائر، 2001.

[2]صالح صالحي، نوال بن عمارة، جامعة سطيف، جامعة ورقلة، مجلة الباحث، عدد2، 2003 م.

❖ الدراسة الثالثة بعنوان: **"متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر"**(2010/2009 م):[1]

هدفت الدراسة إلى معرفة ماهية البنوك الإسلامية وكذا خصائصها وصيغ التمويلية في المصارف الإسلامية ومتطلبات تطويرها. مشيرا إلى المناخ المتميزة للاستثمار الذي حققه في الجزائر، رغم حداثة النظام و إن على الجزائر توفير سياسة بيئة حقيقية من قوانين وتشريعات تنظميه التي تعطي صورة حقيقة متكاملة للمصارف الإسلامية.

❖ الدراسة الرابعة بعنوان **"تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق دراسة تقييميه مختصرة"** (2006):[2]

هدفت الدراسة إلى تقييم تجربة النظام الإسلامي في الجزائر، حيث اعتمد الباحث في دراسته على التعريف بالنظام المصرفي والتطرق للبنوك الإسلامية من خلال بنك البركة وآفاقها المستقبلية في الجزائر. وقد خلصت الدراسة إلى نجاح التجربة وفعاليتها في تعبئة المدخرات، رغم حداثة النظام في الجزائر مشيرا إلى تصحيح السلبيات لتدعيم كل ما هو ايجابي، وكذا الاحتكاك بين المسؤولين في بنك البركة الجزائري ببنوك إسلامية أخرى لاكتساب الخبرات أكثر.

❖ الدراسة الخامسة بعنوان: **"البنوك الإسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطرة دراسة مقارنة بن بنك السلام وبنك دبي الإسلامي"**(اكتوبر2018) [3]:

تهدف الدراسة إلى معرفة تقييم تجربة الجزائر في مجال الصيرفة الإسلامية وتسليط الضوء على بنكي البركة الجزائري وبنك دبي الإسلامي من خلال دراسة مقارنة للعائد والمخاطر، ومعرفة نماذج لنسب ومؤشرات أداء البنكين ومقارنتهم، وتحليل فيما مدى قدرة أداء البنكين على النجاح والاستمرارية، كما أشار الباحثان بالتعريف بالبنكين وقدرتهم على حشد المدخرات واستثمارها، ومساهمتهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد خلصت الدراسة إلى تفوق بنك دبي الإسلامي بتحقيق عوائد مرتفعة مقابل مخاطر أعلى وهذا نظرا لطبيعة البيئة المتفتحة المعاشة، وتنوع الخيارات الاستثمارية مقارنة ببنك السلام في الجرائر. التي ينشط في وسط بيئة محدودة، ومن هذا المنظور أعطي الباحثان اقتراحات نذكر منها توفير بيئة قانونية تراعي طبيعة النشاط المصرفي الإسلامي مع توفير بيئة مصرفية إسلامية تتمتع بالاستقلالية.

[1] سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة، مقال مقدم في مجلة الباحث، عدد7.

[2]. سليمان ناصر، جامعة ورقلة. العدد 4.

[3] كمال بن موسى وبختي عمارية، المجلة الجزائرية الأبحاث والدراسات العدد الرابع طالبة دكتوراه ودكتور جامعة الجزائر 3.

❖ الدراسة السادسة بعنوان: **"تأطير ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية في الجزائر"** (2019م)[1]:

تهدف الدراسة إلى التعريف بمختلف الصيغ التمويلية والضوابط القانونية لممارستها وإبراز اختلافها وتفوقها على أساليب التمويلية في المصارف التقليدية ومساهمتها في تحقيق النمو.

وهذا من خلال التعريف بالصيغ التمويلية المصرفية ومعرفة القواعد، وكيفية ممارستها في التشريع الجزائري، واثبات قابلية العمل بها وفق أسس وشروط ومقارنتها بالصيغ التمويلية في البنوك التقليدية، ولخصت الدراسة أن الصيرفة التشاركية متعددة ومتنوعة، ولها مزايا اقتصادية وأخلاقية إسلامية، ومع هذا فإنها تعتمد على صيغة المرابحة وخلصت الدراسة على وجوب إنشاء هيئة رقابة على البنوك تكون مستقلة عن اللجنة المصرفية، والسماح بالدخول صيغ تمويلية أخرى في مجال الزراعة كالمساقاة وكذا العمل على التعريف بالعمليات التشاركية لجذب الأموال.

❖ الدراسة السابعة بعنوان :**"الأدوات التمويلية في المصارف الإسلامية الجزائرية مصرفي السلام والبركة نموذجا "**(جوان2018):[2]

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالصيغ التمويلية التي تقدمها المصارف الإسلامية الجزائرية (البركة والسلام), حيث ركزت على دراسة تحليلية لنسب المنتجات البنكين التي تقدمها ,لتبين مدى تطور حجم التمويلات الممنوحة خلال فترة 2008 إلى2015 م , وكذا قدرتها على توفير الأموال ومنحها, وقد لخصت الدراسة الفرق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية , والتطرق للصيغ التمويلية الإسلامية التي يقدمها البنكين ,كما أشار الكاتب إلى مراحل نشأت بنك البركة مشيرا إلى نقص المصارف الإسلامية في الجزائر رغم تواجدها في بيئة مجتمعية مؤيدة ,ومرحبا للنظام الإسلامي في المنظومة المصرفية ,مما ساعد المصارف الإسلامية بالانتشار بشكل متزايد في الجزائر ,و قدم الكاتب في الأخير توصيات نذكر منها وجب تنويع في المنتجات المالية وتفعيل الهيئة الرقابية.

[1].كروان ريمه وبوالمرقة رميساء، مجلة الالكترونية للأبحاث القانونية العدد4، لإخوة منتوري قسنطينة 1.

[2]محمد أمين مازون، دراسة مقدم في مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية العدد 9.

❖ الدراسة الثامنة بعنوان: **"علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية دراسة حالة لعلاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر"**[1]:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية، وأسقطت الضوء على العلاقة الاستثنائية في ظل نظام موحد، تسوده قوانين والإجراءات المطبقة على البنوك التقليدية. كما جسدت هذه العلاقة على بنك البركة، من خلال المؤشرات للأدوات التي يستعملها البنك المركزي على البنوك الإسلامية.

وخلصت الدراسة على الإشكاليات والتحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في تعاملاتها مع البنك المركزي.

❖ الدراسة التاسعة بعنوان: **"النافذة الإسلامية ببنك الخليج كخطوة في طريق تطوير المعاملات المالية الإسلامية بالجزائر "**[2](ديسمبر 2019) :

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة النافذة الإسلامية ببنك الخليج الجزائر في تطوير المعاملات المالية الإسلامية، من خلال الخدمات التي يقدمها، رغم الصعوبات القانونية المفروضة، وهنا أشارت الباحثة على تجربة بنك الخليج الجزائر (AGB) كنموذج ومساهمته في استقطاب الأموال وتوظيفها في المشاريع التنموية، وزيادة في حجم التمويلات من خلال التنوع في تقديم منتجاتها، وهي من الأسباب التي أدت إلى زيادة فتح النوافذ في البنوك التقليدية في نظام اقتصادي يضم بنكين إسلاميين، وقد خلصت الدراسة إلى إلزامية توفير مناخ قانوني يسمح بنمو وتطوير الصيرفة الإسلامية خاصة و أن الجزائر في وضح حساس تحتاج إلى الدعم وتوظيف كافة مواردها.

**المطلب الثاني: الدراسات السابقة حول المصارف التشاركية في المغرب**

قبل التطرق للدراسات نود أن نشير إلى مصطلح التشاركية الذي تطلقه المملكة المغربية على بنوكها الإسلامية، تحت مسمى البنوك التشاركية. فهو نفسه البنوك الإسلامية في الدول الأخرى، والاختلاف فيه إلا من حيث اللفظ فقط.

❖ الدراسة العاشرة بعنوان **"بيع المرابحة كصيغة تمويلية جديدة في العمل البنكي "** (2019م)[3]:

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية صيغة المرابحة العقارية، وكذا الإجراءات والمراجل المتبعة لعقد المرابحة، حيث قدم الباحث تجربة بيع المرابحة من خلال عرض مزايا العقد، والتي ساهمت من خلالها في ارتفاع نسبة التعامل

[1].سليمان ناصر، أستاذ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.

[2].نادية بن شاعة، مانع فاطمة، "**النافذة الإسلامية ببنك الخليج الجزائر كخطوة في طريق تطوير المعاملات المالية الإسلامية بالجزائر**"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، جامعة الشلف، الجزائر،18/12 ديسمبر219م.

[3]مفتاح علي سالم التيح، المجلة الالكترونية للأبحاث القانونية العدد4، القنصلية العامة الليبية الدار البيضاء

بهذه الصيغة، رغم الصعوبات والمعيقات التي تواجه عقد المرابحة، وقد خلصت الدراسة بتقديم الكاتب بعدة توصيات نذكر منها وضع نموذج لعقد المرابحة واضح ومبسط مع تعميمه على كافة البنوك التشاركية والتعريف بالمنتوج لتشجيع التعامل بها.

❖ الدراسة الحادية عشر بعنوان "**المتطلبات القانونية لممارسة صيغ التمويل التشاركية** "(2019م) [1]:

تهدف الدراسة لمعرفة المتطلبات القانونية في ممارسة عمليات التمويل التشاركية مشيرا بداية إلى ماهية البنوك التشاركية وكذا القوانين والنصوص الشرعية للبنوك التشاركية، ومكانة المؤسسات داخل المنظومة الاقتصادية ودورها التمويلي داخل المنظومة المصرفية المغربية، وما مدى إيجاد حلول للمعيقات التي تقف أمامها في ممارسة عملياتها التمويلية في المغرب. وخلصت الدراسة على تبنى النظام المصرفي الصيرفة التشاركية في نظامها، كما حدد له المتطلبات والشروط القانونية لممارسته في ظل التحديات الراهنة و ورغم حداثة النظام المصرفي التشاركي في المغرب إلى انه تمكن من تحقيق ثروة اقتصادية هائلة سمح من خلالها من فتح نوافذ في البنوك التقليدية.

❖ الدراسة الثانية عشر بعنوان: "**التمويل بالمرابحة في البنوك التشاركية بين القانون والواقع** "[2]

تمحورت هذه الدراسة حول صيغة المرابحة في المصارف التشاركية، ومـدى فعليتها في تحقيـق التنمية الاقتصادية، وكذا الضوابط والشروط الشرعية والقانونية التي تحكمها، وقد تحدث الكاتب عن الهيئة الرقابية ودورها في تفعيل صيغة المرابحة في المصارف التشاركية. وكما طرح الكاتب اقتراحـات كضمـان تتبع وتطبيـق للآراء بالمـطابقة التي يصدرها المجلس العلـمي الأعلى المذكور ومراقبة احترامها، وهذا من اجل تعزيز مصداقية صيغة المرابحة.

❖ الدراسة الثالثة عشر بعنوان: "**صيغة التمويل بعقد المشاركة كأداة لتحقيق دالة التعاقدية**"(2019)[3]:

تحدثت الدراسة حول صيغة المشاركة وأنواعها ودورها الفعال في تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادي والاجتماعي في تحقيق عدالة التوزيع والمساواة من خلال مميزاتها التمويلية واستقطاب الأموال وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الإنتاجية، وقد أشار الكاتب إلى أن المغرب تتعامل من الناحية العلمية في الوقت الحالي إلا ضيعة المرابحة، ويقل استعمالها مقارنه بالصيغ الأخرى المتداولة بنسب قليلة في البنوك الإسلامية كدولة ماليزيا.

[1] دراسة عادل محفوظي ، طالب بسلك الدكتوراه قانون الأعمال المجلة الالكترونية للأبحاث القانونية، العدد.4

[2] دراسة احمد اموزاي، طالب باحث في بسلك الدكتوراه بكلية الحقوق جامعة القاضي عياض مراكش المجلة الالكترونية للأبحاث القانونية 2019العدد9

[3] عبد الحق الصبوني، مندوب إقليمي للشؤون الإسلامية بتاونات، وحاصل على الدكتوراه من كلية الشريعة جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، المجلة الإلكترونية، العدد4

❖ الدراسة الرابعة عشر بعنوان: **"منظور الفقه لبيع السلم كأحد منتوجات البنوك التشاركية"** (2019)[1]:

تهدف الدراسة إلى التعريف بعقد السلم ومقارنته بالفقه الشرعي والقانون الوضعي في المغرب، ومدى مشروعيته في المعاملات المالية، وأهميته في توفير تمويلات وضمانات لبيع الإنتاج فهو بديل تمويل ناجح مساهم في تحقيق التنمية الاستثمارية. رغم وجود ضبابية في القانون المغربي حول كيفية إبرام ونوعية العقد هذا ما أحدث عدم الانسجام في المقتضيات القانونية والمعطيات المعاصرة في صيغة عقد السلم في المغرب.

❖ الدراسة الخامسة عشر بعنوان" **آفاق التمويل بالاستصناع في البنوك التشاركية** "(2019م) 2:

تهدف الدراسة إلي التعريف بصيغة الاستصناع التمويلية كأحد بدائل التمويلية في المصارف التشاركية والدور البارز الذي يلعبه في جذب المدخرات وتحقيق مصالح الأفراد والمؤسسات، وكذا معرفة مدى تطبيق صورته الحقيقية بينما جاء به الفقهاء وبين صيغته المعمولة بها في المصارف التشاركية، مع ذكر شروط تطبيقه للمحافظة على أموال المودعين وإبراز دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد خلصت الدراسة إلى الدور البارز لصيغة الاستصناع الذي يساهم في تحقيق التنمية وتحريك عجلة النمو النشاط الصناعي والعقاري. كما أن عقد الاستصناع واضح ومفصل يضمن كافة حقوق المتعاقدين ومصالحهم، وهو احد الفرص التمويلية الناجحة في المصارف التشاركية .

❖ الدراسة السادسة عشر بعنوان **"العوائق و الصعوبات التي تواجه صيغ السلم في البنوك التشاركية"** (2019)3

وتهدف الدراسة إلى التعريف بالصيغة السلم التمويلية في المصارف التشاركية، كأحد أهم المنتجات المالية في المصارف التشاركية التي تساهم في دفع عجلة النمو الإنتاجي والاستثماري في الاقتصاد، وكذا الوقوف أمام العوائق والمخاطر التي تتعرض لها صيغة السلم، ولقد أشار الدكتور وجوب التماشي مع خطط الدول التنموية، التي تساهم في التقليل من المخاطر وتحقيق الربح.

[1] محمد العروصي، أستاذ التعليم بكلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة مولاي إسماعيل مكناس، المجلة الالكترونية للأبحاث القانونية، العدد4.

[2] إبراهيم والعير، دكتور في الفقه الإسلامي، المغرب المجلة الالكترونية للأبحاث القانونية ، العدد4

[3] عبد الله بن حمد السكاكر، أستاذ الفقه المقارن، بقسم الفقه في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم المملكة العربية السعودية، المجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية، العدد4.

❖ الدراسة السابعة عشر بعنوان "**معيقات التعامل بسائر الصيغ التمويلية التشاركية دراسة إحصائية** "[1]

تهدف الدراسة إلى التعريف بالمعيقات على صيغ التمويلية للمصارف التشاركية في المغرب رغم تنوع المنتجات المالية الإسلامية المطروحة كالسلم والمشاركة..الخ، حيث قام الباحث بإبراز دورهم، ومساهمتهم في تحسين وتحقيق التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات ومقارنتها بالبنوك التقليدية. فقد ألغت نوافذها الإسلامية واعتمدت بنوك قائمة بذاتها تقوم بتمويلات بصيغ إسلامية بعيدا على نظام الفائدة الذي تعتمده البنوك التقليدية، غير أن البنوك التشاركية في المغرب ترتكز فقط على صيغة المرابحة. مستبعدة في ذلك الصيغ التمويلية الأخرى الأمر الذي يضعها أمام تحديات تمويلية غير قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية، كما أشار إلى أن عقلية المغربية التي تهتم بمستوى التكلفة بغض النظر عن شرعيتها وكذا هيمنة البنوك التقليدية التي تعتبر أهم المعيقات أمام المصارف التشاركية في المغرب، وهذا بطرحها منتجات تنافسية جذابة واقل تكلفة مقارنة بصيغة المرابحة.

وخلصت الدراسة بتقديم الطالب اقتراحات كتخفيض الضرائب المفروضة على العقود التشاركية قصد تشجيع وجذب الموالين لهذه الصيغ، وكذا القيام بإنشاء جمعيات تشاركيه تقوم بإعطاء صورة تمويلية حقيقية توضيحية للمواطنين، و طرح كافة العقود التمويلية الأخرى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

❖ الدراسة الثامنة عشر بعنوان: "**ضمانات التمويل بالمرابحة العقارية في إطار البنوك التشاركية** " (2019م)[2].

تهدف الدراسة معرفة إطار عقد المرابحة العقاري والضمانات التمويلية في البنوك التشاركية، وآليات تنفيذ الرقابة والإشراف والضمانات المقدمة على صيغة المرابحة. مشيرة بدور صيغة المرابحة في تحقيق التنمية وانه أول منتوج في الصيرفة التشاركية بموافقة المجلس العلمي في المغرب. كما أشارت الباحثة إلى أن الضمانات المقدمة غير كافية أمام الطلب المتزايد على هذا العقد، حيث أشارت الباحثة إلى إلزامية التنوع بطرح منتجات تمويلية تحفظ الحقوق والواجبات من خلال الضمانات المطروحة مع الصيغ التمويلية في البنوك التشاركية، ولهذا أعطت الباحثة بعض الاقتراحات تكفل الحقوق والواجبات وتجتنبها الوقوع في المخاطر بين مبرمي العقد، نذكر منها تقوية الضمانات الرقابية في المعاملات المالية، وتطابقها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وكذا الحرص على تثقيف الموظفين بأحكام الشريعة لتجنب الوقوع في الأخطاء خلال المعاملات المالية الإسلامية.

[1] حسن السوسي، "طالب بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، عين الشق الدار البيضاء، المغرب.

[1] .بلول خديجة، طالبة في الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، عين الشق جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء المجلة الالكترونية للأبحاث القانونية، العدد4.

❖ الدراسة التاسعة عشر بعنوان **"آفاق المرابحة بهامش ربح متغير في البنوك التشاركية بالمغرب الشرعية والضوابط "**[1]

تهدف الدراسة إلى معرفة أفاق المرابحة بهامش ربح متغير في البنوك التشاركية بالمغرب ومدي تطبيقه قانونيا وفقهيا في الصيرفة التشاركية، ودروه في رفع الجراح والضرر، ولقد أشار الباحث احتلال صيغة المرابحة النسبة الأعلى من حجم التمويلات في المصارف التشاركية.

كما قدم الباحث تعريفا لهامش الربح المتغير والرجوع إليه إلا في الحالات الاستثنائية، وعليه وجب وضع ضوابط لجزء المتغير أو الثابت في الربح، وهذا حسب المخاطر والمكاسب المحققة، حيث قدم الباحث مجمـــوعة من الاقتراحات تساهم وتشجع استعمال الصيغة بكل أريحية مع ضمان عدالة توزيع العوائد، ومن بين الاقتراحات نذكر إنشاء صندوق تديره شركة إسلامية تقوم على اشتراكات المصارف المختلفة بنسب متفق عليها مسبقا، ويتم التعويض المتضرر من انخفاض العائد، وهذا ما يسمى بالتأمين التعاوني وكذا البيع والمشارك التي تجمع بين صيغة البيع الأجل والمشاركة في تمويل الشركات.

❖ الدراسة العشرون بعنوان **"البنوك التشاركية بالمغرب من واقع الفراغ القانوني إلى مرحلة التقنين"**(2019)[2]:

هدفت الدراسة إلى التعريف بمراحل البنوك التشاركية والإطار القانوني وتطابقه مع الشريعة الإسلامية، وكذا علاقة البنوك التشاركية بالبنك المركزي، بداية من مرحلة الفراغ القانوني إلى سد الفراغ، ثم المنتجات والخدمات الممنوحة قانونيا في البنوك التشاركية، وخلصت الدراسة إلى تطلعات، وأفاق البنوك التشاركية في المغرب. من خلال إعطاء بعض التوصيات نذكر منها الإسراع في نص تشريعات وقوانين تنظيمية لمواكبة المستجدات المصرفية التشاركية للمساهمة في تطوير وتنمية الاقتصاد، و كذا ضمان تنافسية متكاملة مع مراعاة طبيعة عمل البنوك التشاركية.

[1].عبد الكريم البزور، دكتور في الاختلاف، بكلية العلومالقانونية والاجتماعية ، عين الشق جامعة الحسن الثاني البيضاء المجلة الالكترونية للأبحاث القانونية، العدد4.

[2]انوار بوهلال، سكين الوات، طلبة في دكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة مولاي إسماعيل مكناس، جامعو عبد المالك السعدي ، المغرب، المجلة الالكترونية للأبحاث القانونية، العدد 4.

**المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة للدراسات السابقة**

**الدراسة الأول:**

تحدثت الدراسة عن تقييم واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وآفاقها المستقبلية، غير أنه تطرق لنموذج مصرفي واحد، وهذا لا يعطي تقييم الحقيقي للواقع ككل، ولم يحدد آليات تفعيل العمل ليشجع على استعمال وتنويع مختلف الصيغ التمويلية.

**الدراسة الثانية:**

ركزت هذه الدراسة على الصيغ التمويلية ومعالجتها المحاسبية وتجسيدها بالمصارف الإسلامية وأخذ كنموذج بنك واحد، فلا يمكن اعتبار النموذج نفسه المطبق في كل البنوك، وكتقييم أدائي كلي للمعالجة المحاسبية للمصارف الإسلامية، هذا لان نماذج القوائم المالية المقدمة من البنك المركزي، لا تتماشى مع النظام الإسلامي، مما يكيفها البنك الإسلامي ليقدمها بنفس النموذج.

**الدراسة الثالثة:**

قد ركزت هذه الدراسة على المتطلبات لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، حيث حدد من خلالها مفهوم المصارف الإسلامية وأسباب انتشارها، ورغم نجاحها في تحقيق ثروة وتنمية اقتصادية، لم يبلور هذا النجاح في مؤشرات، ووقائع تحليلية تبرز من خلاله فعالية المصارف الإسلامية ومقارنته بالمصارف التقليدية، وأثره على نمو الاقتصاد.

**الدراسة الرابعة :**

ركز الباحث في دراسته على النظام الإسلامي، واخذ كنموذج بنك البركة باعتباره أول بنك إسلامي في الجزائر، ليبين اثر واقع الصيغ التمويلية الإسلامية، ورغم ذلك فإن الباحث لم يعطي مؤشرات كل صيغة تمويلية، وكذا حيثيات التعامل مع البنك المركزي بشكل مدقق مع عدم إعطاء حلول جوهرية أكثر للنظام المصرفي.

**الدراسة الخامسة:**

ركزت هده الدراسة على المقارنة بين بنكين من حيث العوائد والمخاطر للوصول لنتائج معينه، إلا أن المقارنة لم تتبنه قاعدتين متساويتين، في ظل عدم وجود قاعدة قانونية توفر بيئة مصرفية فعاله، تتمتع بالاستقلالية وتضمن نموا اقتصاديا وانفتاحه على العالم الخارجي في بنك السلام.

**الدراسة السادسة :**

أوضحت هذه الدراسة الصيغ التمويلية للعمليات المصرفية واعتمدها على صيغه واحد، مما لا يشجع الأفراد على التوجه للمصارف الإسلامية، لذا وجب التنوع في الصيغ التمويلية وجذب المدخرات وتفعيل دور الرقابة والإعلام في المصارف الإسلامي.

**الدراسة السابعة:**

ولقد ركزت هذه الدراسة على الأدوات التمويلية الإسلامية، التي تقدمها البنوك العاملة في الجزائر، ولم تتطرق إلى القوانين والتشريعات وطبيعة علاقة التي يفرضـــها البنك المركزي، ولم تركز على الخطط التي تشجـــع من خلالها على إنشاء بنوك إسلامية أخرى في ظل وجود بيئة ملائمة.

**الدراسة الثامنة :**

ركزت هذه الدراسة على تحديد العلاقة بين البنك المركزي، والبنـــوك الإسلامية في الجزائر، ومـــا حققته في مدة قصيرة أمام الإشكاليات والتحديات التي تواجه البنوك الإسلامية، ولم يشير إلى آليات سد الفراغ القانوني ليوفر المناخ الحقيقي الذي يحقق بذلك النهضة الاقتصادية المتميزة.

**الدراسة التاسعة :**

ركزت هذه الدراسة على النوافذ في المصارف الإسلامية ومساهمتها في تنمية المشاريع الاقتصادية وزيادة حجم التمويلات، غير أن الوضع القانوني في الجزائر، وخاصة تعديلات التي طرقت على قانون النقد والقرض 90/10 يعامل كل البنوك على أنها بنوك تقليدية، ودون مراعاة لخصوصية عملها، لذا وجب تنظيم ووضع قوانين وتشريعات تساهم في تطوير الصيرفة الإسلامية.

**الدراسة العاشرة:**

ركز الباحث في هذه الدراسة على صيغة المرابحة، كآلية لاستقطاب الأموال والأكثر استعمالا، ولم يشير إلى استراتيجية لتخفيف من مخاطر التركيز على صيغة المرابحة، ولم يحدد طبيعة عمل صيغة المرابحة من خلال إصدار حكم شرعي لها، لتعطي صورة واضحة لعقد ومدى مشروعيته بشكل دقيق للمستثمرين.

**الدراسة الحادية عشر:**

هذه الدراسة ركز فيها الباحث مضمون بعض التشريعات القانونية المعمولة بها، والسارية على البنوك التشاركية عامة وفروعها خاصة، إلا أن الباحث لم يشر إلى الصيغ التمويلية وشروط تفعيلها و آليات التعامل بها قانونيا.

**الدراسة الثانية عشر:**

رغم تنوع الصيغ التمويلية الإسلامية إلا أن الكاتب ركز فقط على صيغة المرابحة قانونيا، واهتم بالدراسة النظرية فقط، فلم يعطي حجم التطورات ومؤشرات واقعية تعطي الصورة الفاعلية للدور الذي تلعبه في الاقتصاد.

**الدراسة الثالثة عشر:**

ركزت الدراسة على فعالية صيغة المشاركة في تنمية الاقتصادية، ورغم الأهمية البالغة لها وواقعها في الاقتصاد، إلا أن المغرب لا تتعامل بها وان وجدت فبنسبة قليل جدا، تكاد تنعدم في زمن الدراسة، ولم تعطي هذه الدراسة آليات تفعيل للعمل بها، من خلال توفير التسهيلات لجذب المستثمرين، واستغلالها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

**الدراسة الرابعة عشر:**

وقد ركز الباحث في هذه الدراسة على صيغة السلم، ومساهمتها في تفعيل التنمية الاقتصادية، غير أن الباحث لم يعطي النص التشريعي القانونية للتعامل بصيغة السلم. ولم يوضح بمؤشرات حول مدى الأثر الفعلي على التنمية في الاقتصاد.

**الدراسة الخامسة عشر:**

ركز الباحث في هذه الدراسة على صيغة الاستصناع ولم يعطي حجم المؤشرات لصيغة التمويل بالاستصناع، ومدى فاعليته في تحقيق النمو الصناعي، باعتباره أحد بدائل التمويل النظام التقليدي.

**الدراسة السادسة عشر:**

أسقطت هذه الدراسة على صيغة السلم ومشروعيته وأهميته على واقع الاقتصاد، غير انه الباحث لم يتطرق للصيغة بصفة قانونية لعقد السلم، ولم يعطي المؤشرات الفعلية لحجم التمويلات الممنوحة بصيغة السلم.

**الدراسة السابعة عشر:**

قد ركزت هذه الدراسة على المعيقات التي تواجه المصارف التشاركية، التي من بينها اعتمدها على صيغة المرابحة فقط، وهذا راجع للضبابية الموجودة في عقلية المغربي على الصيغ التمويلية، و لم تشر إلى كيفية التعريف بالصيغ الإسلامية وتفعيلها وتنويع العمل بها.

**الدراسة الثامنة عشر:**

ولقد ركزت الباحثة على صيغة المرابحة و آليات الرقابة المطبقة، ولم تعطي تفسيرا تحليليا ومؤشرات لواقع وأفاق صيغة المرابحة العقارية، ولم تحدد المخاطر الناجمة عن صيغة المرابحة العقارية.

**الدراسة التاسعة عشر:**

ركز الباحث في هذه الدراسة على صيغة المرابحة من خلال هامش الربح المتغير، ولم يعطي مؤشرات لتحديد نسبة الربح المتغير، في ظل التحديات التي تواجه صيغة المرابحة بهامش ربح، وواقعها على الاقتصاد مقارنة بسعر الربح الثابت.

**الدراسة العشرون:**

اهتمت هذه الدراسة بالتعريف بمراحل البنوك التشاركية وخدماتها وصيغها التمويلية، ولم يهتم بالإطار الخارجي للبنوك التشاركية، ودوره في تفعيل نجاح البنوك التشاركية، كذا وجوب التنسيق مع هيئة الشرعية في إصدار المنتجات وفق الشرعية الإسلامية.

**خلاصة الفصل الأول:**

من خلال هذا الفصل الذي تطرقنا فيه إلى ماهية المصارف الإسلامية منذ نشأتها وتطورها وانتشارها في جميع دول العالم. والذي يعتبر الحل الجوهري للنهـــوض بالاقتصاديات العـــالم، حيث تساهم بإعـــطاء حلول تمويلية، لامتصاص الكتلة النقدية وتوظيفها في الاقتصاد، مما يحقق لها تنمية اقتصادية متكاملة.

فتقوم المصارف الإسلامية بتطبيق الشريعة الإسلامية من خلال مبدأ المشاركة في الربح، والخسارة في مجالات التعامل التمويلي، وهنا يظهر جوهر الاختلاف في التعاملات الربوية في البنوك التقليدية، وهذا ما سمح لها بالتغلغل والانتشار وسط اقتصاديات العالم رغم الصعوبات والعراقيل التي تواجهها.

كما تطرقنا إلى تحليل الدراسات السابقة، حول خصوصيات العمل بالمصارف الإسلامية في المغـــرب والجزائر، وطبيعة واقع معاملاتها المصرفية، ومدى تحدياتهما أمام القوانين، و تشريعات للوضع القائمة التي يحكم النظام المصرفي في كلمن الدولتين، وقد خلصنا في الدراسات السابقة حول المصارف الإسلامية الجزائرية أن الجزائر كانت السباقة في تبني نظام الصيرفة الإسلامية في اقتصادها من خلال إنشاء أول بنك إسلامي "البركة"سنة1991م،الذي أعطى دفعة تنموية باهرة محققا في ذلك زيادات مرتفعة في حجم الودائع وكذا حجم التمويلات الممنوحة، وهذا راجع لقبول النظام في المجتمع واستحسانه.

وبالرجوع إلى الصيرفة الإسلامية التي أثبتت جدارتها بجذب الأموال المكتنزة وتوظيفها وتوجيهها في تنمية استثماراتها، وهذا من خلال استغلال الصيغ الممنوحة، ورغم هـــذا فإن الجـــزائر تملك فقط مصـــرفين إسلاميين، عكس المغرب التي مر على دخول الصيرفة الإسلامية بضع سنوات مستغلة في هذا تجارب المصارف الإسلامية في الدول الأخرى للـــوقوف أمام العـــراقيل و تدخل وبقوة محقق بذلك أعلى نسب التمويلات والودائع في وقت قصير، ونموا اقتصاديا مبهرا جعلها تستقطب خبرات ومسيري المؤسسات البنكية الإسلامية الجزائرية لتبادل الخبرات، وكما كان بنك أمينة أول بنك إســـلامي في المغرب الذي تم انشاءه2017م فاتحة المجال بعدها لأربعة بنوك أخرى، و ثلاثة فروع لدى المصارف التقليدية.

# الفصل الثاني

## مقارنة تحليلية بين المصارف الإسلامية

## في الجزائر والتشاركية في المغرب

**تمهيد:**

تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق تنمية متكاملة والنهوض بالاقتصاد، من خلال استقطاب الأموال وتوظيفها وفق الشريعة الإسلامية، بطرح صيغ تمويلية متنوعة تضمن من خلالها زيادة في حجم ودائعها، وزيادة حجم التمويلات الاستثمارية لتمويل الاستثمارات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي غير أن العولمة وكذا القوانين والتشريعات السائدة في الدول تجعل البنوك الإسلامية أمام تحديات تنافسيه مع البنوك الإسلامية الأخرى.

وأردنا من خلال هذه الدراسة القيام بمقارنة بين أداء المصارف الإسلامية في الجزائر والمصارف التشاركية في المغرب، حيث وجدنا مصادر تتحدث على تجارب للمصارف الإسلامية في كل دولة على حدا ولم نجد ولو دراسة واحدة تتحدث عن مقارنه تحليلية بين أداء مصرفين.

ومن هذا المنطلق اعتمدنا في دراستنا هذه على مقارنة بين المصارف الإسلامية في الجزائر والمملكة المغربية، وفي محاوله لإيجاد الفروقات الجوهرية بينهما، وسنعتمد على الدراسات السابقة لتوضيح بعض نقاط الاختلاف بينهما والتي سترتكز عليها دراستنا، للوصول إلى أوجه التشابه والاختلاف بين مصارف الدولتين، وكذا تحدياتهما و آفاقهما المستقبلية.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التركيز في هذا على أهم الاختلافات بين المصارف الإسلامية للدولتين، لذا قمنا بتقسيمه إلى:

- **المبحث الأول:** منهجية وأدوات المقارنة.
- **المبحث الثاني:** دراسة ميدانية لمقارنة الاختلافات الجوهرية بين المصارف الإسلامية في الجزائر والتشاركية في المغرب.

## المبحث الأول: منهجية وأدوات المقارنة

سنسعى في هذا المبحث إلى التعريف بالمصارف العاملة في الجزائر والمملكة المغربية، لنحدد من خلالها التحليل المالية و الفرص الاستثمارية المتاحة في كل من الدولتين عبر طريقة جمع المعلومات من التقارير السنوية التي تصدرها المصارف وكذا الهيئات المعتمدة من المواقع الالكترونية والمجالات العلمية، ومعالجتها لنتمكن من الوصول إلى الأهداف التي سنتكلم عليها في معرفة الفوارق الجوهرية بين أوجه التشابه والاختلاف بين المصارف الإسلامية في الجزائر والمصارف التشاركية في المغرب.

### المطلب الأول: منهجية التحليل والمقارنة

لتحقيق الأهداف المسطرة ارتأينا إتباع منهجية مقارنة تحليلية بين الصيرفة الإسلامية في الجزائر والصيرفة التشاركية في المغرب، لذلك فإننا سنقوم في هذا المبحث دراسة أوجه التشابه والاختلاف بين المصارف الإسلامية الجزائرية والتشاركية في المغرب وهذا من خلال إجراء مقارنه بين :

**أولا: القوانين والتشريعات**

ترمي كل من الجزائر والمغرب إلى سن قوانين وتشريعات تهدف من خلالها تهيئة قاعدة للنظام المصرفي الإسلامي، ففي الجزائر مر نظام الصيرفة الإسلامية بعدة مراحل انطلاقا من سنة 1990م،حيث تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية و مقرها مملكة البحرين بالجزائر، وكان بعدها إنشاء أول بنك إسلامي في الجزائر 1991م بنك البركة بالاشتراك مع مجموعة البركة المصرفية (البحرين)،وتواصل بعد ذلك إقامة الندوات والملتقيات لبث روح النظام الإسلامي، والوقوف عند المعيقات وإيجاد حلول مصرفية تخدم النظام الإسلامي في الجزائر كما تم إنشاء بنك السلام 2006م،وبعد حملة لا للفوائد الربوية 2011م،تم تأسيس بنك الخليج (AGB) سنة2013م،ليتوالى بعدها تزايد إنشاء فروع ونوافذ إسلامية في المصارف التقليدية، و في سنة 2017م قامت الحكومة بتعديلات في قانون النقد والقرض يسمح بتمويلات وفق الشريعة الإسلامية، كما جاء في آخر تعديل للدستور2020م ، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. أما بالنسبة للمغرب فقد كان دخول الصيرفة الإسلامية مؤخرا حيث اصدر والي بنك المغرب منشورا متعلق بمنتوجات الإجارة والمشاركة والمرابحة سنة 2007م،وفي سنة2013م أصبح بنك المغرب عضوا كامل العضوية في مجلس الخدمات المالية الإسلامية ويعيد هيكلة مديرية الإشراف البنكي لإحداث قسم تنظيم المالية التشاركية، وفي سنة 2015م إحداث المجلس الأعلى للجنة الشرعية للمالية التشاركية وتحديد

اختصاصاتها وتعيين منسق اللجنة وأعضائها التسعة، وفي سنة2019م كان آخر إصدار المشروع الذي وضع الإطار التنظيمي للتأمين التكافلي وإعادة التأمين التكافلي .

**ثانيا: النشأة والحجم**

كانت الجزائر السباقة في دخول الصيرفة الإسلامية مقارنة بنظيرتها المملكة المغربية، حيث تبنت المغرب الصيرفة التشاركية سنة2017م،أنشأت من خلالها بنك أمينة وبنك صفا وبنك اليسر وبنك الأخضر وبنك التمويل والنماء وثلاث فروع إسلامية، بينما الجزائر والتي كانت السباقة منذ1990م فلـــم تنشئ ســـوى بنكين، بنك البركة وبنك السلام وكذا ثلاث فروع إسلامية فقط بنك القرض الشعبي الوطني وبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك التنمية المحلية، وتتوزع المصارف في الجزائر إلى 17مصرفا تجاريا و 3 مصارف إسلامية،7 منها ملكية محلية و13 مصرفا أجنبيا إلا أن الحكومة تسيطر على الحصة الأكبر من النشاط المصرفي بنسبة تصل إلى حوالي 80%من موجودات القطاع المصرفي و85% من القروض و90%من الودائع، وتمثل حصة البنوك الإسلامية في السوق المصرفية الجزائرية محدودة وهامشية بمقابل سيطرة البنوك التقليدية على السوق المصرفية في الجزائر حيث لا يتجاوز القطاع الخاص منها سوى على 12%.

**المخطط (10): يوضح البنوك التقليدية والنوافذ والمصارف الإسلامية في الجزائر**

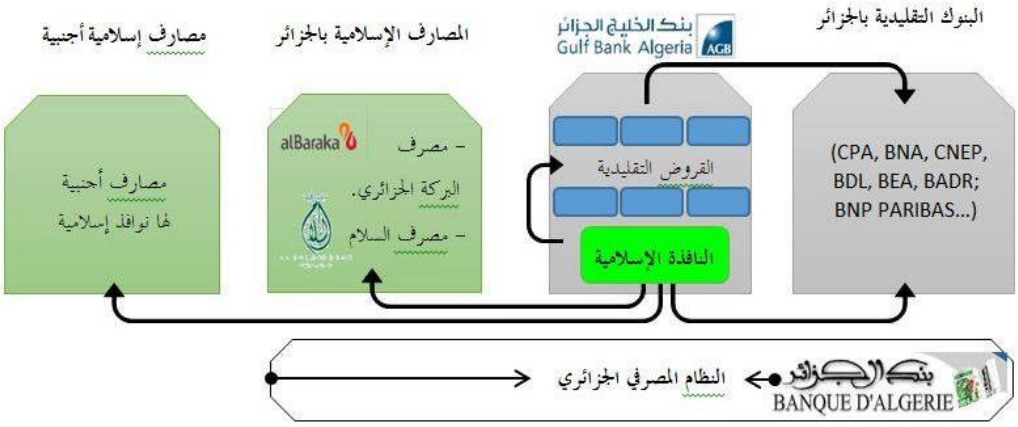


**المصدر**: عائشة جنحاني و آخرون، **"تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية"**، مذكرة ماستر، جامعة الشهيـــد حمه لخضر، الوادي، 2017/2016، ص 47.

**ثالثا: النتائج المالية الإسلامية في الجزائر والمملكة المغربية**[1]

رغم أن عمر تجربة المملكة المغربية لم يتجاوز 5سنوات،إلا أنها حقق ما لم تحققه بعض الدول العربية على غرار الجزائر، حيث تمكنت من استقطاب مبالغ قدرت بـ 30مليار درهم أي ما يعادل 6% من الناتج الخام الداخلي، و الذي يرفع نسبة الاستبناك لتجاوز عتبة 30% بالرغم من عدم فتح المجال أمام البنوك لطرح منتوجات إسلامية إلا بعد حلول سنة 2007ممن خلال توصية بنك المغرب رقم 2007/22 تحت مسمى "توصية متعلقة بمنتجات الإجارة والمشاركة والمرابحة"، كما يبلغ إجمالي الصيرفة الإسلامية في المغرب حوالي 1 % من إجمالي الأصول،[2]كما توقعت "دار الصفاء" فرع المصرف التجاري وفا بنك أحد أكبر المصارف في المغرب، أن تجذب الصيرفة الإسلامية استثمارات قادرة على تعبئة ادخار يناهز90 مليار مغربي، والذي يمثل 9% من إجمالي الادخار في البلاد .

أما الصيرفة الإسلامية في الجزائر فرغم من مرورها أكثر من 29سنة إلا أنها لم تحقق نتائج تترجم الطلبات المتزايدة على الخدمات البنكية الإسلامية، حيث بلغ حجم التمويل الإسلامي في الجزائر 200 مليار دينار فهو لا يتجاوز 3%من حجم التمويلات بالبلاد و 16% من تمويلات البنوك الخاصة التي تمول الاقتصاد الوطني بما يعادل 13%فيما تتكفل البنوك العمومية بتمويل ما نسبته 87 %[3]وهكذا تظل حصة البنوك الإسلامية في السوق المصرفية الجزائرية محدودة وهامشية في مقابل سيطرة البنوك التقليدية، ورغم هذا النمو البطيء إلا أن هناك بوادر التطور التي ستفتح المجال أمام السوق المالي الجزائري .

كما تطمح الجزائر في استرجاع الثقة بالمؤسسات المالية واستقطاب الموارد المالية الشاردة والنائمة خارج القطاع الرسمي نحو البنوك، فالحكومة تراهن على الصيرفة الإسلامية لامتصاص الأموال المتداولة خارج البنوك أي في السوق الموازية والمقدرة بأكثر من 50مليار دولار، وهو ما يقارب حجم ميزانية الدولة حسب تقديرات غير رسمية.[4]

[1] البشير عدي، "**البنوك التشاركية وآفاقها بالمغرب** "،مقالات في المصارف الإسلامية.

[2] .حسين عبد المطلب الأسرج، "**البنوك التشاركية والأدوات المالية الإسلامية نظرة مستقبلية في الخصوصية المغربية**"، العدد45،فيفري2016 ،ص2.

[3] .لماذا لم تنشط الصيرفة الإسلامية في الجزائر حتى الآن، "**شرح الصيرفة الإسلامية و صعودها في العالم**"، 2020/06/13، http://www.assawt.net

4.هل تنقذ الصيرفة الإسلامية اقتصاد الجزائر المتأزم، "**تجميع الأموال المتداولة في السوق الموازية** 13/06/2020، https://www.noonpost.com/content

**المطلب الثاني: الصيرفة الإسلامية في الجزائر**

تسعى الجزائر كغالبية الدول الإسلامية بفتح المجال للصيرفة الإسلامية ليكون ركيزة أساسية في نظامها المصرفي، ومنذ أن سنت قانون النقد والقرض 90-10 الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك ومنها البنوك الإسلامية، حيث تعتبر الجزائر من الدول السباقة إلى اعتماد هذا النوع من المؤسسات مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى وخاصة دول الجوار.

وسنعرض في هذا المطلب المصارف الإسلامية و أهم الفـــروع الإسلامية للمصـــارف التقليدية العـــاملة في الجزائر.

**أولا: أهم التطورات الصيرفة الإسلامية في الجزائر**

ونختصرها في الجدول التالي:

**جدول (04)**: يمثل التطورات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

| السنة | المـــــــــــــؤشـــــــــــــرات |
|---|---|
| 1990 | إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية ومقرها مملكة البحرين، بموجب اتفاقية التأسيس بتاريخ 1990/02/26 في الجزائر |
| 1991 | تأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر (بنك البركة ) في 1991/05/20م |
| 2000 | تأسيس أول شركة تامين تكافلي في الجزائر (البركة والأمان سابقا، سلامة للتأمينات حاليا) في 2000/03/26 م |
| 2003 | طبقت الحكومة الجزائرية الصيرفة الإسلامية بشكل محدود عبر صندوق الزكاة (مؤسسة عمومية ) التابع لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الذي أطلق سنة2003م ومول هذا الصندوق مشاريع مؤسسات صغيرة ومتوسطة لفئة الشباب، بدون أية فوائد ورافعة حينها شعار "أعطه المال ليصبح مزكيا هو الأخر " |
| 2005 | تنظيم ملتقي دولي حول المصارف الإسلامية: وتقع وأفاق كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر. |
| 2006 | تأسيس ثاني بنك إسلامي في الجزائر (السلام ) في جوان 2006م<br>اعتماد شركة تامين إسلامي من قبل وزارة المالية سنة 2006 م وهي شركة مساهمة ومعظم أسهمها مملوكة إماراتية. |
| 2008 | تنظيم المنتدى الإفريقي الثالث للتمويل الإسلامي في العاصمة الجزائرية |
| 2009 | تنظيم ملتقيات دولية حول الأزمة المالية وبديل البنوك الإسلامية في عدة جامعات جزائرية. |

| | |
|---|---|
| 2010 | تنظيم ندوة علمية دولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية بين جامعة سطيف والبنك الإسلامي للتنمية. |
| 2011الى 2013 | إطلاق "حملة الفوائد الربوية "التي انطلقت في 2011 بعدد مشاركين يفوق 9الاف مشارك في الصفحة الأول من التواصل الاجتماعي وبالقيام بمظاهرات ومسيرات سلمية عبر كامل التراب الوطني للقضاء نهائيا على الفوائد الربوية وكانت أهم مطالب الحملة هو إلغاء سعر الفائدة المحدد ب 1% في لونساج احد برامج ترقية سوق العمل المتعمدة من طرف الدولة من اجل دعم الشباب. |
| 2013 | تم تأسيس بنك الخليج الجزائر AGB في 2013/12/15 م من خلال مساهمة ثلاث بنوك رائدة في السوق (بنك برقان وبنك الكويت الأردن وبنك تونس الدولي) ويقدم البنك حلولا للتمويل التقليدي والإسلامي، ففي عام 2013 كانت 22 % من القروض الممنوحة كانت وفق التمويل الإسلامي. |
| 2014 | تزايد فتح تخصصات وفروع جديدة في مجال الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي وتزايد إقبال الطلبة على التكوين في مثل هذه التخصصات بمختلف جامعات الوطن ومنح شهادات في تخصصات الاقتصاد والتمويل الإسلامي كما أن هناك الكثير من الملتقيات والمؤشرات التي تعهد بهدف نشر الوعي المصرفي الإسلامي |
| 2015 | انعقاد ملتقى حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر الذي نظمته المدرسة العليا للتجارة بالجزائر، ونوه الخبراء إلى ضرورة تعديل قانون القرض، والنقد بشكل يسمح بإنشاء مؤسسات مالية إسلامية ،ومدى أهمية توفير مختلف المنتجات الإسلامية في السوق المالية الجزائرية، معتبرين أن هذا الأمر بمثابة حق يكفله الدستور لكل الجزائريين |
| 2016 | مناقشة خبراء مؤخرا، الفرص الكبيرة التي تتيحها سوق الصيرفة الإسلامية، وكذلك الأفاق التي تفتحها هذه الشعبة للاقتصاد والتي يمكن أن تكون حلا بديلا لاستقطاب الأموال، خاصة وان التغيرات الحالية تشير إلى أن الجزائر تفقد ما يقارب عن 20%،من الأموال المتداولة ضمن التعاملات الإسلامية في العالم والتي تقدر بنحو 350 مليار دولار. |
| 2017 | قامت الحكومة بتعديل قانون النقد والقرض المادة 45 التي تسمح بالتمويل عن طريق التمويل غير التقليدي أو ما يسمى بالقروض التساهمية أو التشاركية وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية بالتشاور مع خبراء ومختصين في الصيرفة الإسلامية، وفقهاء في الشريعة الإسلامية على المذهب السائد في بلدان المغرب العربي، المتمثلة في المذهب المالكي<br>-تحضير البنوك العمومية لإطلاق الخدمات المصرفية الإسلامية وهي بنك القرض الشعبي |

| | |
|---|---|
| | الوطني "وبنك "الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط " و"بنك التنمية المحلية " من خلال التعديلات في قانون النقد والقرش التي تخص على وجه الخصوص موارد 68/67 /73 والذي يتوقع أن ينجح في استقطاب نصف السوق الموازنة في مدة لا تتجاوز ل 5سنوات |
| 2018 | توسيع نوافذ إسلامية في البنوك عمومية أي أن تجربة ستعمم على جميع البنوك العمومية الأخرى التي بدأت تدرس فتح نوافذ للمعاملات المتطابقة مع الشريعة الإسلامية وتقديم منتجات مصرفية تنافسية مع البنوك الإسلامية المعتمدة |
| 2020 | نظام رقم 20-02 مؤرخ في 20رجب عام1441هـ الموافق 15مارس 2020يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية و20-03 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية |

**المصدر**: 1.بلدغم فتحي، بن عزة إكرام، "**مكانة الصيرفة الإسلامية في تفعيل النشاط المصرفي –تقييم تجربة الجزائر–**"العدد 1،المجلد 3، مجلة البحوث في المالية و المحاسبية،2018 م، ص ص81.83.

2.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد16،سنة 2020م.

وبالرغم من مرور 29 سنة من دخول الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وما حققته من استقطاب الأموال المكتنزة وتوظيفها في الاقتصاد، حيث بلغ حجم الأصول الإسلامية أكثر من 3مليارات دولار أي حوالي 2.4% من إجمالي الأصول المصرفية، و شرعت مؤخرا بفتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية كبنك الخليج الجزائر وبنك الثقة (ترست). بعدما لاقت ردود مؤيدة وبيئة متاحة باستثناء تلك القوانين واللوائح التشريعية التي شهدت تعديلات عبر مراحل تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر والتي لا تراعي خصوصية العمـــل المصرفي الإســـلامي في الجزائر، والتي تمثل اكبر معيق أمام واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

**شكل(11)**: حجم الأصول الإسلامية الجزائرية في العالم

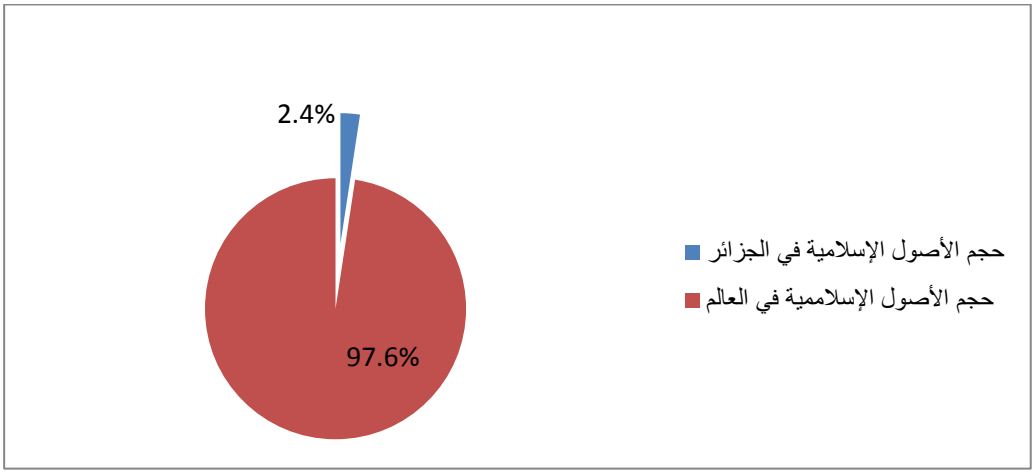


**مصدر**: من إعداد الطلبة بناء على ما سبق

**1) بنك البركة:**[1]

بنك البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط (خاص وعام).انشأ في 20ماي 1991م،برأس مال اجتماعي قدره 500000000دج، بدأ أنشطته المصرفية بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر من نفس السنة. ويوضح الجدول التالي هيكلة رأس مال البنك.[2] وفي إطار قانون رقم 30_11المؤرخ في 26سبتمبر 2003م، و بقي في مزاولة جميع العمليات من تمويلات واستثمارات، وذلك بموافقتها بمبادئ الشريعة الإسلامية .

و تتمثل نسبة المساهمين في رأس المال البنك حسب الجدول التالي:

**جدول (05)**: هيكل المساهمين الرئيسيين 2017/12/31م.[3]

| المؤسسة | الوضع القانوني | الجنسية | نسبة رأس المال |
|---|---|---|---|
| **مجموعة البركة المصرفية** | شركة | البحرين | %55.90 |
| **بنك الفلاحة والتنمية الريفية** | شركة | الجزائر | %44.10 |

**المصدر**: تقرير بنك البركة، مرجع سبق ذكره،2017 م

**أ) أهم المراحل التي مر بها البنك:** حيث مر البنك بعدة مراحل منذ تأسيسه إلى يومنا هذا ونذكر

1991: تأسيس البنك

1994: الاستقرار والتوازن المالي للبنك

2000:المريبة الأول بين البنوك ذات الرأس المال الخاص.

2002: إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد.

2006: زيادة رأسمال البنك إلى 2.5مليار دينار جزائري.

2009:زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى 10مليار دينار جزائري.

2016: الزيادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري .

2017:زيادة ثالثة لرأسمال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري.

2018:أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للمرة السادسة على التوالي(تصنيف مجلة global finance )

2018: من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المر دودية.

---

[1].تقرير بنك البركة،2017 م، ص2.

[2].حمد أمين مازون، "**الأدوات التمويلية في المصارف الإسلامية مصرفي السلام والبركة نموذج**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ،جامعة الجزائر ،العدد 9،2018م، ص 5.

[3]. تقرير بنك البركة ،مرجع سبق ذكره ، ص2،3.

2018: من ابرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية .

**ب)تطورات حجم التمويلات والودائع:**

شهدت حجم التمويلات والودائع في بنك البركة زيادة مستمر منذ سنة (2012_2018م):

**جدول (06)**:حجم التمويلات في بنك البركة (2012_2018م)

| السنة | التمويلات (بمليار دج ) | الودائع |
|---|---|---|
| 2012 | 57891 | 116514 |
| 2013 | 63354 | 125435 |
| 2014 | 80887 | 131177 |
| 2015 | 96453 | 154562 |
| 2016 | 110711 | 170137 |
| 2017 | 139677 | 207891 |
| 2018 | 156460 | 223995 |

**المصدر**: تقرير بنك البركة 2012 و2018.

**شكل(12)**: تطورات حجم التمويلات وودائع في بنك البركة 2012-2018

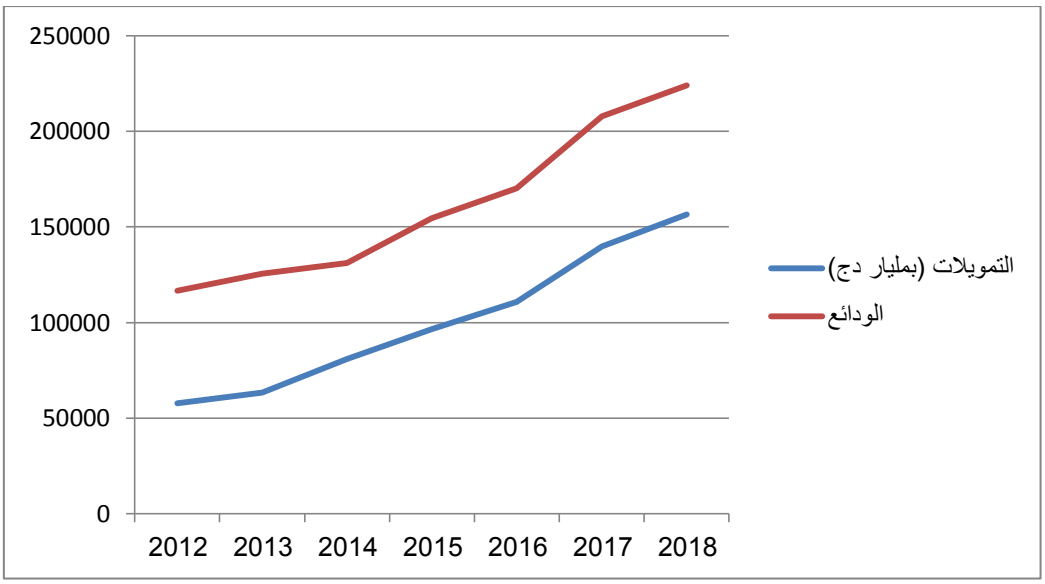


**المصدر**: من إعداد الطلبة بناء على ما سبق.

ومن خلال الجدول نستخلص زيادة مرتفعة جدا للتمويلات الممنوحة وصلت إلى 170.27% خلال 7سنوات (2012-2018م)،وكما شهدت زيادة في نفس الفترة للودائع في مصرف البركة، حيث بلغت نسبة زيادة تقدر ب 92.25 %.نتيجة للإستراتجيات المتبعة التي تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية بتقديمها للخدمات والمنتجات التي توفر حاجيات السوق وتحقق أعلى العوائد لدفع عجلة النمو الاقتصادي وفق الشريعة الإسلامية.

**2) بنك السلام:**

التعريف بالمصرف: أنشأ بتاريخ 2006/06/8م وهو مصرف تجاري، تأسس بموجب القانون الجزائري، برأس مال اجتماعي قدره 7.2 مليار دينار جزائري تم رفعه سنة 2009م إلى 10مليار دينار جزائري، ولقد انطلق في نشاطه بداية من تاريخ 20 أكتوبر 2008م،وتتكون شبكته إلى غاية نهاية 2018م13فرعا،ويتطلع إلى فتح 4فروع خلال 2019م.[1]وهو ثمرة التعاون الجزائري الخليجي، ويضم مجموعة من المساهمين وتقدر ب 22مساهم من 8دول عربية، ويعتبر السيد محمد عمير المهيري اكبر مساهم بنسبة 26.98% ثم مصرف السلام البحرين ب16.58% تليها شركة دبي الإسلامية للتامين أما بنسبة 5%،وتجتمع جمعية المساهمين مرة في كل سنة لإقفال الحسابات المالية حيث اجتمعت في 2018/04/30م فيما تجتمع الجمعية غير العادية كلما اقتضى الأمر،[2]ويعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى وفق متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين وتضبط معاملات هيئته الشرعية و التي تتكون من كبار العلماء في الشريعة و الاقتصاد.[3]

[1]. تقرير بنك السلام ،ص47، 2018م .

[2].نفس المرجع السابق، ص 29.

[3].نفس المرجع السابق، بدون صفحة.

أ) **تطورات النشاط في بنك السلام خلال (2016_ 2018 م)**:الوحدة ب (مليار دج)

**جدول (07)**: تطورات النشاط في بنك السلام خلال (2016_ 2018 م)

| المؤشرات | 2016 | 2017 | 2018 | نسبة الزيادة (%) |
|---|---|---|---|---|
| النتيجة الصافية | 1.08 | 1.18 | 2.42 | 105 |
| مجموع المركز المالي | 53 | 86 | 110 | 28 |
| محفظة تمويلات الزبائن | 23.85 | 45 | 75 | 66 |
| الناتج البنكي | 2.7 | 4 | 7 | 76 |
| مصاريف تشغيلية | 1.6 | 1.8 | 2.5 | 40 |
| حقوق المساهمين | 15.18 | 16.5 | 17.3 | 4 |

**المصدر**: من إعداد الطلبة بناء على التقارير السنوية لسنة 2016 و 2017و2018 للمصرف

**الشكل(13)**:تطورات النشاط في بنك السلام خلال (2016_ 2018 م)

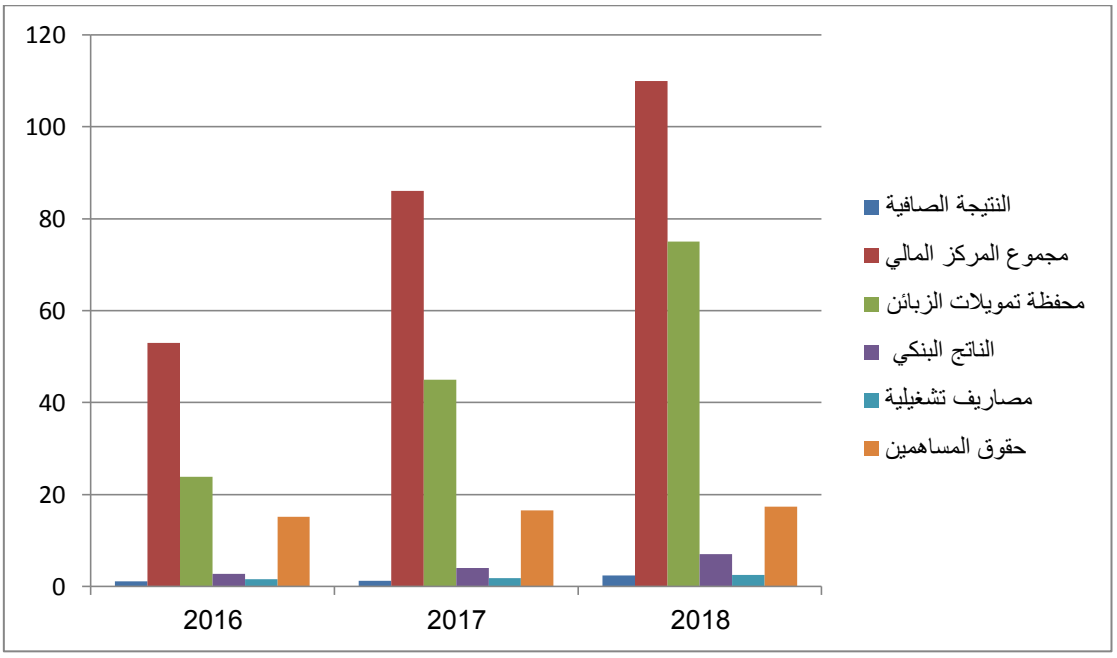


**المصدر**: من إعداد الطلبة بناء على ما سبق

ويحتل بنك السلام المرتبة الثانية من ضمن عشرة بنوك الأعلى نمو اللمصارف الإسلامية في العالم سنة2018م،بزيادة في الأصول بلغت 61.52 %.[1]

[1] .عطا لله لحسن، قواسم نريمان، "**واقع التمويل الإسلامي في البلدان العربية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك السلام في الجزائر**"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 18/17 ديسمبر2019م،ص544.

**3)نوافذ إسلامية في المصارف الجزائرية:** هناك ثلاث تقليدية اعتمدت نوافذ إسلامية وهي بنك الإسكان* وبنك ترست* وبنك الخليج الجزائري والذي سنتعرف عليه كنموذج عن النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية .

**بنك الخليج الجزائري (AGB)**: هو بنك تجاري يمارس اليوم نشاطا اقتصاديا ومصرفيا و يسعى لأن يكون كفاءة عالية وجودة كبيرة ومنذ تأسيسه وهو يلتزم بتقديم خدماته المختلفة في مجالات التمويل البنكي والضمانات و غيره المختلف الشركات والأفراد، من خلال تقديم البنك لعملائه منتجات مصرفية تقليدية، وهي تلك المنتجات المتعارف عليها في البنوك الأخرى ولكن بطرق أكثر حداثة وعصرية حيث تأسس في 2003/12/15م بالجزائر من طرف ثلاث بنوك، بنك برقان و البنك الأردني الكويتي و البنك الدولي التونسي في شكل شركة مساهمة تحت إشراف الشركة الكويتية القابضة كيبكو، ولقد وافق عليه بنك الجزائر كبنك تجاري طبقا للقرار رقم 03/03 وبعدما تأسس البنك 2013م،افتتح 8فروع ولديه الان44 وكالة في كامل التراب الوطني وهو بنك أجنبي مستثمر برأسمال 6500000000 دينار جزائري موزع كما يلي:60% بنك البرقان و30 % بنك التونسي الدولي و10 % البنك الأردني الكويتي. ويقدم البنك منتجات تتوافق مع مقتضيات الشريعة الإسلامية وهي ميزة جعلته يدخل السوق البنكية الجزائرية من بابها الواسع باعتباره أول بنك تقليدي إسلامي للزبائن في الجزائر.

وسنوضح في الجدول التالي حجم التمويلات المقدمة من البنك خلال 4سنوات من 2014 إلى 2017م

**جدول**(08): حجم التمويلات لبنك الخليج الجزائر.

| السنة | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|
| **نسبة القروض** | 50707 | 40764 | 61267 | 67160 |
| **نسبة الزيادة** | / | %_24 | %20 | %23 |
| **التمويلات الإسلامية** | 13889 | 17209 | 17955 | 22265 |
| **نسبة الزيادة** | / | %19 | %4 | %19 |
| **مجموع التمويلات** | 64596 | 57973 | 69222 | 89425 |

**المصدر**:نادية بن شاعة، مانع فاطمة، "**النافذة الإسلامية ببنك الخليج الجزائر كخطوة في طريق تطوير المعاملات المالية الإسلامية بالجزائر**"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،18/17 ديسمبر 2019م.ص ص2093،2090.بتصرف.

* https://www.housingbankdz.com.

* https://www.trustbank.dz.

**الشكل(14)**: حجم التمويلات لبنك الخليج الجزائر

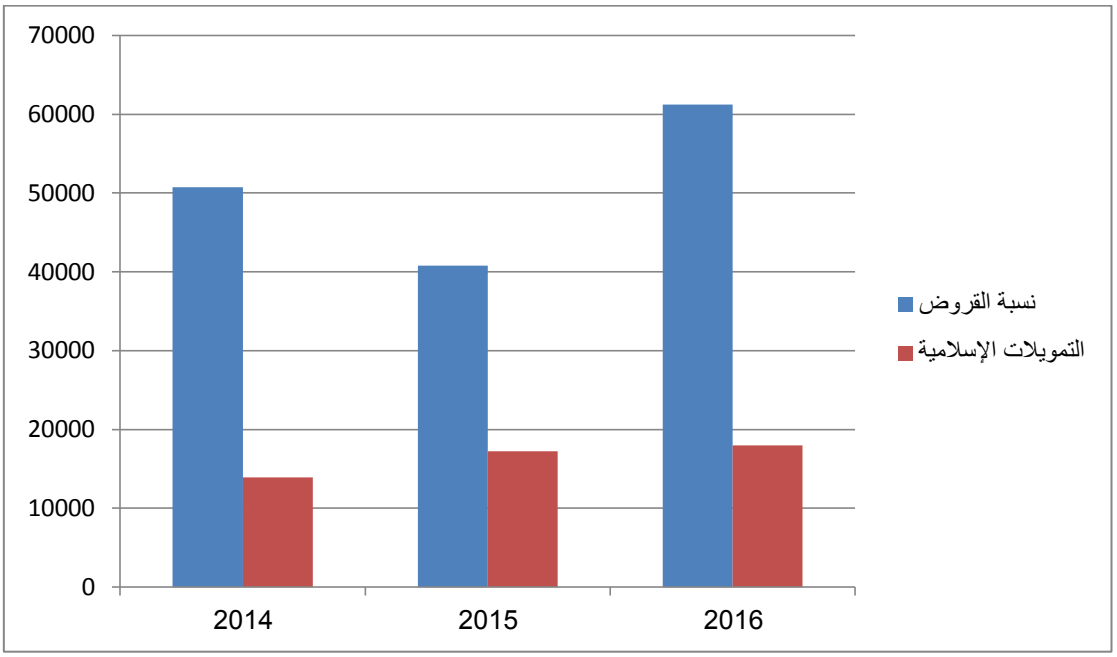


**المصدر**: من إعداد الطلبة بناء على ما سبق

حيث سمحت الحكومة الجزائرية لثلاثة بنوك عمومية بفتح نوافذ إسلامية بدءاً من نوفمبر2017 م، وهي بنك ''القرض الشعبي الوطني'' وبنك ''الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط'' و''بنك التنمية المحلية.''[1]

## المطلب الثالث: المصارف التشاركية العاملة في المغرب

تأخرت المملكة المغربية في تبني الصيرفة الإسلامية للغرب مقارنه بالدول العربية الأخرى وخاصة المجاورة ويطلق عليه اسم البنوك التشاركية بينما التسمية الشائعة لها في مختلف الدول بالبنوك الإسلامية، وهي لا تختلف عنها لا من حيث الخصائص ولا المرجعية ولا الأهداف، حيث الاختلاف في التسمية فقط.

### أولا: تعريف ونشأة البنوك التشاركية[2]

#### 1)تعريف المصارف التشاركية:

عرفها القانون الجديد 103/12 بموجب المواد 54 إلى 59 من ذات القانون بأنها الأشخاص المعنوية المؤهلة لمزاولة أنشطة مؤسسات الائتمان والمتمثلة في:

- ✓ تلقي الأموال من الجمهور، بما في ذلك الودائع الاستثمارية.
- ✓ عمليات الائتمان

[1].الصيرفة الإسلامية في الجزائر، اطلع علية على الساعة 14:00 بتاريخ 2020/06/1 م https://alghad.com

[2].منار أبو يرطى،"**عمليات البنوك التقليدية والتشاركية بين التطابق والاختلاف** "،بحث لنيل الإجازة الأساسية ،القانون الخاص ، كلية العلوم القـــانونية والاقتصـــادية والاجتماعية، تطوان، جامعة عبد المالك السعدي ،2018/2017 م ،بدون رقم .

✓ وضع جميع وسائل الأداء رهن تصرف العملاء أو القيام بأدائها، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة.

بالإضافة إلى مزاولة العمليات التجارية والمالية والاستثمارية، باستثناء كل عملية تعامل بالفائدة أخذا وعطاء، وكما عرف أهم الصيغ التمويلية لعملائها كالمرابحة فاتحا المجال أمام الصيغ التمويلية الأخرى التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

وتبعا لمقتضيات المادة 61من هذا القانون فيمكن للقانون وشركات التمويل أن تقوم بفتح شبابيك تتعامل بصيغ البنوك التشاركية.

وبعد انتظار المترشحين الراغبين في فتح البنوك التشاركية، صدرت مذكرة عن البنك المركزي بالجريدة الرسمية بتاريخ 23 جوان 2015 م، تهم المسطرة المعتمدة في وضع طلبات الإذن بفتح البنوك التشاركية. وقد تم الإذن بذلك لعدد من المؤسسات البنكية لحد الآن في سنة 2018 م، سواء على شكل نوافذ مفتوحة من قبل بنوك تقليدية أو بنوك مفتوحة بالشراكة بين بنوك تقليدية وطنية مع بنوك إسلامية عالمية، كما سيتبين في الجدول الآتي:

**جدول**(09): البنوك التشاركية المأذون لها من قبل البنك المركزي إلى حدود سنة 2018 م

| **البنوك التشاركية المأذون لها من قبل البنك المركزي إلى حدود سنة 2018 م** | | | |
|---|---|---|---|
| **البنوك التشاركية المشتركة** | | **نوافذ بنكية تشاركية لبنوك التقليدية** | |
| **اسم البنك التشاركي** | **بالشراكة بين:** | **مفتوحة في بنك:** | **اسم النافذة التشاركية** |
| أمنية بنك | مجموعة القرض العقاري والسياحي(40%)، بشراكة مع صندوق الإيداع والتدبير(20%) والبنك القطري الإسلامي(40%) | نافذة تشاركية تابعة للشركة العامة للأبناك. | دار الأمان |
| بنك اليسر | البنك الشعبي المركزي(80%)، مع مجموعة السعودية غايدنس المتخصصه في التمويل العقاري (20%) | نافذة تشاركية تابعة للبنك المغربي للتجارة والصناعة. | نجمة |
| البنك الأخضر | بنك القرض الفلاحي(51 %)، بشراكة مع البنك | نافذة تشاركية تابعة لمصرف المغرب. | الرضا |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | الإسلامي للتنمية للقطاع الخاص( 49%) . | | |
| بنك التمويل والإنماء | البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا(51%)، بشراكة مع بنك البركة البحريني( 49%) . | | |
| بنك الصفاء | المملوك لمجموعة التجاري وفا بنك (100%). | | |

**المصدر**: فيصلا وعليوبلها،"**نظرة موضوعية حول المالية التشاركية في المغرب**"، بنكي مراقب ومدقق شرعي معتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المصارف، العدد60، البحرين، ص90 .

**شكل(15)**: حجم الأصول الإسلامية المغربية في العالم

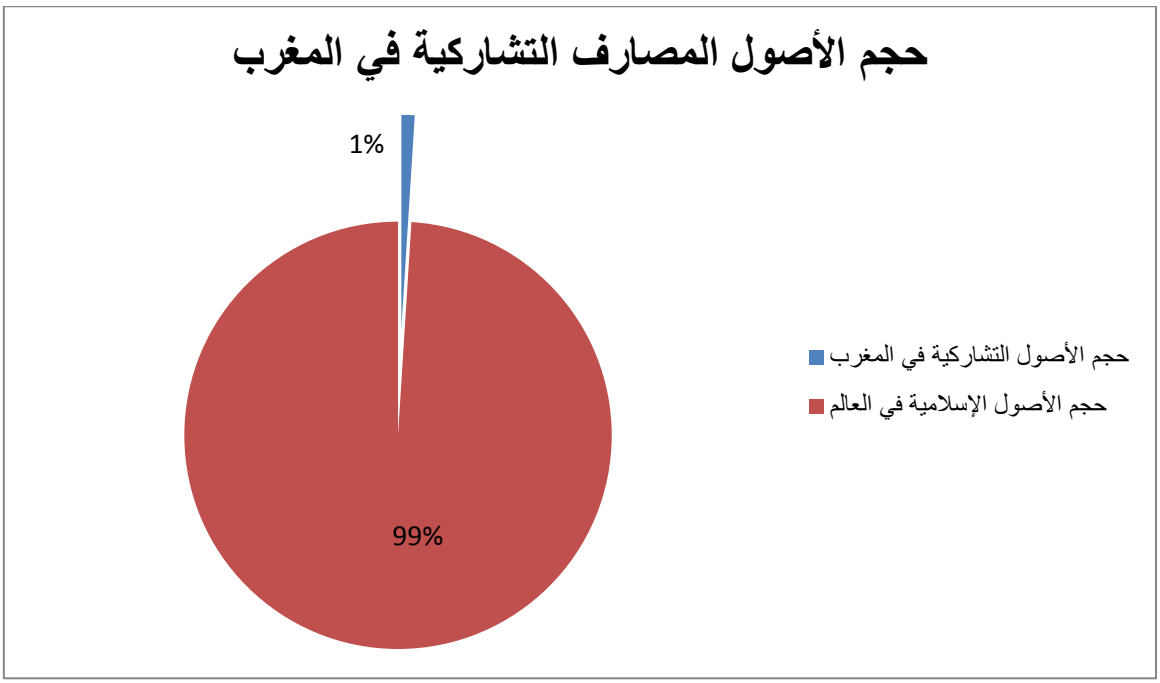


**المصدر**: من إعداد الطلبة بناء على ما سبق

## ثانيا: نشأة وتطور الصيرفة التشاركية

### 1_ نشأة الصيرفة التشاركية

لقد كان أمر إنشاء بنك تشاركي في المغرب متوقفا فقط على قضية الشكل القانوني، فإننا لا نرى أي تعارض بين شكل البنوك الإسلامية والشكل الذي يتطلبه القانون المغربي في البنوك، فقد احتفظ قانون 1993المنظم لمؤسسات الائتمان التي تضم البنوك وشركات التمويل، بشكل شركة المساهمين ذات رأس المال

الثابت، في فصله 29 الذي يقابل الفصل 9 من قانون 1967 المنظم للمهنة البنكية، مع الاستثناء الذي يمنحه القانون تنظيما خاصا.

والملاحظ أن تمسك القانون المغربي، بشكل شركة المساهمة بالنسبة للبنوك، كان من الأسباب التي بني عليها رفض السلطات المغربية المختصة، للطلب الذي سبق وتقدمت به دار المال الإسلامي، لإنشاء بنك إسلامي بالمغرب. حيث أرادت له أن تتخذ شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة، وهو ما يخالف من جهة القانون المنظم للبنوك في المغرب، ومن جهة أخرى، يتعارض مع القانون المغربي لسنة 1973 الذي نص على أن المساهمين في هذه الشركة يجب أن يكونوا أشخاصا طبيعيين مغاربة.[1]

ومع أن تجربة البنوك الإسلامي و صار لها من التواجد ما يناهز نصف قرن عمت من خلالها معظم[2] بقاع العالم الإسلامي و الغربي إلا أنها لم تعرف طريقها للمغرب التي شكلت استثناء غير مقبول على مر العقود السالفة أمام الإقبال العالمي المتزايد على هده التجربة وأمام نجاعتها المالية و مردوديتها الاقتصادية. ورغم ما أثبتته الدراسات المتخصصة في هذا الشأن على السوق المغربية من جدوى المنتجات المصرفية الإسلامية وقدرتها على استقطاب مبالغ مهمة غير مساهمة في النشاط الاقتصادي الوطني والتي قدرتها البعض الدراسات 30مليار درهم أي ما يعادل 6% من الناتج الخام الداخلي وكذا استقطاب فئات عريضة من مقاطعي البنوك التقليدية للموقف الشرعي منها، سيمكن من اجتذاب سيولة مهمة ويرفع نسبة الإستبناك لتتجاوز عتبة 30% وهو ما سيؤثر بالنتيجة على معدلات الادخار والاستثمار.

ولم تقدم السلطات المغربية بفتح المجال أمام الصيغ للتداول المصرفي إلا بحلول 2007م من خلال توصية بنك المغرب رقم 2017/33 م، تحت مسمي توصية متعلقة بمنتجات الإجارة والمشاركة والمرابحة، هذه التوصية اليتيمة وغير الملزمة –والتي استندت للمرجعية الدولية في إقرار هذه الصيغ التي لم تراعي طبيعة هذه الأخيرة وخصوصياتها، مما جعلها تحمل منذ الولادة أعراض احتضارها متمثلة بالأساس في:

- ✓ الازدواجية والتدخل التنظيمي بين الشرعي والربوي.
- ✓ عدم إحاطتها بأية رقابة شرعية يمكن من أن تكتسبها الشرعية وتضفي عليها طابع الإسلامية ويطمئن معها روادها من العملاء.

[1].عائشة الشرقاوي المالقي،"**البنوك التشاركية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق** "ط1، المركز الثقافي العربي،المغرب،2000م،ص 55 .

[2].منار أبو يرطى، مرجع سبق ذكره.

- ✓ قدرتها التنافسية غير المشجعة بالنظر لارتفاع تكلفتها مقارنه بالمنتوجات الربوية من خلال فرض ضريبة تصل إلى 20% بما يعادل ضعف الضريبة المفروضة على المنتوجات التقليدية.

2_ تطوير الصيرفة التشاركية في المغرب

مر تطور المالية الإسلامية في المغرب عبر مراحل متعددة إلى غاية التصريح للبنوك التشاركية للإشغال بالمغرب حيث كان :

**جدول(10)**:تطور المصارف التشاركية في المغرب

| | |
|---|---|
| 2007 | أصدر والي بنك المغرب المنشور المتعلق بمنتجات الإجارة والمشاركة والمرابحة الذي يحمل رقم 33/ و/2007 ، الصادر بتاريخ 13سبتمبر 2007م وذلك بعد انضمام بنك المغرب إلى مجلس الخدمات المالية الإسلامية كعضو مراقب . |
| 2010 | صدرت المقتضيات الجبائية المتعلقة بالمرابحة بقانون المالية لسنة 2010م ،وذلك في مجال الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل ،ثم منح الاعتماد لدار الصفاء كشركة التمويل الأولى المتخصصة في تسويق المنتجات البديلة . |
| 2013 | بنك المغرب يصبح عضوا كامل العضوية في مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، ويعيد هيكلة مديرية الإشراف البنكي لإحداث قسم تنظيم المالية التشاركية . |
| 2014 | إصدار القانون 120103المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها ،الذي خصص القسم الثالث للبنوك التشاركية انضمام بنك المغرب إلى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية التشاركية. |
| 2015 | إحداث المجلس الأعلى للجنة الشرعية للمالية التشاركية ،وتحديد اختصاصاتها وتعيين منسق اللجنة وأعضائها التسعة . |
| 2016 | قانون المالية يشمل المقتضيات المتعلقة بالمرابحة والإجارة وتمويل السكن الاقتصادي . |

| | |
|---|---|
| 2017 | صدور منشور والى بنك المغرب رقم 1/و/17 ،صادر في 27 جانفي 2017ميتعلق بمواصفات التقنية لمنتجات المرابحة والإجارة والمشاركة والمضاربة والسلم ،وكذا كيفية تقديهما للعملاء .<br>_صدور منشور والى بنك المغرب رقم 2/و/17 ،بتاريخ 27جانغي 2017م ،يتعلق بشروط وكيفية تلقي وتوظيف الودائع الاستثمارية من قبل البنوك التشاركية وغيرها من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.<br>_صدور منشور والى المغرب رقم 3/و/17 ،بتاريخ 27جانفي 2017م،بتجديد شروط وكيفيات ومزاولة البنوك للأنشطة والعمليات التي تقوم بها البنوك التشاركية.<br>– 6مارس 2017م تم ترخيص لأمنية بنك كأول بنك تشاركي في المغرب. |
| 2019م | منشور والى بنك المغرب 1/و/19 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات مزاولة صندوق الضمان المركزي للأنشطة والعمليات المشار إليها في قسم الثالث من القانون رقم 120103.<br>6 جوان 2019م مصادقة مجلس المستشارين على مشروع القانون 13.59 الذي وضع الإطار التنظيمي للتامين التكافلي وإعادة التامين التكافلي. |

**المصدر**: إدريس المانع ،"**الودائع الاستثمارية بالبنوك التشاركية**"، مجلة الاقتصادية الإسلامي العالمية، العدد 95، أفريل2020م،ص 146 ،145.

### ثالثا: حصيلة البنوك التشاركية في المغرب

**جدول(11)**:يوضح حصيلة البنوك التشاركية في المغرب من تمويلات و الودائع 2019

| | تاريخ الانطلاق | عدد الوكالات | الودائع | | التمويلات | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | الأرصدة | الحصة في السوق | الأرصدة | الحصة في السوق |
| **بنك الصفاء** | 17 جويلية | 32 | 639 | 59% | 1200 | 61% |
| **أمنية بنك** | 17 جويلية | 20 | 288 | 27% | 524 | 26% |
| **بنك اليسر** | 17 أوت | 6 | 44.3 | 4% | 162.2 | 8% |
| **الأخضر بنك** | 17 أكتوبر | 8 | 83.3 | 8% | 80.8 | 4% |
| **بنك الإنماء و التمويل** | 17 ديسمبر | 5 | 28.8 | 3% | 15.6 | 1% |
| **المجموع** | | 71 | 1083.4 | – | 1982.6 | – |

**المصدر**: حسن السوسي، مرجع سبق ذكره، ص335.

**الشكل(16)**: حصيلة البنوك التشاركية في المغرب (**تمويلات ، الودائع**) **2019**

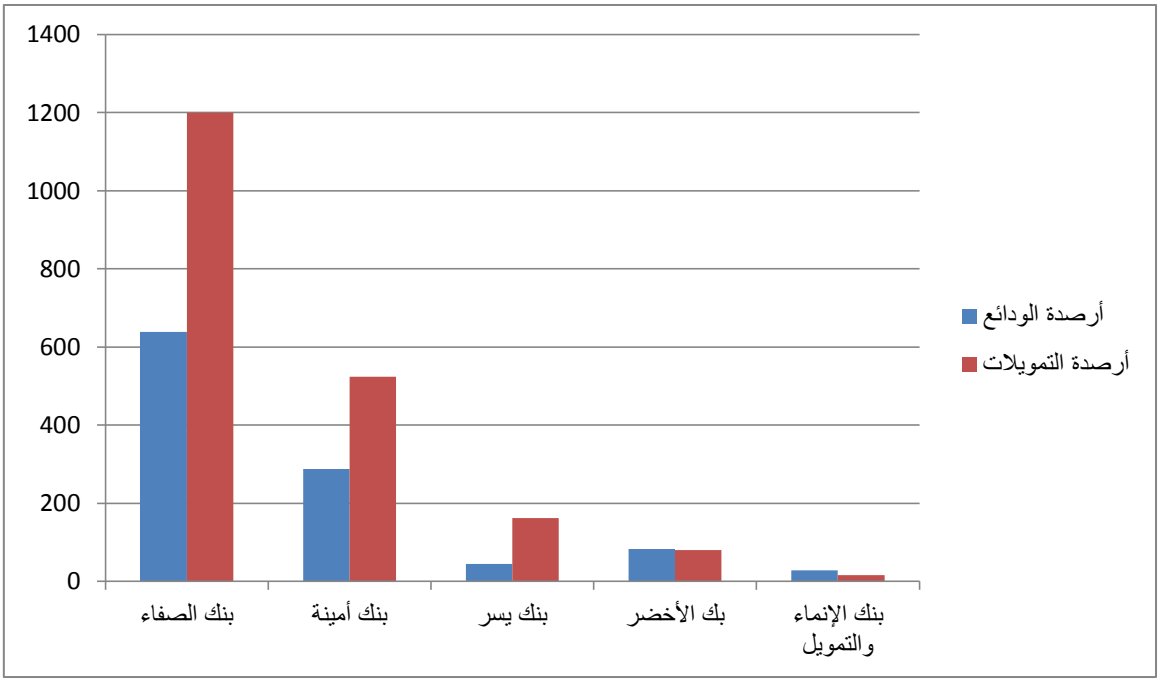


**المصدر**: من إعداد الطلبة بناء على ما سبق

وتشير أخر التقارير السنوية للشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية 2018 م بزيادة رأسمال البنوك التشاركية في بنك أمينه، وبنك اليسر و كذا بنك النماء والتمويل، وبنك الأخضر، وبنك الصفاء بحوالي 98721885 درهم لكل إصدار 2940 سهم بقيمة اسمية 100درهم لكل سهم، والحد الأقصى للمبلغ الإجمالي للمساهمة المقابلة للحد الأقصى للقيمة الاسمية للزيادة في رأسمال أي 29373711 درهم، والحد الإجمالي أقساط الإصدار أي 69321885 درهم .

كما يوضح المخطط السابق حصيلة البنوك التشاركية من التمويلات والودائع المتحصل عليها في سنة 2019م حيث تمكنت كل البنوك الحصول على حصص سوقية معتبرة كما تحصل بنـــك أمينه على أعلى حصة ســـوقية بـ 59% من التمويلات و61%من الودائع وتراوحت باقي الحصص السوقية من 1% و26% من الودائع ومن التمويلات تراوحت النسب بين3%و27% ومما تبين هذا النسب نجاعة الصيرفة التشاركية وقدرتها على جذب الأموال الداخلية والخارجية من خلال توفير بيئة متاحة للاستثمارات وإبراز دورها الاستراتيجي في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تساهم من خلالها مواكبة اقتصاديات العالم ودفع عجلة النمو الاقتصادي .

**رابعا : التعريف بنك "وفا" كنموذج**[1]

تواكب المجموعة التجاري وفا بنك منذ أزيد من قرن التنمية الاقتصادية للمغرب وذلك عبر اضطلاعها بدور حاسم في تحديث القطاع المالي ومن خلال تنويع مهنها باستمرار وتؤكد المجموعة ريادتها في جميع القطاعات برأسمال 2098596790 درهم، حيث تمكن طيلة مراحل تطويرها من التعبير عن ثقتها في محيطها مجددة التزامها بخدمة زبائنها والانخراط في التنمية الاجتماعية للمغرب ومقدمة دعمها المتزايد للفئات الهشة ويعتبر أفضل بنك في المغـرب من خلال بعض الانجازات التي سنوضحها في الجدول التالي:

**جدول (12)**: يوضح إنجازات وفاء بنك 2017-2018

| مؤشرات | 2017 | 2018 |
|---|---|---|
| **صافي مجموع الإرادات المصرفية** | 21.6 | 22.4 |
| **صافي الأرباح** | 6.6 | 6.7 |
| **النتيجة الإجمالية للاستغلال** | 11.7 | 11.7 |
| **حصة المجموعة من صافي الأرباح** | 5.4 | 5.7 |

**المصدر**: بناء على تقارير بنك وفاء 2017-2018م

**شكل(17)**: أهم إنجازات وفاء بنك 2017-2018

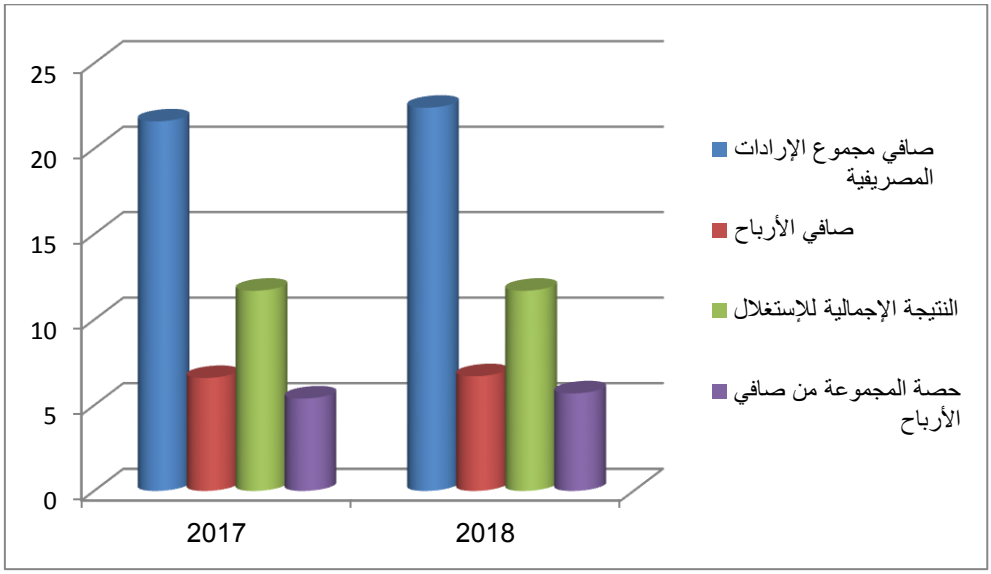


**المصدر**: من إعداد الطلبة بناء على ما سبق

[1]. إدريس المانع، مرجع السابق، ص144.

ومن خلال المخطط السابق التي يوضح بعض الانجازات التي تمكن "وفا بنك" من تحصيلها والتي تبين قدرته على مواكبة الصيرفة التشاركية بإتباعه إستراتجية فعالة في استقطاب المدخرات وكذا سياسته الاستثمارية محققا من خلالها مجموعة من الانجازات التنموية فتمكن في سنة 2018م من تحقيق زيادة في صافي الإرباح بـ 6.7 مقارنة بسنة6.6مقارنة ب2017م،كما شهد استقرار في النتيجة الإجمالية للاستغلال ب11.7. بينما تحصل أيضا على زيادة في من صافي مجموع الايرادات المصرفية ب22.4مقارنة ب 2017 التي بل فيها 21.6 وكذا في حصة المجموعة من صافي الأرباح ب 5.7سنو 2018 م بينما كانت 5.4سنة 2017م.

**المبحث الثاني :أهم الفوارق الجوهرية للمصارف الإسلامية في الجزائر والتشاركية في المغرب**

ومن خلال ما سبق يظهر جليا أهم الفوارق بين النظام المصرفي الجزائري و التشاركي في المغرب من خلال التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين الصيرفة الإسلامية في الدولتين، وما يفرضها من تحديات وآفاق مستقبلية في كل من الجزائر والمغرب.

**المطلب الأول: أهم الفوارق بين النظام المصرفي الإسلامي في الجزائر والمغرب**

التي سنوضحها في الجدول أدناه

**الجدول (13)** :جدول يوضح أهم أوجه التشابه والاختلاف بين الصيرفة الإسلامية في الجزائر والتشاركية في المغرب.

| الفوارق | المصارف والنوافذ الإسلامية في الجزائر | المصارف والنوافذ التشاركية في المغربية |
|---|---|---|
| **النشأة** | نشأت الصيرفة الإسلامية في الجزائر عن طريق بنك البركة و ذلك في 20 ماي 1991 | 2 جانفي 2017 أعطيت الانطلاقة و في نفس السنة في شهر ماي انطلق أول بنك |
| **عدد البنوك** | بنكين وثلاث نوافذ | 05 بنوك |
| **أسماء البنوك** | - بنك البركة<br>- بنك السلام | - أمينة بنك<br>- بنك اليسر<br>- البنك الأخضر<br>- بنك التمويل و الإنماء<br>- بنك الصفاء |
| **مدة العمل** | 29 سنة | 04 سنوات |
| **العلاقة مع البنك المركزي** | نظام تخضع فيه البنوك الإسلامية للقوانين المنظمة للبنوك الأخرى | نظام تخضع فيه البنوك الإسلامية للقوانين المنظمة للبنوك الأخرى |
| **التشريعات و القوانين** | - النظام 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018<br>- القانون 11-03 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003 | - القانون 12-103<br>- المنشور رقم 1 و 17 الصادر في 27 جانفي 2017 |

| | | |
|---|---|---|
| **حجم الودائع** | 2500 مليار دينار | بلغ 2.5 مليار درهم سنة 2019 |
| **حجم التمويلات** | 2.57 مليار دولار | 620مليون دولار |
| **صيغ التمويل** | – المرابحة<br>– السلم<br>– الاعتماد الايجاري<br>– الاستصناع<br>– المشاركة<br>– المضاربة | – المرابحة<br>– السلم<br>– الإجارة<br>– المشاركة<br>– المضاربة |

ومن خلال الجدول يظهر جليا أوجه التشابه والاختلاف بين الصيرفة الإسلامية والمغربية فنجد أن :

*** النشأة:**

تبين أن الصيرفة الإسلامية الجزائرية كانت السباقة في دخول الصيرفة الإسلامية في نظامها المصرفي عن طريق بنك البركة وذلك في 20 ماي 1991، أما الصيرفة التشاركية المغربية، فتأخرت إلى غاية إنشاء بنك أمينة في 2جانفي 2017م كأول بنك تشاركي في المغرب.

*** عدد البنوك:**

أما من ناحية عدد البنوك الناشطة في مجال الصيرفة الإسلامية، فالمغرب بها أكبر عدد من البنوك الإسلامية من الجزائر حيث بلغ عدد البنوك التشاركية المغربية 05 بنوك، بينما البنوك الإسلامية الجزائرية لا تتعدى بنكين فقط.

*** الأعمار:**

يتعدى عمر البنوك الإسلامية الجزائرية 29 سنة في حين البنوك التشاركية المغربية حديثة النشأة منذ أربعة سنوات فقط.

*** العلاقة مع البنك المركزي:**

تخضع البنوك الإسلامية الجزائرية، والبنوك التشاركية المغربية لنفس القوانين المنظمة للبنوك التقليدية.

*** القوانين والتشريعات:**

– بالنسبة للبنوك الجزائرية الإسلامية كانت تعمل بنفس قوانين البنوك التقليدية إلى حين صدور القانون 03/11 المؤرخ في 2003/09/26 م .

– أما البنوك التشاركية المغربية فكانت لها بيئة قانونية خاصة بها من صدور القانون 103/12في 2017/01/27 وذلك بعد نشأتها بمدة وجيزة.

*** حجم الودائع:**

يبلغ حجم الودائع في البنوك الإسلامية الجزائرية حوالي2500 مليار دولار والتي تمثل حوالي 7% من مجموع الودائع في البنوك الجزائرية ما يعادل21.43 مليار دولار، كما تبلغ حجم الودائع في البنوك التشاركية المغربية حوالي 2.5 مليار درهم ما يعادل 0.25 مليار دولار ,وهذا يدل على أن المغرب حققت في فترة قصيرة حجم ودائع معتبرا لفتة من خلاله الاهتمام ,وشجع القائمين على التركيز عليه ,لتوفير بيئة استثمارية ملائمة له .

*** حجم التمويلات:**

تبلغ حجم التمويلات في البنوك الإسلامية الجزائرية حوالي 2.57 مليار دولار، بينما يتعدى حجمها 620 مليون دولار في البنوك التشاركية للمملكة المغربية.

*** صيغ التمويل:**

تعتمد كل من البنوك الإسلامية الجزائرية والبنوك التشاركية المغربية على نفس صيغ التمويل غير أن البنوك الإسلامية الجزائرية تنفرد بصيغة الإستصناع على غرار البنوك التشاركية المغربية وتبقي صيغة المرابحة هي الطاغية على حجم التمويلات.

ومن خلال كل هذه المعطيات نجد أن المصارف الإسلامية كانت الفرصة البديلة للنهوض بالاقتصاد، ومواكبة العولمة الاقتصادية، حيث استفادت كل من الجزائر والمغرب من مميزات وخصائص المصارف الإسلامية باستقطاب الأموال، وتوظيفها في الاتجاه الصحيح الذي يكفل الحقوق والواجبات ويضمن تنويع الاستثمارات ودفع عجلة النمو الاقتصادي، وقد تجسد هذا في انخفاض نسبة البطالة وتشجيع اليد العاملة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي رغم وجود معيقات أدت إلى تعطيل توضيح صورة الصيرفة الإسلامية والعمل بها.

ولأن المغرب حديثة في تبنيها للصيرفة الإسلامية فقط استغلت واستفادت من تجارب المصارف الإسلامية في الدول الأخرى وتوظيفها كنقاط قوة لزيادة وتيرة نمو الثورة الاقتصادية.

**المطلب الثاني: تحديات وأفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر والمغرب.**

بالرغم من حداثة التجربة الإسلامية في كلا من الدولتين إلا أنها حققت ثروة تنموية اقتصادية مبهرا تتطلع من خلالها آفاق تنموية اقتصادية مستقبلية ومتحدية في ذلك كل المعيقات التي تقف دون تطويرها انتشار في كل من الدولتين، ولعلى من ابرز التحديات نجد :

**أولا: تحديات وآفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر**

**1**_ تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر العديد من التحديات نلخصها فيما يلي :

- عدم فهم المتعاملين مع المصارف الإسلامية .
- البيئة التشريعية الحالية في الجزائر رافضة ولا تخدم عمل المصارف الإسلامية .
- عدم مراعاة البنك المركزي للبنوك الإسلامية فيما يخص القوانين والتعاملات .
- غياب سوق نقدي ومالي إسلامي في الجزائر.
- ضعف الرقابة على المنتجات المصرفية الإسلامية .
- عدم تطوير النظام المحاسبي في البنوك الإسلامية .
- ضيق مجال عمل ونشاط البنوك الإسلامية في الجزائر.
- عدم توفير مؤشرات خاصة لقياس أداء ونمو البنوك الإسلامية .[1]

2_ أفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر

إن واقع عمل المصارف الإسلامية وما خلافه من تنمية اقتصادية واستقطاب للأموال، أمام انتشاره الواسع، ووقوفه أمام التحديات في ظل العولمة الاقتصادية، يضعنا أمام أفاق مستقبلية وهي:

* إن النجاح المنقطع النظير والتوسع الهائل الذي شهدته البنوك الإسلامية على المستوى العالمي والتي تجاوز عددها 200 مما يجعل الجزائر مرشحة لدخول المزيد من هذه البنوك إليها، خاصة العالمية الذي يستقطبها توسع الاستثمارات في الجزائر، ويبقى المستفيد في الأخير المواطن والاقتصاد الجزائري .

* مع تزايد عدد البنوك الإسلامية في الجزائر، يجعل البنك المركزي يصدر قوانين خاصة لينظم بها التعامل مع البنوك الإسلامية.

* يمكن أن تستغل البنوك العاملة بالجزائر ذلك الوعي الشعبي والرغبة في التعامل مع البنوك الإسلامية في فتح فروع لها خاصة بالمعاملات المالية الإسلامية.

[1] .صديقي النعاس، مصطفي يونسي، **"آليات تعامل البنك المركزي مع البنوك الاسلامية في ظل البيئة التقليدية"** ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،18/17 ديسمبر2019م، ص 1393،1394 .

* إن التطور الهائل والمستمر في تقنيات العمل المصرفي تفرض على البنوك الإسلامية مواكبة هذا التطور بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية وهذا بالاعتماد على إطارات مؤهلة بتكوين عال في الاقتصاد والمالية والشريعة.[1]

**ثانيا: تحديات وآفاق الصيرفة التشاركية**

1_تحديات الصيرفة التشاركية

لعل فشل التجربة السابقة للمنتوجات البديلة ترك صورة وانطباعا سيئا لدى المستهلك المغربي عن المنتجات المالية الإسلامية وعن البنوك الإسلامية بصفة عامة فبالإضافة إلى تكلفتها المـــرتفعة بالمقـــارنة مع نظرتها التقليدية، أصبح ينظر إلى البنوك الإسلامية كبنوك ربحية تجارية بالدرجة الأولى تعتمد في معاملاتها على منتوج واحد هو منتوج المرابحة على حساب المنتوجات التمويلية الأخرى كالمشاركة والمضاربة ومن بين التحديات نذكر:

- التعريف بوظائف وطبيعة عمليات البنوك الإسلامية .
- إعادة الثقة للمنتوجات التشاركية.
- انفتاح وتنويع الصيغ التمويلية التشاركية.
- تأطير الكوادر والموارد البشرية للعمل في المصارف التشاركية.
- إيجاد حلول تمويلية للمستثمرين.
- تعزيز القدرة التنافسية أمام البنوك التقليدية.
- إمكانية استغلال الموارد الاستثمارية المتاحة في المغرب.[2]

2_أفاق العمل التشاركي في المغرب :

لم يمر إلا بضع سنوات على تجربة البنوك التشاركية في المغرب، غير أنها تمكنت من اصدار الصكوك السيادية بعد قيام بنك المغرب بسن التشريعات التي تسمح بإصـــدار مثل هذه الصكوك، وهذا ما يشجعـــها على العمل أكثر لفرض مبادئها مساهمتها في تنمية المجتمع، ومن خلال هذا تسعى البنوك التشاركية إلى:

- إيجاد صيغ تمويلية للقطاعات غير المهيكلة التي توفر لها الصيغ المعمول حاليا في البنوك التقليدية آليات تمويل مشاريعها، متمثلة بالإضافة للمشاركة والمضاربة والمرابحة في السلم الإستصناع و المغارسة والمزارعة.
- المساهمة في تنويع الاستثمارات في مختلف المجالات الصناعية والحرفية والفلاحة وتشجيع المشاريع الإنتاجية المحلية للتخفيف من أثار عجز الميزان التجاري وتشجيع التشغيل الذاتي وبالتالي إدماج موارد وطاقات بشرية مهمة

[1]. سليمان ناصر، "**العمل المصرفي الجزائري واقع وأفاق** "، دراسة تقييميه مختصرة، 5-6 نوفمبر 2001، قالمة، الجزائر، 2001م.

[2]. طارق أمدناغ ،"**المالية الإسلامية بالمغرب الرهانات والتحديات**"، المصارف، العدد52، سبتمبر 2016،ص 154،155 .

في شوق الشغل بما يخفف من أزمة البطالة، ويرفع من وتيرة النمو ويدفع بالعجلة الاقتصادية نحو الأفضل بما يحقق السلم والاستقرار الاجتماعي.

– ربط الاقتصاد بمحيطه العربي وبعمقه الإسلامي.[1]

**خلاصة الفصل الثاني:**

تحتاج المصارف الإسلامية إلى توفير بيئة اقتصادية واجتماعية تلائم طبيعة خصوصيات العمل المصرفي من إنشاء لوائح وتشريعات قانونية تخدم الصيرفة الإسلامية، بغية إعطاء الصورة الحقيقية لعمل المصارف الإسلامية وإبراز دورها في تحقيق التنمية للاقتصاد .

وهذا ما تسعى إليه كل من مصارف الجزائر والمغرب رغم حداثة تبني النظام الإسلامي في المنظومة المصرفية للدولتين، وبعدما حققته ثروة اقتصادية واجتماعية مساهمة في ذلك بارتفاع نسبة استقطاب الأموال المكتنزة، وتوظيفها في المشاريع الاستثمارية وهذا بفتح المجال أمام البنوك للدخول في نظام الصيرفة الإسلامية، وكذا إنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية.

غير أن واقع النظام المصرفي في كلا البلدان لا يخدمان الصيرفة الإسلامية والذي يعتبر من أكبر التحديات التي تواجه النظام المصرفي في الدولتين والتي تعتبر نقطة تشابه بين الدولتين، حيث تعتبر الجزائر السباقة في تبني النظام بإنشائها أول بنك سنة1991م المتمثل في بنك البركة وبنك السلام سنة 2008 م.

ورغم مرور أكثر من 29 سنة لم تتمكن الجزائر من إنشاء بيئة اقتصادية إسلامية متكاملة عكس المغرب، والتي تمكنت من إنشاء 5 بنوك تشاركية في أقل من 4 سنوات منذ إنشاء بنك أمينة 2017م حققت من خلالها أعلى النسب التمويلية وجذب الودائع جعلها قطب استثماري لعديد من الدول الأخرى وهذا نتيجة التنويع في إصدار الصيغ التمويلية وكذا العمل على توفير بيئة تنافسية تهدف إلى تحقيق الأهداف التنموية الاجتماعية والاقتصادية.

[1]. البشير عدي ،"**البنوك التشاركية وآفاقها بالمغرب**" ،مقالات في المصارف الإسلامية، حلقة 2، بدون سنة،ص 52.

# خـــــــاتمة

## خاتمة

حاولنا في دراستنا المقارنة بين مؤشراتالمصارف الإسلامية الجزائرية ،و المصارف التشاركية المغربية. وترتكز المصارف الإسلامية على المبادئ الإسلامية، التي من بينها "الغرم بالغنم والخراج بالضمان "،وهذا ما ساهم في انتشارها والتوجه للكثير من الدول الإسلامية وغير الإسلامية واستحسانها في تعاملاتها المالية التي من خلالها تمكنت من جذب الأموال غير المتداولة في السوق واستغلالها في إعطاء أكثر حركية ونشاط في السوق المالي والمصرفي.

ورغم ما واجهته من التحديات المفروضة من خلال القوانين واللوائح و الهيمنة القوية للمصارف التقليدية عليها، إلا أنها تكمن من خلال عدد مؤشرات أثبتت نجاعتها في تصحيح مسار العـــديد من اقتصاديات الـــدولة، و جعل بعض الدول تحول أنظمتها إلى أنظمة إسلامية والعمل بها كالسودان سنة 1978م منذ بداية دعوته لإقامة مصارف إسلامية سنة1973 م.

و الكثير من الدول، مثل الجزائر من بين الدول التي تبنت النظام الإسلامي في أنظمتها المصرفية ودخول البنوك الإسلامية العمل في الجزائر سنة 1991م من خلال بنك البركة وبنك السلام سنة2008م ورغم دخول هذان المصرفان وفتح بعض النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، غير أنه يلاحظ عدم توفير واستغلال الموارد المتاحة التي تعطي البيئة الأكثر فعالة وإعطاء الصورة المتكاملة الحقيقية للنظام المصرفي الإسلامي.

وحالها حال المغرب التي تبنت النظام المصرفي مؤخرا، ورغم عدم توفير بيئة قانونية تخدم النظام المصرفي الإسلامي ومستغلة في ذلك تجارب الـــدول الأخرى وتوظيفها في اقتصادها التي مكنها من خـــلال العـــديد من المعطيات التي سبقت حصولها على النسب المتزايدة في مختلف المؤشرات، وتحقيق انجازات كبرى جعلها قطب استثماري وسوق مفتوحة أمام العديد من الدول السباقة لها من مجال الصيرفة الإسلامية.

وقد أردنا في مذكرتنا هده مقارنة بين مؤشرات أداء المصـــارف الإسلامية في الجزائر والمصارف التشـــاركية في المغرب منذ دخول الصيرفة الإسلامية في كلا من الدولتين إلى يومنا هذا.

### ❖ اختبار فرضيات الدراسة:

ومن خلال دراستنا في المقارنة بين مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر والمملكة المغربية وما تطـــرقنا له في الفصلين (النظري والتطبيقي )، ومن أجل اختبار صحة الفرضيات الموجودة في المقدمة تم الوصول إلى ما يلي:

1_ البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية التي تلتزم بالتشارك في النتائج (الأرباح أو الخسائر) بين المتعاملين الاقتصاديين، حيث تغطي احتياجات المجتمع ورفـــع الضرر على المتضرر وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأول.

2_تعمل البنوك الإسلامية على جذب الأموال المكتنزة وتوظيفها في الاقتصاد التي تحقق من خلالها تكافئ الفرص و التوزيع العادل للثروات، وتساهم في دفع عجلة النمـــو الاقتصـــادي والنهوض بالاقتصاد وهذا ما جـــاءت به الفرضية الثانية.

3_تهدف البنوك الإسلامية بتحقيق أعلى نسب الأرباح وتحقيق الانجازات القيمة، وهذا بطرحها صيغ تمويلية متنوعة تستقطب من خلال المستثمرين وتكون أكثر أمـــان، ومشجعة على الاستثمار لتحقيـــق تنمية اقتصـــادية، والحصول على أعلى العوائد المالية، وهذا ما أثبتته الفرضية الثالثة.

4_تسعى البنوك الإسلامية جاهدة في إبراز دعائمها وخصائصها لإعطاء صورتها فيما مدى مساهمتها في تحقيق المسار الصحيح للاقتصاد، غير أن واقع النظام المصرفي الذي يفرضه البنك المركزي لا يخدم متطلبات عمل نظام الصيرفة الإسلامية والتي تعتبر من أكثر المعيقات التي تواجه أمام الدول التي تتبنى ازدواجية النظام المصرفي وهيمنة البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية وهذا ما تؤكده الفرضية الرابعة.

5_تواجه المصارف الإسلامية العديد من التحديات التي تعيق النظام المصرفي من خلال عدم توفير بيئة اقتصادية اجتماعية تشجع وتيرة العمل للحصول على مردودية أكثر في مناخ ملائم لعمل المصرف الإسلامي وهذا ما أثبتته الفرضية الخامسة.

6_من خلال تمكن المصارف الإسلامية من جذب واستقطاب الأموال الأمر الذي جعلها تفتح المجال للبنوك التقليدية بفتح نوافذ إسلامية لإتاحة الفـــرص للمستثمرين اللذين لا يريـــدون التعامل بالمصـــارف التقليـــدية في بـــلادهم، وهذا ما جاءت به الفرضية السادسة.

7_ كان واقع تبني الصيرفة الإسلامية في كل من الجزائر والمغرب من خلال عدة مؤشرات تبين مدى مساهمة التنمية الاقتصادية وتحقيق نسب مرتفعة في مختلف الانجازات، حيث جعل من البنوك الإسلامية فرصة للنهـــوض والتوجه بالاقتصاد إلى تحقيق ثروة تنموية في جميع المجالات، وهذا ما أثبتته الفرضية السابعة.

❖ **نتائج الدراسة:**

- الصيرفة التشاركية في المغرب حديثة النشأة مقارنة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر, إلا أن الصيرفة التشاركية المغربية حققت تطورا كبيرا.

- تتشابه الصيرفة الإسلامية في كل من الدولتين من خلال تماشيهما تحت النظام التقليدي في البنوك الإسلامية.
- يتكون الجهاز المصرفي الإسلامي في الجزائر على بنكين وثلاث نوافذ ،بينما المغـــرب فيضم نظامها المصـــرفي على خمسة بنوك تشاركية وثلاث نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية.
- اعتماد المصارف التشاركية المغربية على نفس الصيغ التمويلية في المصارف الجزائرية, غير أن المصارف الجزائرية تنفرد بصيغة الاستصناع.
- تخضع البنوك الإسلامية الجزائرية، والبنوك التشاركية المغربية لنفس القوانين المنظمة للبنوك التقليدية.

### ❖ التوصيات

بغية تفعيل واقع عمل المصارف الإسلامية نقترح التوصيات التالية:

_ العمل على رسم سياسة نقدية ومالية تهدف إلى خدمة المعمل المصرفي الإسلامي في كل من الدولتين.

_البحث على ابتكار وتنويع الصيغ التمويلية.

_العمل على آليات لتوحيد الفتاوى الشرعية للمصارف الإسلامية.

_ مراعاة خصوصية المصارف الإسلامية.

_ تكثيف الدورات والندوات للإرساء خدمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية.

### ❖ آفاق الدراسة

هناك العديد من الجوانب التي لم تستوفينا الدراسة لمعالجتها، وهذه الجوانب التي يجب الاهتمام بها والتعرف على آليات تطويرها واستنتاجها والتي تمثل مواضيع مستقبلية لدراستها نذكر منها:

_دراسة مقارنه بين مؤشرات بنكين إسلاميين في دولتين مختلفتين.

_البحث على إستراتيجية فعالة مشتركة للوقوف أمام تحديات تعيق عمل المصارف الإسلامية.

_مدى إمكانية تحويل المصارف التقليدية للمصارف الإسلامية.

# قائمة المصادر والمراجع

**قائمة المصادر والمراجع:**

- **القرآن الكريم:**
- **الكتب:**

01- احمد عبد العزيز، "**حركة البنوك الإسلامية** "، ط1، شركة سبرينت، القاهرة 1993 م.

02- حسين كامل فهمي، "**أدوات السياسة التي يستخدمها البنك المركزي في الاقتصاد الإسلامي**"، معهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2006م.

03- خالد عبد المنعم، "**ملخصات موسوعة الاقتصاد الإسلامي** "، مركز الدراسات المعرفية، الزمالك، القاهرة، بدون سنة.

04- خولة فريز النوباني وعبد الله صديقي، "**حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية** "، شركة إرفاق للاستثمارات المالية الإسلامية والتدريب، دعم برنامج البحثية كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية، المشروع رقم 27-11، 2016م.

05- سامي حسن احمد حمود، "**تطوير الإعمال المصرفية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية** "، ط2، مطبعة الشرق ومكتبتها، عمان، الأردن، 1976م.

06- شهاب احمد سعيد العزعزي، "**إدارة البنوك الإسلامية**"، ط1، دار النفائس، عمان، 2012م.

07- عاشور عبد الجواد عبد الحميد، "**البديل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية** "، ط1، دار الصحابة للتراث، بطنطا، القاهرة، 1992م.

08- عائشة الشرقاوي المالقي،"**البنوك التشاركية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق** "ط1، المركز الثقافي العربي،المغرب،2000م.

09- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، "**الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**"ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، رقم 66، جدة، 2004م.

10- عبد الستار الخويليدي، "**الفروق الأساسية في المعاملات المالية الإسلامية**"، ط1، معهد دبي القضائي، 2015.

11- عبد العزيز بن الدغيثر، "**التمويل بعقد السلم في السلع الدولية**"، المفهوم والشروط والآثار دراسة فقهية تطبيقية، شبكة الألوكة، 2002م.

12- عبد اللطيف حمزة القراري، "**المصارف الإسلامية النظرية والتطبيق**"، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2011م.

13- علي جمعة محمد، "**موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية**"، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، المعهـد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 2009م.

14- فهد الشريف، "**الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية** "، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، بدون سنة.

15- كمال توفيق حطاب، "**دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية**"، ج 1، النشر العلمي، جامعة الشارقة، 2002م.

16- لقمان محمد مرزوق، "**البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي**"، وقائع ندوة رقم 34، معهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بنك التنمية الإسلامي، المحمدية بالمملكة المغربية، 1990م.

17- محمد الطاهر الهاشمي، "**المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**"، ط 1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2010م.

18- محمد على سميران، وآخرون، "**صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي**"، جامعة أل البيت، معهد العالي للدراسات الإسلامية، الأردن، 2011م.

- **الأطروحات و الرسائل الجامعية:**

19- سيف هشام، "**أثر القرض الحسن المقدم من المصارف الإسلامية في تنمية المجتمع** "، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير، تخصص اقتصاد ومصارف إسلامية، جامعة سانت كليمنتس، 2008م.

20- شوقي ورتية، "**الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية–دراسة تطبيقية مقارنة–**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010.

21- عائشة جنحاني و آخرون، "**تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية**"، مذكرة ماستر، جامعة الشهيـــد حمه لخضر، الوادي، 2017/2016.

22- مريم سعد رسم، "**تقييم مداخلة تحول المصارف التقليدية إلى المصارف إسلامية**"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا،2014م.

23- منار أبو يرطى، "**عمليات البنوك التقليدية والتشاركية بين التطابق والاختلاف** "، بحث لنيل الإجازة الأساسية، القانون الخاص، كلية العلوم القـــانونية والاقتصـــادية والاجتماعية، تطوان، جامعة عبد المالك السعدي، 2018/2017 م.

- **الدورات و المجلات:**

24- إبراهيم والعير، دكتور في الفقه الإسلامي، المغرب المجلة الالكترونية للأبحاث القانونية، العدد4.

25- إدريس المانع، "**الودائع الاستثمارية بالبنوك التشاركية**"، مجلة الاقتصادية الإسلامي العالمية، العدد 95، أفريل2020م.

26- انوار بوهلال، سكين الوات، طلبة في دكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة مولاي إسماعيل مكناس، جامعو عبد المالك السعدي، المغرب، المجلة الالكترونية للأبحاث القانونية، العدد 4.

27- البشير عدي، "**البنوك التشاركية وآفاقها بالمغرب** "، مقالات في المصارف الإسلامية.

28- بلدغم فتحي، بن عزة إكرام،"**مكانة الصيرفة الإسلامية في تفعيل النشاط المصرفي –تقييم تجربة الجزائر–**"العدد 1، المجلد 3، مجلة البحوث في المالية و المحاسبية،2018 م.

29- حسين عبد المطلب الأسرج،"**البنوك التشاركية والأدوات المالية الإسلامية نظرة مستقبلية في الخصوصية المغربية**"، العدد45، فيفري2016، ص2.

30- حمد أمين مازون، "**الأدوات التمويلية في المصارف الإسلامية مصرفي السلام والبركة نموذج**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ،جامعة الجزائر، العدد 9، 2018م.

31- دراسة احمد اموزاي، طالب باحث في بسلك الدكتوراه بكلية الحقوق جامعة القاضي عياض، مراكش المجلة الالكترونية للأبحاث القانونية 2019، العدد9.

32- دراسة عادل محفوظي ، طالب بسلك الدكتوراه قانون الأعمال المجلة الالكترونية للأبحاث القانونية، العدد 4.

33- صالح صالحي، نوال بن عمارة، جامعة سطيف، جامعة ورقلة، مجلة الباحث، عدد2، 2003 م.

34- عبد الحق الصبوني، مندوب إقليمي للشؤون الإسلامية بتاونات، وحاصل على الدكتوراه من كلية الشريعة جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، المجلة الإلكترونية، العدد4.

35- عبد الكريم البزور، دكتور في الاختلاف، بكلية العلوم القانونية والاجتماعية ، عين الشق جامعة الحسن الثاني البيضاء المجلة الالكترونية للأبحاث القانونية، العدد4.

36- عبد الله بن حمد السكاكر، أستاذ الفقه المقارن، بقسم الفقه في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم المملكة العربية السعودية، المجلـــة الإلكترونية للأبحـــاث القانونية، العدد4.

37- فيصل اوعليوبلها،"**نظرة موضوعية حول المالية التشاركية في المغرب**"، بنكي مراقب ومدقق شرعي معتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المصارف، العدد60، البحرين.

38- كروان ريمه وبوالمرقة رميساء، مجلة الالكترونية للأبحاث القانونية العدد4، لإخوة منتوري قسنطينة 1.

39- كمال بن موسى وبختي عمارية، المجلة الجزائرية الأبحاث والدراسات العدد الرابع طالبة دكتوراه ودكتور جامعة الجزائر 3.

40- محمد العروصي، أستاذ التعليم بكلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة مولاي إسماعيل مكناس، المجلة الالكترونية للأبحاث القانونية، العدد4.

41- محمد أمين مازون، دراسة مقدم في مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية العدد 9.

42- مفتاح علي سالم التيح، المجلة الالكترونية للأبحاث القانونية العدد4، القنصلية العامة الليبية الدار البيضاء.

43- يلول خديجة، طالبة في الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، عين الشق جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء المجلة الالكترونية للأبحاث القانونية، العدد4.

- **التقارير السنوية و القوانين الرسمية:**

44- تقرير بنك البركة، 2017 م.

45- تقرير بنك السلام، 2018م.

46- تقرير بنك وفاء 2017

47- تقرير بنك وفاء 2018.

48- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد16، 2020م.

49- وائل اللبابيدي، البيان الاقتصادي-تقرير تومسون رويتر، 2016.

50- وائل اللبابيدي، تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي، تومسون رويترز، البيان، 2021.

- **المؤتمرات و الملتقيات و الندوات ومقالات:**

514- سعيدة بورديمة،"**الصناعة المصرفية الإسلامية قراءة في الانجازات المحققة بعد أربعة عقود من الممارسة** "، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الدولي التكامل لمؤسسي للصناعة والمصرفية المالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،18/17 ديسمبر2019م.

52- سليمان ناصر، ورقة بحث مقدمة الملتقي "النظام المصرفي الجزائري، واقع وأفاق" دراسة تقييميه مختصره، 5-6 نوفمبر، الجزائر، 2001.

53- سوداني نادية، زيان بروحة علي،"**واقع التمويل الإسلامي والهيئات الداعمة لهذا التمويل** "،ورقة مقدمة إلى مؤتمر التكافل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،الجزائر.

54- شعاشعية لخضر، "**الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية** "، المركز الجامعي بغرداية.

صديقي النعاس، مصطفى يونسي، **"آليات تعامل البنك المركزي مع البنوك الإسلامية في ظل البيئة التقليدية"**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،18/17 ديسمبر2019م.

55- صليحة حفيفي، فتحية بن حاج جيلالي مغراوة، "**التمويل الإسلامي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الأسواق الجديدة الصكوك الإسلامية نموذجا**"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية.

56- عبد القادر شاشي، "**العقود الإسلامية الممكنة لتمويل الزراعة**"، محاضرة ألقيت بمؤتمر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات التمويل، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البحرين، 2012/05/05.

57- عطا لله لحسن، قواسم نريمان، "**واقع التمويل الإسلامي في البلدان العربية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك السلام في الجزائر**"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 18/17 ديسمبر2019م.

58- فهد الشريف، "**الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية** "، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، بدون سنة.

59- نادية بن شاعة، مانع فاطمة، "**النافذة الإسلامية ببنك الخليج الجزائر كخطوة في طريق تطوير المعاملات المالية الإسلامية بالجزائر**"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، جامعة الشلف، الجزائر،12 /18 ديسمبر2019م.

- **المواقع الإلكترونية:**

60- https://www.housingbankdz.com

61- https://www.trustbank.dz

62- لماذا لم تنشط الصيرفة الإسلامية في الجزائر حتى الآن، "**شرح الصيرفة الإسلامية و صعودها في العالم**"، 2020/06/13، http://www.assawt.net

63- هل تنقذ الصيرفة الإسلامية اقتصاد الجزائر المتأزم، "تجميع الأموال المتداولة في السوق الموازية، 13/06/2020 https://www.noonpost.com/content